

# مِنْ يَوْمِيَّاتِ مَحَامٍ

كتبها

عبد حسن الزيات  
المحامي

« ... كنت أجمع بين الاحترام والتعظيم  
ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن  
فأعجبوا من مطيع غير مطيع ... ولا جناح على  
لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر »  
سهر زغلول : ١٨٩٢

“ Quand on parle de soi, la  
meilleure Muse est la franchise ”  
A. de Yigny

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

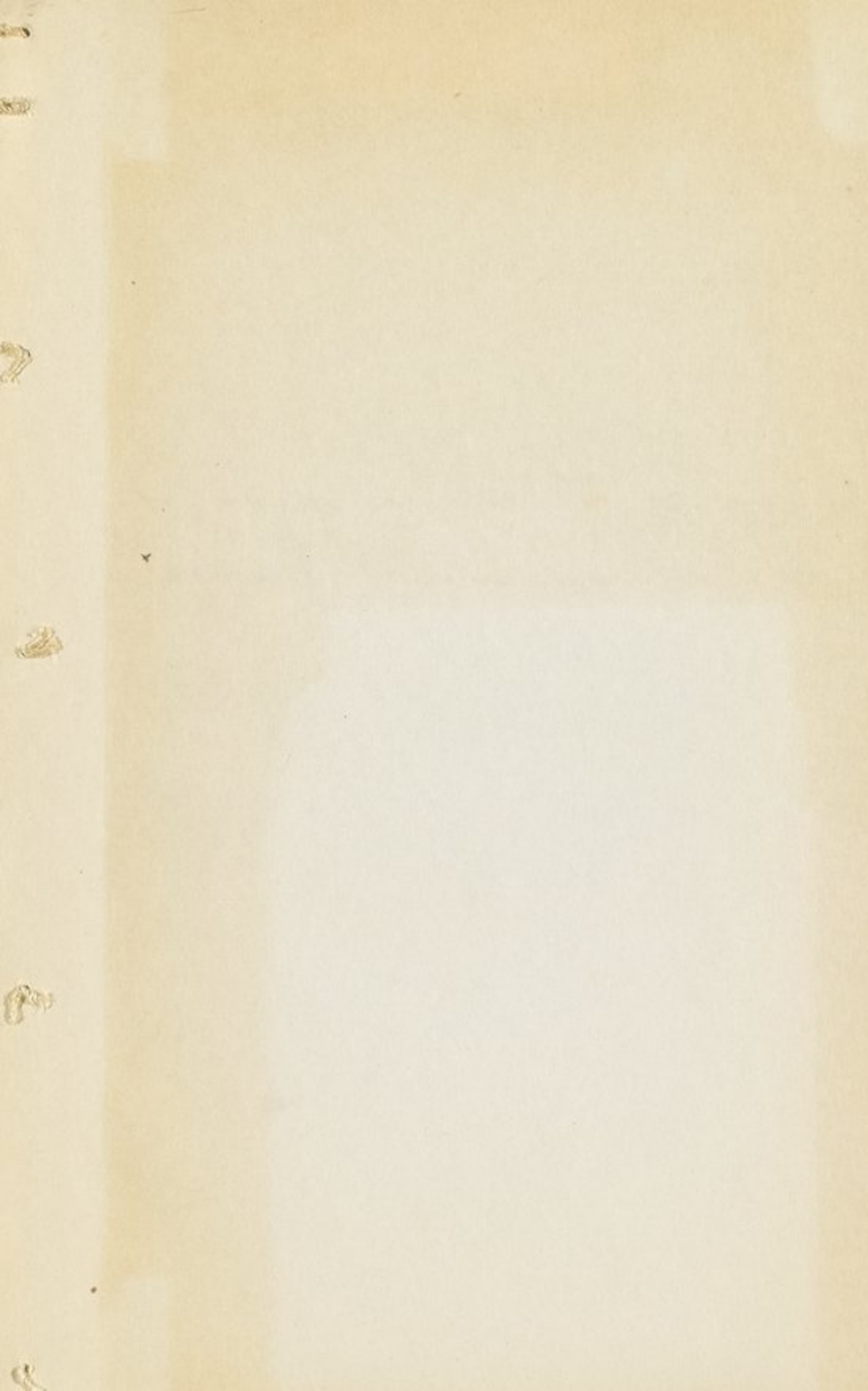
١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م



Princeton University Library



32101 071970485



الى العالم العربي واليه  
القدر والتميز والتميز

صروف مع الحكيم  
التميز والتميز

# مِنْ يَوْمِيَّاتِ مُحَامٍ

min yawmiyat

muhāmi

كتبها

التميز والتميز  
التميز والتميز

عبد حسن الزيات

الحامي

« Abduh Hasan al-Zayyat »

« . . . كنت أجمع بين الاحترام والتحقير  
ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن  
فأعجبوا من مطيع غير مطيع ! .. ولا جناح عليّ  
لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر »

سعد زغلول : ١٨٩٢

“ Quand on parle de soi, la  
meilleure Muse est la franchise ”  
A. de Vigny

القاهرة

طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م



الى مصر الخالدة

التي عاهدت ربى أنه أعيش من أجلها ، وأفنى في سبيلها ، عزباً على  
عرانها ، زليلاً على صمانها ، سيراً مع الضمير في خدمتها ، عبداً متقرباً

الى الله بطاعتها . . .

عبدُه حسن الزيات

القاهرة في ٢٦/١٠/١٩٤٤

2276  
4/3/51 . 9946  
. 364

2-37-51 SAF GAZI



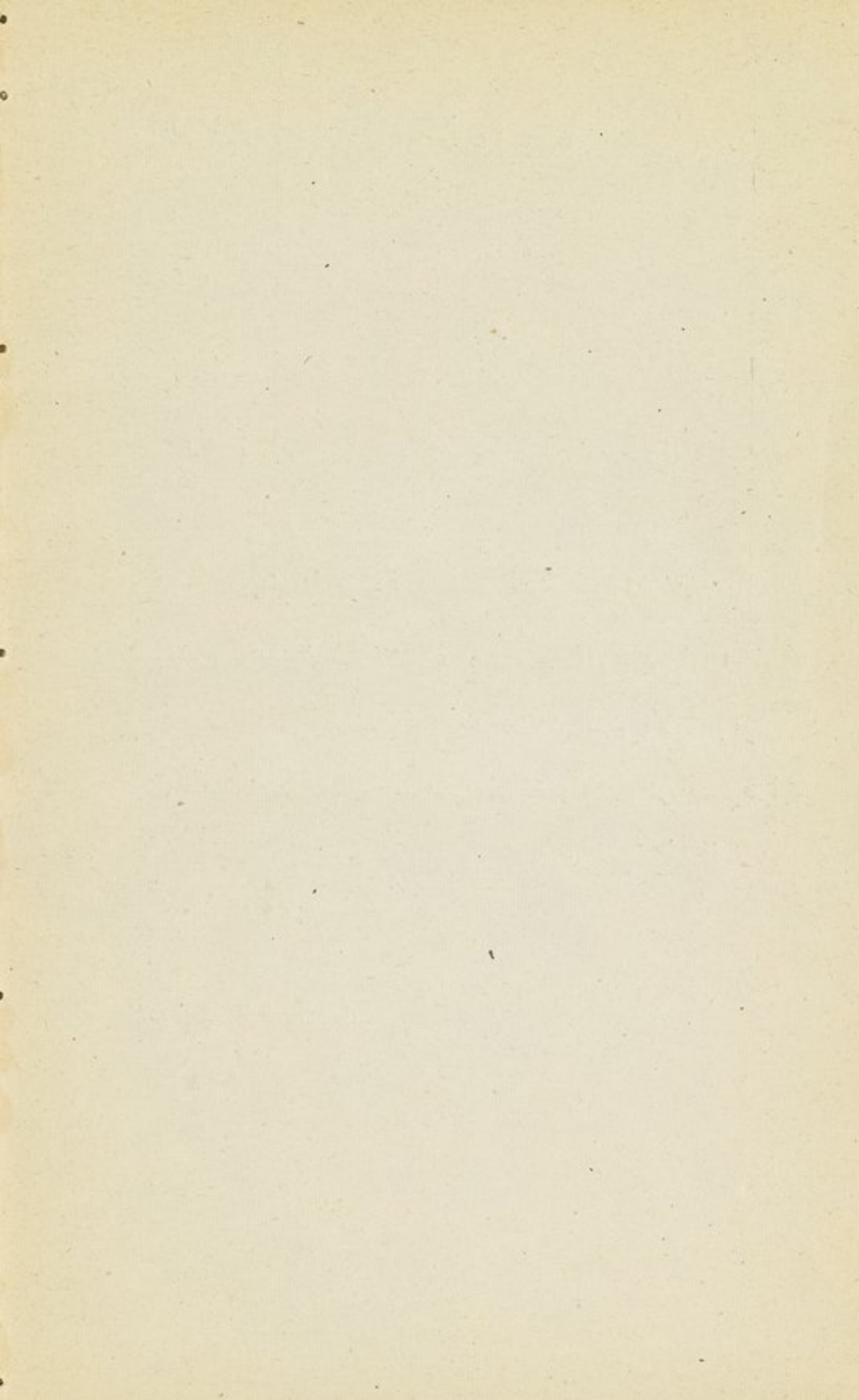


« انْزَاهَا أَعْوَامٌ أَرْبَعَةٌ عَشْرَ لَانْتِ تَكُونُهُ هَبَاءٌ لَوْ لَمْ تَصْجُرْهَا عَيْنٌ  
يَقْظُ ، وَنَفْسٌ قَوِيَّةٌ التَّأْمَلُ ، وَخَاطِرٌ يَحْتَمِزُهُ الصُّورُ حَتَّى يَجِيْنَ مِنْ  
اِفْرَاجِهَا عَلَى غَيْرِ اِنْتِظَارٍ ... »

... مِنْ يَكْتَسِبُ الْمَرْءُ عَنْ نَفْسِهِ تَكُونُهُ الصَّرَافَةُ فَيُرَى مَا يُوْرِحِي اِلَيْهِ ...  
وَهَذِهِ لَوْحَةٌ مَتَوَاضِعَةٌ لِشَطْرِ غَايَمَتِهِ مِنْ عِيَانِي ، لَنْ اُمَاطِلُ اَنْ  
اُبْرُو فِيهَا سُبْحَانًا آخَرَ غَيْرَ نَفْسِي ؛ وَانِ اَلْحَوَادِثُ الَّتِي اُسْرَدَهَا فِيهَا لَا تَطْهَرُ  
عَظِيمَةً كَمَا كُنْتُ اُحِبُّ اَنْ تَطْهَرَ ، وَلَكِنْ مَاذَا نَصْنَعُ ؟ اِنَّ الْمَرْءَ لَيْسَ صِرًا  
وَائْمًا فِي اِخْتِيَارِ الدُّورِ الَّذِي يَسْتَرْوِيهِ ، وَالتَّوْبُ لَئِنْ لَمْ يَنْصِبْهُ هَتْمًا فِي اَنْصَبِ  
الْاَوْقَاتِ لِارْتِرَائِهِ ! »

Alfred de Vigny

“Servitudes et Grandeur Militaires”



الفاخرة في ١٨ ديسمبر ١٩٣٩ :

طرأت الفكرة .

ومع ذلك ، فما هي بالجديدة ، وإنما هي رجوع ما انقطع .

كانت اليوميات سلوتك وسلواك فيما بين الطفولة والشباب ، فلأت الكراسات وأنت في الرابعة عشر وما يليها ، حتى رأيتها تتعرض للأيدى فكرهت أن يخرج حديث نفسك عن مجال نفسك ، وعزفت عن الاسترسال في عادتك ، ولست أدري أين يومياتك تلك . . . ليتك تسعد بوجدانها ذات يوم . . . وفي الدراسة العليا أخذت تدون بعض اليوميات في مناسبات نادرة قليلة ، كما سجلت النهار الذي قضيته في ضيافة سعد العظيم في مسجد وصيف عام ١٩٢٧ . . . ليتك تسعد بوجدان هذه اليومية ، فإنها من أسعد ما وجدت ، ومن أسعد ما فقدت ! . . .

وهذه بيمينك الآن كراسة كاملة ، كتبتها بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وأنت

طالب بكلية الحقوق .

فلما عملت في صحيفة « كوكب الشرق » بدأت تنشر بها « مذكرات محام مبتدى » « بامضاء رمزي » ، وكانت نيتك أن تتابع السلسلة ، ولكن كم نية انتواها الإنسان وحققها في الفعل ؟ كم أخرج إلى « حيز الوجود » ، كما يقولون ، من تصميماته ومشروعاته ؟ إن السياسة العملية وولايتك رياضة التحرير في تلك الجريدة بعد ذلك ، وهي لسان المعارضة المكافئة في زمن اضطهاد عصب ، كل ذلك صرفك صرفاً عن مذكرات المحامي إلى إعداد المقالات اليومية ورقابة الصحيفة اليومية في فسحة ضيقة من الوقت ، كما هو الشأن في الصحف التي تُعدّ في سويكات الصباح القصار لتظهر في الظهر أو بعده بقليل .

لست أدري آثنتان أم ثلاث من الحلقات ما نشر بالفعل ، ولكني أدري أن موجة الصحافة طغت على الحمامة وعلى المحامي المبتدى وعلى مذكراته ، فاكتمستها اكتساحاً نحو غامين ، لم تُفرقها ولكنها طرحتها على شاطئ منفرد بعيد ،

وظالت بالمبتدى سفرته ، وتغيرت بحاره ، وأغلب الظن أنه لم يعد مبتدئاً ، فقد أوْشك اليوم أن يجوز مرحلة يُعتبر بعدها « ممن زاولوا المهنة أكثر من عشرة أعوام » ، وهو يرى الحادثة بعد الحادثة ، ويشعر بالإحساس بعد الإحساس ، ويفكر في الإصلاح بعد الإصلاح ، ولكنه لا يدون من ذلك شيئاً ذا خطر ، فقد كان يدون في أشياء أخرى غير خواطره عن المحاماة . كان يدون في المحاماة نفسها هذه المذكرات المضنية بعد أن انتهى الكفاح السياسي باستقرار دستور ١٩٢٣ وودع الصحافة إلى المحاماة من جديد ، ثم سافر إلى بغداد فكان يدون لطلابه تلك المذكرات في القانون الروماني ، وتاريخ القاتون ، والقانون الدولي ، ومقدمة القانون ، وكان يدون في القليل مذكراته عن السياسة وعن الرجال وعن الحوادث التي عاينها عن كُتب وهو يعمل في الصحافة أو وهو يقيم بالعراق ، وكم فاضت نفسه بالألم حين تَفَقَّدَ هذه المذكرات ذات يوم فلم يجدها ، وكم عمرت نفسه بالغبطة حين التقى بها في وادي نهبها ، أو صحراء ضلاله . . .

أما يوميات المحامي فكانت نسياناً غير منسيٍّ ، كان منصرفاً أو مصروفاً عنها ولكنه دائم التفكير فيها لا ينساها . وظل شيطان النفس يلاحقه ، حتى قرأ في مجلة الثقافة صفحة « من مذكرات قاضٍ لم تنشر » لقاضٍ أديب أو أديب قاضٍ ، يشرف القضاء والأدب في آن واحد ، اختار أن يحجب شخصه تحت حرفين فَمِ عنه أدبه وفضله ، وعرف قراؤه المعجبون إنه لا يكون غير الأستاذ حسن جلال ، وما هي إلا أن يفرغ من قراءة المذكرة حتى تعجبه الفكرة وحتى يعود إلى ماضيه ويعود إلى نفسه يعنفها بحق ، وطالما عنفها بغير الحق ، عاد إلى نفسه يعنفها على قصورها عن المثابة ، ويسألها كم من ألوف الصفحات كان يكون في يدها الآن لو هي عُنيت بتدوين خواطرها أولاً فأولاً ؟ والنفس لا تعدم وسيلة للدفاع ، إنها تدفع تهمة التبتيد لا بالإنكار ، وإنما بإبداء استعدادها لوفاء الدين ، إنها تزعم أنها قامت مقام الأوراق ، وأنها قد اخترنت في أغوارها كل ما كان ممكناً أن يودعه المذكرات ، إنها مستعدة أن تعطيه مخزونها كله ، فليقدم إن

كان بطلا ، وليكتب إنْ وسِعته الكتابة ، فإنها تُملئ ، وستملئ دون أن يدركها ملال .

والأمانة ؟ إنك لتعرف نفسك وإنْ جهلها كثير من الناس . . .

والذاكرة ؟ إنها تضعف عن كثير ، ولكن أمرها عجيب ، فهي بالقياس إلى أمورٍ ، قد تبدو تافهة وقد تبدو غير مطلوبة ، أقوى من القوة عينها ؛ وقد تُغمّ عليها بعض تفصيلات فستنبهك إلى هذا لتأخذ حذرك ولتعود إلى أضايرك ووثائقك تتلمس الدقة إن استطعتها ، وإلا عدت ما يريبك إلى ما لا يريبك .

والتسلسل التاريخي ؟ دع هذا الآن وعُد إليه بعد الفراغ إن شئت .

والتأثر الوقتي ؟ إجماعاً إلى ملكاتك الشاعرة ، وثق أن تلك الأحاسيس ما زالت قائمة في نفسك ، وثق إنك مُستحيها الآن ، ولكن لا يبلغنَّ عندك الأملُ كل شيء ، فلا بد أن يقصر التاريخ اللاحق في هذا الباب ، وذلك أدنى درجات العقوبة على التقصير والإهمال . . .

خذ إذن في شأنك وأشرع للتدوين قلمك كيفما اتفق ، ولا تقاوم تداعي المعاني ، ولا تحاول إقامة نظام تاريخي .

أخفمتك النفس وسدّت ذرائع الهرب . . . وإنه لمجهود أي مجهود ! . . . فلم لا تدع هذا الماضي لمناسباته وتأخذ في تدوين الحاضر والمستقبل ، وإن استدعى التدوين الجديد حديثاً قديماً أفسحت له مكانه ؟

أقصرى إذن عن اللوم يا نفسي ، ولكِ الساعة التي أنت فيها . . .

الرفق في مساء ١٩ ربيعٍ ١٩٣٩

« وآخرون اعترفوا بذنوبهم ، خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، عسى الله أن يتوب عليهم ان الله غفور رحيم » .

أقبلت على المكتب في المساء مبكراً ورجعت مبكراً ؛ تنكّر لي النوم ولكنني كنت مستغنياً عنه ، كان مزاجي معتدلاً ؛ أحسست برغبة في تلاوة القرآن : أخرجت مصحف جيبى وفتحته كيفما انفتح ؛ وقعت على سورة التوبة ؛ أخذت أتلوها ؛ بلغت هذه الآية ، وقفت عندها ، اشتد شغفي بتكرار تلاوتها ، أحسست برغبة مُلِحَّة في أن أحفظها عن ظهر قلبي ، ورأيتُني أربط بينها وبين هذه المذكرات ، رأيتُني أربط بينها وبين حياتي ، رأيتُني أربط بينها وبين مهنتي ! .. الاعتراف ! .. ما أشد إيماني به ، وما أشد حنيني إليه ! ..

أمنيتي في الحياة أن تتاح لي الفرصة والشجاعة لأنفض عن نفسي غلائل الزور وأعلن ما فيها من خير مجهول وشر مكتوم ! ..

أمنيتي في الحياة أن تتاح لي الفرصة والشجاعة لأقول في أصدقائي الذين أعزهم ما أعرف فيهم من الخير وما أنكر عليهم من النقائص .  
أمنيتي في الحياة أن تتاح لي الفرصة والشجاعة لأعلن عن أعدائي ما أقدر لهم من مزايا وأعهد عليهم من سوء .

رَبِّ ! .. أتراها أمنية شريرة تحسب علىّ في قائمة السيئات ، وأترصد الوقت للاستتابة منها ؟ .

أولئك عبيدك وُصنع يدبك ، هكذا برأتهم من نور وطن ، وهكذا عقدت نفوسهم حتى ليستغلق عليهم هم أن يفهموها !

هكذا خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً . . إنك صادق الوعد يا رب ؛ إنك ستتوب عليهم وسيظفر من غفرانك بالقسط الأوفى أولئك الذين أخذوا أنفسهم بهذه الشجاعة العليا « واعترفوا بذنوبهم » ! ..

القاهرة في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٩

دخلت الغرفة التي ينظر بها مستشار التحضير قضاياه ؛ خلال ملل الانتظار رفعت رأسي أتملى حوائط القاعة ؛ أخذ نظري اللوحة المعلقة فوق رأس المستشار ؛ ألفت في مثل هذه اللوحة أن تردان بالآية الكريمة : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ، ولكنها كانت غائبة عن لوحة اليوم ، قد أعطى مكانها لآية أخرى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .  
تجديد .. ما الذي أوحى به ؟ إن الآية الأولى خطاب الله إلى القضاة .. أما الآية الثانية فهي كلمته تتجه إلى الناس .

أرى الدولة قد جربت عدل الحاكم فوجدته لا يفي عن عدل المحكوم ؟ أم ترى القضاة ضاقوا بهذا الإلحاح عليهم أن يحكموا بين الناس بالعدل ، وهو واجبه الذي لا يتصور منهم الانحراف عنه ، فمن الإيذاء لنفوسهم أن يتكرر تنيبهم إليه ؟ لست أعرف صاحب الفكرة لأستهدى على ضوئه بالباعث ، ولكنني قد رضيت عن التغيير أو رضيت بهذه الاضافة : ان القاضي مهما يتحرر العدل هو بعرض أن يخطيء ؛ وهو لا يستقي الحكم من وجدانه وحده وإنما يعتمد على الناس ، يعتمد على أعوان القضاة الذين قد يضلونه عن الحق ، ويعتمد على الشهود الذين لا يتخرجون عن الباطل ، وهو في آخر الأمر ليس إلا بشراً غير معصوم ، وعن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : « إني لأقضي بينكم ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أفضى له قطعة من نار » .

والناس قد غاب الزاجر عن نفوسهم إلا قليلاً ، وعدل القضاة إن وُفق القضاة اليه هو عدل بطيء خير منه عدل النفس مع النفس ومع الناس ، خير منه أن يفي العاقد بالعقد فهو كلمته ، هو شرفه ، هو مميزه الانساني من سائر الأحياء . ربطت الآية بين الإيمان والوفاء بالعقود ، جعلت أملها عند المؤمنين ؛ وإن

هذا الأمل ليخيب ، إن هذا الدعاء كَيْتَلَى في كثير من بيوت الله ويشقشق به كثير من الألسن ولكنه لا يستقر في القلوب عقيدة ليظهر في الحياة عملاً .

« الدين المعاملة » ؛ ما أشد حاجة الناس إلى أن يفقهوا هذه الحكمة وأن يكونوا في حكمها متدينين !

\*\*\*

### الفاخرة في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٩

في الأسبوع الماضي نظرت محكمة الوايلي قضية مدنية دافعتُ فيها عن المدعى عليه ؛ يتلخص موضوعها في أن المدعين اشتروا منزلاً من المدعى عليه ثمنه نحو خمسة ألوف من الجنيهات ، وتحاسب الطرفان قبل التصديق على العقد تحاسباً انتظم أجرة المنزل عن مدد سابقة وتناول تأمين النور وغير ذلك ، وأسفرت المحاسبة عن أن للمشتري تسمية وخمسين جنيهاً اتفق الطرفان على أن تخصم من بقية الثمن حين تدفع هذه البقية وقت التصديق على العقد ، ودون هذا الاتفاق في ورقة سميت ورقة محاسبة ؛ وفي اليوم التالي مباشرة لتاريخها حصل التصديق والتوقيع على العقد النهائي أمام موثق العقود بالمحكمة المختلطة ، وجاء في بنوده أن البائع قبض بقية الثمن ، ولم يُذكر شيء يتعلق بالتسعة والخمسين جنيهاً . وتصرّمت سنون سبع ، فجاء المدعون يقولون إنهم لم يخصموا المبلغ المذكور من بقية الثمن التي دفعوها للبائع أمام الموثق وهم إذن يستأدونه إياه ، وتمسكوا بعقد البيع وهو عقد رسمي أي أنه حجة بكل ما اشتمل عليه مما أُعِدَّ لإثباته أو يُطعن فيه بالتزوير ، ولهذا الطعن إجراءات وشكليات ورسوم ومخاطرات خاصة !

كل شيء في القضية من جهة النطق والعرف والمعقول والزمن يعزز موقف موكلى المدعى عليه ، ولكن « كل شيء » هذا يصطدم بصخرة عتيقة عنيدة ويتحطم عليها ، هذه الصخرة هي أن عقد البيع الذى تم هو عقد رسمي وحجة بما جاء فيه وأن هذا العقد قد أُثبت أن البائع قبض باقى الثمن ، والرقم المدون باعتباره



مقبوضاً يدل على أن الـ ٥٩ جنهياً لم تخضع فلو خصمت لكان المقبوض أقل من المدون !

دفع الموكل إلى بالقضية فأفهمته أنه خاسرها حتماً ولكنه أكد لي براءة ذمته فعرضت عليه أن نوجه اليمين الحاسمة إلى المدعين فاستبقي هذا للدرجة الثانية لتسكون وسيلة اليبائس في المرحلة الأخيرة . — ترافعت في الدعوى وكتبت مذكرة وأنا مقتنع بأن موكلى صادق في قوله لأن كل شيء معه فأى عقل يقبل أن يكون لي ٥٩ جنهياً وعلى ٤٢٠٠ جنيه ثم أدفع ما على كاملاً ونقداً دون خصم ما لي ؟ ولم يجد القاضى إلا أن يفتح باب المرافعة لمناقشة الخصوم شخصياً ؛ أدركت من هذا القرار حيرة القاضى بين القانون وبين ضميره ، وقلت لعله أراد أن يقرأ الحقيقة في وجوه الخصوم أو أن يفتح باب الاتفاق أو يتيح للمدعين فرصة الإنابة إلى الحق وحكم الضمير أو أن يكون إجراؤه إجراءً قانونياً ذكياً لأن المادة ١٦٢ من قانون المرافعات تقول : « في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن بإثبات الوقائع المبينة عليها الأسئلة بالبدنية ولو كانت الحالة مما لا تجيز القوانين الإثبات فيها بذلك » . فإن امتنع المدعون عن الإجابة على بعض الأسئلة تحطمت صخرة العقد الرسمي وانفتح باب التحقيق أمام العدالة على سمته تستمع إلى الشهود وتأخذ بالقرائن العقلية وهي في صفنا بغير نزاع .

المدعون شاب ناشئ وشقيقتان له ؛ في الجلسة الأولى حضر الأول ولم تحضرا فازددت إيماناً بأنهم مبطلون ورجحت أن يكون الشاب قد رفع الدعوى على غير رضى من شقيقتيه ، وكثيراً ما تكون المرأة أدقّ ضميراً من الرجل ، ولكن المحكمة أصرت على قرارها وأجلت الدعوى لتنفيذه فحضر المدعون كلهم في المرة الثانية ووجه القاضى أسئلته إلى المدعيتين أولاً فأدركت حصافة هذا القاضى الذى جنت عليه حنبليته حتى ردّ قومٍ إبطاءه في الحكم إلى بطء في التفكير وهم واهمون متسرعون . . . ولكن أخاها كان يتدخل في الإجابة ؛ وبدت حيرة

السيدتين يَبْدَأُهما أصرتا على أن المدعى عليه قبض جميع المبلغ ، فلما سئلتنا كيف لم يخصم ما لهم مما عليهم أجابتا بأنهما « كانتا تظنان أن أخاهما قد تحاسب عن المبلغ المذكور » ! فسأل القاضى هذا الأخ « لماذا لم يخصم ما له وهو يدفع بقية الثمن » تعلق « باضطرابه آنذاك لأن هذه كانت أول عملية مالية يمارسها بعد بلوغ سن الرشد » فلما سئل متى بلغ ذلك السن أجاب أنه بلغه قبل هذا العقد الرسمى بعام !

يُسُّ القاضى ووجه الكلام إلى قائلنا : « إننا فى الواقع فتحنا باب المرافعة لنتيح فرصة للصلح وإلا فالعقد كما ترون مع الأسف ؛ والواقع أن الكاتب لا يحصى النقود ولكن هذا هو الثابت فى العقد » !

وكان ضمير القاضى لم يطمئن إلى هذا المدى فوجه خطابه إلى السيدتين سائلا « هل تقبل ذمتاهما أن تؤديا يميناً - إذا فرض أن وجهه مثل هذا اليمين - بأنهما متأكدتان أن المدعى عليه لم يدفع ما عليه ؟ لقد تقادم العهد ومضت سبع سنين والظروف غريبة فإن المحاسبة سابقة على العقد النهائى بيوم واحد وهى المحاسبة المذكور فيها أن المبلغ يخصم من بقية الثمن ! » سكتت المدعيتان وأدر كتهما الحيرة وحسم القاضى الموقف بأن نطق بالقرار قاضياً بتأجيل النطق بالحكم ثلاثة أسابيع مع التصريح بمذكرات ثم شفع قراره هذا بأن قال شفهاً إن هذه فرصة للتروى ولتجديد وجهات الدفاع .

ما أثقل مهمة القاضى المتخرج ! . وكل قاضٍ لا يتخرج لا اعتبره قاضياً . . . إنه لموقفٌ جدير بالثناء حقاً موقف الحائر بين عقيدته وبين صخرة القانون وتحكماته القاسية ! وإذا كان للقاضى من ظروف المدعى عليه فى هذه القضية ما يخفف الحرج لأنه غنى لا يضيره كثيراً أن يدفع مبلغاً ليس فى ذمته فكم يكون هذا الحرج بالغاً إذا كان حكم القانون يقنسر القاضى أن ينطق بما يجرب بيت فقير على خلاف الحق والعدل والرحمة ولكن انصياعاً لأمر النص الحاسم الصريح ؟

### القاهرة في ٧ يناير ١٩٤٠

حكم القاضي في الدعوى المدنية الخاصة بعقد البيع الرسمي ، التي تحدثت عنها في مذكرة سابقة ، بما طلبه المدعون أى المشترون .  
لم يصادف الحكم من نفسى دهشة ، فالرجل لا قدرة له أمام ورقة رسمية هي حجة بما فيها .

ولكنى كنت طلبت ، على سبيل الاحتياط ، توجيه اليمين المتممة إلى المدعين لأحتفظ بحق توجيه اليمين الحاسمة أمام الدرجة الثانية . وقد رفض القاضي ضمناً هذا الطلب ، ولعل سنده في الرفض هو حججة العقد الرسمي أيضاً .  
لم أقرأ أسباب الحكم ، ولا أطمع أن أقرأها قبل أسبوعين ، وسنرى .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٨ يناير ١٩٤٠

زارنى هذا المساء نبجل المدعى عليه في القضية التي تحدثت عنها أمس ؛ كان كثير الدهشة كيف حكم ضد أبيه ! أما أنا فرددت عليه بأنى كثير الدهشة كيف لم يحكم ضد أبيه منذ الجلسة الأولى أو الثانية ! إن القانون يبدو في نظر أهله واضحاً وبديهياً ، ولكنه في نظر غير أهله - ولو مثقفين - يتراءى غريباً صعب الفهم !

ورغم كل شرحى ، ورغم بيانى حُججِيَّة العقد الرسمي ، فإن محدثى غمز بعينه وقال لى : « بينى وبينك ، ألم يكن فى المسألة محسوبيات ؟ » قلت له : « كلا ياسيدى ، فإن قضاءنا فى جملته قضاء سليم ظاهر ، وهذا القاضى بالذات الذى أصدر الحكم فى قضيتكم رجل دقيق عادل » ، ولم أكتف بهذا بل لجأت إلى الحججة التى يفهمها فقلت : « ثم هو رجل غنى وابن نعمة ، فضلاً عن تفاهة نصاب الدعوى »

والعجيب أن محدثى ليعلم وأن أباه ليعلم منذ إقامة الدعوى أن موقفه ضعيف ،

وأن الأمل في الحكم له يكاد يكون مستحيلاً ، فقد صار حتمها بهذا منذ عرضاً التوكيل ، فصمما على السير في الخصومة حتى لا يدفعنا ديناً ليس في ذمتها إلا مجبرين بحكم القضاء وحكم القانون !

مساكين أيها القضاء ، إنكم لتعاونوا الاضمحلال البطيء أو السريع في سبيل الحق والعدل والقانون ، ثم تبوؤون بالظن الآثم من هذا الفريق أو ذاك ، وفي كل قضية تحسمونها فريق يخسر فيسخط ، ومحام يخسر فيغضب أو يتغاضب ولعلّه أن يترضى موكله بإشاعة السوء عنكم مداراةً لموقفه ، أو سعياً لإقناعه باستئناف حكم « المتحيز » منكم ! ..

\*\*\*

### القاهرة في أول يناير ١٩٤٠

عدت الآن من محكمة الموسيقى ؛ وضعت تلك المحكمة نظاماً أظنها انفردت به ، هو تخصيص جلستين مدينتين في الأسبوع للقضايا المحالة على التحقيق ، أى لسماع الشهود ، أما بقية الجلسات فلا تضيع في سماعهم ومناقشتهم . في المحكمة قاضيان ، ولكل قاضٍ - إضافةً إلى جلسات المرافعة - جلسة تحقيق . هذا النظام حسن ، فهو من جهة يكفل للقاضي تفرغ الذهن لمناقشة الشهود ، لا سيما في وسط الكاذبون فيه أكثر من الصادقين ، ومن جهة ثانية يعنى المحامين الموكلين في غير قضايا التحقيق من الانتظار الممل الطويل .

سألت نفسي ما الذي جعل محكمة الموسيقى تنفرد بهذه الميزة ؟ إنها محكمة الحكومة في دائرة محكمة مصر ! إن القضايا الجزئية التي ترفع ضد الحكومة لا بد من رفعها أمام محكمة الموسيقى ، ومحامو الحكومة لا يليق أن يتعرضوا لهذا الشر الذي يتعرض له المحامون من جراء عملية سماع الشهود الثقيلة ، فلتُصَفَّ الجلسات إذن من هذه الأضرار ، فإن تطلبت إحدى قضايا الحكومة تحقيقاً فسيكون خفيفاً لطيفاً ، لأن أفراد جلسة التحقيق لا يكدها بالقضايا !

ما أعجب الدولة حين تشرع وتنظم فتحجابي نفسها هذه المحاباة !

\*\*\*

القاهرة في مساء أول يناير ١٩٤٠ :

نظر قاضي الموسيقى — الأستاذ كمال الديب — دعوى محالة إلى التحقيق ، وسأل الشاهد عن اسمه ومولده ومسكنه ، فأجاب أنه من « صفانية » من أعمال مركز الفشن ، فاسترعى الاسم انتباه القاضي فقال : « بلدكم اسمها جميل — لكن يا ترى شهادتكم فيها صفانية أو حيث طوية ؟ » ، لم يزد الشاهد الشيخ في رده على أن قال في رزاة : « الله أعلم » .

اسم البلدة جميل ، ودعابة القاضي جميلة ؛ وجميلٌ مثلهما أن يربط القضاء جفاف الجو وجفاءه بمثل ما سمعت .

\*\*\*

القاهرة في ١٢ يناير ١٩٤٠

توجهه جلالة الملك لأداء فريضة الجمعة ، وقف على الرصيفين رعاياه المخلصون يحيونه ، وقبيل أوبته أقبل نفر من الطلبة يعدون ليدركوا المكان قبل أن تفوتهم فرصة تحية المليك ، وحاول أحدهم أن يعبر من رصيف إلى رصيف فنهزه الضابط وأسرع إليه جندي يصيح به : « ارجع .. يلعن .. » ثم مفعول به هو الأب ومضاف إليها هي الأم وقبلهما صفة يستقل بها المنادى من هذه الصفات المهذبة الرفيعة ! ..

رأيت المشهد وسمعت هذا الحديث وأنا مطل من شرفة مكنتي ، فلم أستطع أن أحمي التفكير في قضية الكونستابل الذي آتهم موظفاً مثقفاً بأنه قال له « انفلق » أثناء تأدية وظيفته فكان تحقيق وكانت شكوى إلى المصلحة التي يتبعها الموظف وكانت قضية مركزية ترافعت فيها لأنقذ الموظف من حكم إدانة يوضع في ملفه ولكن الكونستابل كان مصرراً على دعواه ، وكان له شهوده الذين سألتني

القاضي : بم تجرحونهم فلم أجد في الأوراق ما يجرحهم إلا أنهم شهود الكونستابل ! وانتهى القاضي إلى إدانة رمزية ، إلى تعريف المتهم خمسين قرشاً صاغاً ! .. ان هذا الكونستابل يرى همسة الريح في عين أخيه ولكنه لا يرى الألواح والقناطر في عين رجال البوليس ! ..

وهذه هي عدالة الأرض بمقدار ما تستطيع الأرض أن تحمل العدالة ! .. قليل من ينجو من توجيه مثل هذا اللفظ « انفلق » لغيره ، والقضاة أنفسهم قد يضطرون إلى زجر خصم أو شاهد أو متفرج بعبارة أو لفظة مشابهة ، ولكن الذي « يقع » هو الذي يُدان ، وانه لحديث طريف لو سمعناه ، حديث القاضي مع نفسه ، وهو ينطق بالإدانة في مثل هذه التوافه باسم القانون الذي لا يستطيع أن يخالف عن أمره ! ..

\*\*\*

السنانية في ظهري ٢٤ يناير ١٩٤٠

عربة الفطار :

ها هو ذا القطار يتحرك مخلفاً محطة دمياط إلى القاهرة يحمل المحامي الكهل من المدينة التي بدأ فيها عمله إلى المدينة التي نقل إليها عمله ، وان مزاجه اليوم لشديد الانحراف قد ضاق صدره بالسعال والذكريات السود معاً ؛ كان خليقاً أن يتهيج فان الجوع حو و نخل السنانية الرائع القائم على النيل يجلو عن النفوس الصدا ثم إنه قد قضى بالأمس مع بعض أفراد أسرته نهراً طيباً في مركب شرعى على ظهر هذه البحيرة السحرية الرائعة بحيرة المنزلة . ولكن أحقاً أنه كان ينتزه أم أنه كان يسلك سبيلاً من السبل إلى تلك القرية العزيزة على نفسه قرية « العنانية » ليعزى رجلاً من سكانها عن وفاة زوجته ؟ وانه ليفتح الاهرام في طريقه الى البحيرة فتلم عينه بنبي شقيق لصديق عزيز عليه ، إنما أعزّه لطهارة روحه وبراءة وده وبياض قلبه ، وليس ذلك في الأصدقاء بالشئ المتواتر الكثير ، « والحب والصداقة وحجر

الفلاسفة « قد بحث عنها الشاعر الإنجليزي فلم يجد لها في الوجود من أثر ...  
إنه ليُحَمِّل البرق تعزيتته إلى صديقه محمود على قراعة ، ويستأنف إلى البحيرة  
سيره حاقراً نفسه الإنسانية المنافقة سائلاً المحامي الذي فيه : أتلتزمني لزوم الظل  
أيها الرجل حتى في عزائي وزهتي ؟ فأنت الحزين لهذا الخبر المفاجيء وأنت الحزين  
لذلك الخبر السابق الذي تسير للعزاء بشأنه ، وأنت مع هذا وذاك المتنزّه المرح ،  
الطاوى عن اسرتك مشاعر نفسك ، بل الطاوى عن نفسك بعض احساسها  
لتمكّنها من الاستمتاع ببعضه ؟ أمى دعوى قضائية فيها « ال مع » و « ال ضد »  
أعدّ المحامي الواحد دفاع المدعى والمدعى عليه في انتظار من يوكله منهما ؟ أمى  
حجة مما تصفون بأنها سيف ذو حدين حدّ يؤيد البراءة وآخر يقيم الاتهام ؟ أمى  
قضية انتداب فرضت على المحامي فرضاً ، وهو نافر منها مُزوّر الضمير ، ولكنه  
مع ذلك ما أن يراها موكولة اليه حتى يُقبل عليها إقبالاً مخلصاً يجبر كسرهما  
ويقوى ضعفها ، ويبدل في سبيل إجحاحها ما يضمن صحته ويستنفد قواه وهو آخر  
الأمر لا يدري إلى أين تتجه عاطفته الصادقة ، هو لا يعرف على التحقيق أمنيته :  
أرجو نجاح المسمى لإرضاء لكبرياء فنه وصوناً لمجهوده الشاق عن العبث ، أم أرجو  
أن يخسر الدعوى لأن ضميره لم يرحم إلى موقف من دافع عنه أو لانه قد لقي  
بالذات منه جزاء سنّار ؟ .

ما أسقم الخيال ولكن ما أوسع قفزاته ! .. من البحيرة إلى النخيل إلى النيل  
إلى هذه الخواطر الدكناء ! ولكنها خواطر صادقة إن شك في صدقها أحد  
فليس أنت ، وهذا الشاب الذى عبر الآن بك ليس إلا أحد الأدلة على أنها لم تعد  
الحق : هو تاجر قد طلب إليك أن تتولى قضايا أسرته فى القاهرة فكسبتها لهم كلها  
وكنت تدفع عنهم المصروفات والرسوم كسباً للوقت ربّما يردونها إليك ، فلما خان  
حين التجاسب تنكروا وأبدوا قذارة الإنسان فى أوجها وزعموا فى خطاب إليك  
أنك تركت الأحكام تسقط وأنهم رعاية لك لم يفعلوا فى ذلك شيئاً ، فلما راجعت  
أحكامهم واحداً واحداً لم تجد فيها ساقطاً بل وجدتك قد بذلت كل توكّل لصونها فما

طلبوا إجراء تنفيذه وكان غيابيا استمضيت المدين على قبوله منعاً للدفع بالسقوط بعد مضي ستة أشهر ، وما طلبوا تنفيذه قد نفذ على الوجه الأكل ! .. أفكانوا يتمنون أن يكون شيء من الإهمال قد وقع لتنتشى عن طلب حقاك مطمئنين إلى أن المدينين قد تفاهوا معهم ؟ إن استمزازك لتصرفهم لتضيق به أقطار نفسك ، وما زالت بين يديك قضية لهم ليسوا فيها بمدعين ولكنهم مدعى عليهم ومع ذلك لم ترشح إلى التخلي عنها بل لم يزدك سلوكهم الميعب إلا حماساً في خدمة هذه الدعوى كأنك تخشى من نفسك تحيزاً بريئاً فزيد الرقابة عليها وتطالبها بمزيد من الجهود لتدفع اتهامك لها ! .. وتظفر أخيراً من القضاء بإقرار وجهة نظرك وقبول دفعك القانوني الذي أغنى عن فحص الموضوع !

ولكن هل يغير هذا الحكم من موقف موكلتك ؟ أنه لا يغير شيئاً بل لعله أن يزيد حقدك عليك إذ يبيدك أمامهم في موقف المحامي الذي يكرهونه ولكنهم يفترقون إليه ؛ أما أنت فإنك لم تعان من هذا الجحود وحده بل عانيت من شيء أشد وأعنف ، عانيت من شكوك ضميرك فإنك قد لجأت إلى الدفع القانوني فأغلقت به باب الموضوع فحسر الخصم دعواه وأنت لا تدري ماذا كانت تكون النتيجة لو حُقق الأمر من جهة الموضوع ..

أيها المسكين أنك لتستطيع أن تجد قليلا من العزاء في أمور : الأول أن هذا التحقيق الذي أغلقت بابه كان محتملا أن يظهر بطلان الخصم كما كان محتملا أن يظهر حقه فأنت في موقف الاحتمال دون اليقين ، والثاني أن موضوع الدعوى هين ، والثالث أن المدعى الذي خسرها ليس بالرجل المعدم ولا بالرجل الذي يؤوده خسران دعواه فإنه أحد أصحاب المراتب الضخمة والأعمال القليلة من الموظفين ! .. لا ، بل إن عزاءك الصادق في شيء آخر غير ما تقدم من عزاء مُنتحل ، عزائك الصادق أنك قد كفرت عن ذنبك بهذا العقوق الذي تلقى ممن أربحتهم الدعوى ! أن التكفير ليظهر النفوس من الآثام ويزيح عن الضمائر عبء الأوزار ، ولكن العدالة تظل عدالة عرجاء إن لقيت أنت جزاءك ولم يلق الجحود جزاءه ! ..



## الرد في صباح ٢٦ يناير ١٩٤٠

الحكمة رفضت التأجيل ، قلنا أن التأجيل في المعارضات مستحيل ، المهتم  
الأول إياه دفاعه ؟

مأساة من مآسى الحياة ، وعقدة من عقد الضمير . .

كنت بدمياط أقضى العيد فأقبل إلى المنزل بعد ظهر اليوم الثالث من أيامه  
صاحب مصنع جبن ، وأنسى إلى أنه قد حكم عليه غيايبا بالحبس شهرين مع الشغل  
من محكمة الوايلي في تهمة غش جبن ؛ ودون شيء من الأوراق مطلقاً أخبرني أنه  
قد عارض في الحكم وحدد لنظر معارضته يوم ٢٥ يناير ، أى اليوم الثانى بعد  
انقضاء فترة العيد ؛ قبلت منه القضية معتقداً اعتقاداً لا شك فيه أن لى الحق في  
أجل قريب أعد فيه دفاعى بعد الاطلاع على أوراق الدعوى ووصف الاتهام  
بدقة ، لا سيما أن جنح الغش ما زالت جنحاً مضطربة لم تستقر إلى قرار مكين ؛  
واشددت برد وآثاره في دمياط ، وكانت الحكمة تقتضى الاستجمام والألا  
أجازف بسفر طويل إلى القاهرة من شأنه أن يزيد الحرارة ارتفاعاً ، وقد يمهد لى  
وخيمة العاقبة ، فالخير إذن أن أستجم أيام الأربعاء والخميس والجمعة ، فأترك  
دمياط بعدها لأستقبل العمل في مطلع الأسبوع وليس لدى مرافعات في يومى  
الأربعاء والخميس إلا هذه الجنحة التى ستؤجل . . ولكنى لم أستطع أن أطمئن  
نفسى لهذا ، فقدمت القاهرة يوم الأربعاء ووجدت كاتبى قد نسخ الاطلاع كما  
كلفتها ، ولم يكن فى الحكم إلا هذه الأسطر :

اتهمت النيابة م . س و ع . ع بأنهما فى يوم ٣٩/٣/٧ بدائرة القسم باعا  
جينة مغشوشة لمدرسة البوليس بإزالة الدسم منها مع علمهما بذلك وطلبت عقابهما  
بالمادة ٣٤٧ .

### المحكمة

حيث أن المتهمين أعلنوا قانوناً ولم يحضروا ويجوز الحكم في غيبتهم عملاً بنص المادة ١٦٢ .

وحيث أن الجبن الذي ضبط لدى المتهمين وبيع للمبلغ تبين من تحليلها أنها مغشوشة بإزالة الدم منها وهما أدري من غيرها بعيوبها ، إن لم يكونا هم اللذين أدخلوا عليها الغش سعياً وراء ربح غير مشروع ، فتكون التهمة ثابتة ضدّهما .  
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيايباً بحبس كل منهما شهرين وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف .

وتعمقت وقائع الدعوى فإذا هي تبدأ بأن ثالثاً غير متهم هو متعهد مدرسة البوليس ورد لها صحيفة جبن لاحظت المدرسة فيها رائحة الغاز فأرسلت للتحليل فأسفر عن إثبات وجود رائحة غاز بسيطة وأن نسبة الدم ٣١ ٪ فرفعت النيابة الدعوى بالوصف المتقدم ولكنها لم تقمها ضد المتعهد وإنما أقامت ضد التاجر الذي باع للمتعهد وضد مدير المصنع الذي اشترى منه ذلك التاجر ومدير المصنع هذا هو موكلى ؛ فكان شعورى الأول هو شعور العجب من إخراج المتعهد وتأكده عجبي بأسباب حكم الإدانة فإنها تصدق على المتعهد ضرورة ، وراجعت أقوال مندوبه فإذا فخواها أنه باع الصحيفة المذكورة إلى مدرسة البوليس بأربعين قرشاً وأن وزنها عشر أوق وأنه يسلم المدرسة صفيحتين من هذا الصنف كل أسبوع .

أخذت عناصر الدفاع تتجمع في نفسى : إن الغش هنا معناه أن أيمك شيئاً أقل من المتفق عليه وهذا غير متوفر لأن ثمن الأقة بعد تداول الأيدي المختلفة ولكل ربحها هو أربعة قروش وهذا أدنى أسعار الجبن بدليل أن الوزارة حين سعّرت فرضت الثمن لأدنى أصنافه خمسة قروش ونصفاً للأقة ثم ستة ، ويؤيد هذا أن المدرسة لم تشتك من قلة الدم وإنما اشتكت رائحة الغاز ، والتهمة

لا تتحدث عن هذا الغاز بخير ولا بشر ، فالنيابة إذن لا تطلب المحاكمة على أساس المادة الخاصة بالغش الصحى أى بيع أو عرض بضاعة ضارة بالصحة وإنما تطلب تطبيق المادة ٣٤٧ الخاصة بغش المشتري بإعطائه صنفاً دون المتفق عليه وهو ما لم تزعمه المدرسة المشترية ولو زعمته ما صدّقها العقل لأن الثمن الذى دفعته هو أدنى من أدنى ثمن لأدنى الأصناف ! ومن جهة ثانية نرى أن الصفيحة لم تُبع من محل الصانع مباشرة وإنما قيل إنها أخذت من محل المتهم الآخر وإن ماركة الصانع عليها وهذه الماركة ليست إلا ورقة مطبوعة يمكن نزعها ويمكن إلصاقها على صفيحة أخرى أنتجها مصنع آخر ، كما أن الصفيحة قد تكون أصلاً من صفائح الصانع ثم تُفرغ فتباع فارغة بغير علم الصانع وتعباً من بضاعة أخرى محتفظة بالعلامة الأولى . . . ولكنى مع ذلك لم أجد القضية صالحة للمرافعة ، واشتد مرضى فى المساء فذهبت فى الصباح المبكر من منزلى بالدق إلى مكان المحكمة فى أقصى العباسية ، ودخلت على القاضى حجرتة قبل أن تعقد الجلسة وأبدت له عذرى وقلت إنى أستأذنه فى طلب القضية ٩٥ قبل دورها وتأجيلها لأنى مريض ؛ كان لقاؤه ظريفاً مؤدباً وبادر بالموافقة قائلاً : « بكل ممنونية ، لا بأس عليك ! » فشكرته وخرجت إلى قاعة الجلسة ، فلما عقّدت أخذ ينظر قضايا أخرى بغير ترتيب حسب ما طلب منه فى الجلسة محامون اعتذر بعضهم بأنه قدم القاهرة خصيصاً من أجل قضيته ، حتى نوديت قضية تمزيق سند طال فيها سماع شهود الإثبات والنفي وطال فيها دفاع المدعى المدنى ودفاع المتهم وكان من سوء حظنا جميعاً أن يتولاه محام مكثار قوى الحنجرة صبّ الصداع فى رأس القاضى صبّاً وملاً نفسه تبرماً ، وإذ انتهت هذه القضية وقفت أطلب قضيتى فقال القاضى : بعد ١٦ لأن فيها ضابط بوليس يريد الانصراف . . . لا بأس ! . . . ونوديت ١٦ فظهر أن الضابط قد انصرف ، فازدادت حالة القاضى النفسية سوءاً ونادى قضيتى من نفسه ولم أكد أطلب التأجيل طبقاً للمفاهيم عليه والموعود به حتى صاح صيحته : « قلنا المعارضات ما فيهاش تأجيل » فلما قلت له إنى لم أوكل إلا فى فترة

العيد قال : المحكمة رفضت التأجيل ، وسأل عن دفاع المتهم الأول إشارة إلى زميلي الحاضر معه أن يبدأ دفاعه فبدأ وكان يدور حول إلقاء المسؤولية على موكلتي باعتبار أن صاحب المصنع هو المسؤول عن الدسم وأن التاجر يستحضر صفائح مغلقة ويبيعها مغلقة كما هي ، وتعهد أن يدس اسم أبي فأخرج أوراقاً تحمل اسمه وقال إن موكله يتعامل مع مصانع كثيرة و « إنه يتعامل مع حسن بك الزيات وهذه خطابات منه » !.. لم أدهش لأن زميلي يقحم هذا الاسم بغير مناسبة فحسب ولكني دهشت أيضاً لأنني وجدت زميلي يتكلم كذلك في مسألة الغاز ويبدى الدفاع بشأنها مع أن النيابة لم توجه اتهاماً بشأن الغاز ولم تقل إنه مادة ضارة بالصحة ، ولكني فهمت السر في هذا على ضوء حديث موكلتي مي فهو يعتقد كما يعتقد المتهم الآخر أنهما متهمان أيضاً بتهمة الغاز ؛ إن زميلي إذن قد استقى معلوماته من حديث موكله دون قراءة فاحصة للدعوى رغم أنه وكّل فيها منذ أسابيع ، وعجبت أيضاً لأن القاضى كان يستمع إلى دفاع الغاز ولا يعترض بالأمر موضع له !..

فرغ زميلي من دفاعه فتوجه القاضى إلى طلب في هدوء دفاع متهمي فأبدت النقط التي أسلفت بيانها وقلت في ختام دفاعي إنى أحس بأنه ناقص وإنى أرجو إبراءً لضميرى أن تمكننى المحكمة من تقديم مذكرة في أسبوع واحد لا سيما أن فى الأمر نقطاً فنية وقانونية من حيث التحليل وعدم صدور قانون نسب الدسم الخ ، فقال القاضى : « الحكم آخر الجلسة » وعقب على طلب المذكرة بقوله : « لما نشوف إذا كانت القضية محتاجة » .

انصرفت من المحكمة شاعراً بأن الحمى قد زادت وأن كبريائى قد جرحت وأن ضميرى غير راضٍ ، عابجا من تغير موقف القاضى بين حججته الخاصة والجلسة العلنية دهشاً من عجلة تمنعه من تحقيق طلب متواضع هو مدّ أجل الحكم أسبوعاً ربّما أقدم مذكرة بدفاع موكلتي يتلوها قبل أن يحكم ، معنّفاً نفسى على أنى قبلت القضية فى هذا الظرف الضيق ، ولكن أنسى لى أن أعرف أن هذا القاضى قد سنّ

قانوناً جديداً تقول مادته الأولى إنه لا تأجيل في المعارضات ، وتقول مادته الثانية إن على المحامين أن يطمطئوا له الرؤوس جثياً ولو كانوا مرضى ، أو كانوا قد وكلوا قبل الجلسة بيوم واحد ، أو كان شاهد الاثبات لم يسمع ولم يحضر في جلسة المعارضة ؟ بل انى لا أكنتم أمراً آخر هو انى انصرفت محتقراً نفسى آخذاً عليها الضعف في هذا الموقف ، فقد كان الأولى أن أشدد إزاء تصرف القاضى ، كان الأولى أن أتشبت بطلب التأجيل للأسباب التى ذكرت ، وأن أنتفع من غياب شاهد الاثبات ، وأن أقول أن للمتهم شهود نفي من الواجب أن يُسمعوا إذ أن محكمة الاستئناف غير مكلفة بسماعهم ، بل كان لى أن أثبت على القاضى أنه قبل منى فى حجرة المداولة التأجيل لمرضى - وان كان حقاً لى لم أذكر له إلا رقم القضية فقط - وكان لى أن أثبت طبيياً حالتى المرَضية آنذاك ، كان لى أن انسحب بعد إثبات هذا كله فى محضر الجلسة وأن أبادر من فورى إلى وزير العدل فأقص عليه هذا كله ! ولكنى لم أفعل من ذلك شيئاً ، فهل ألام ؟ الله يعلم انى ماراقت فى تصرفى مصلحة لى ، فليس لى أمام هذا القاضى قضية واحدة معلقة ، وانما مصدر ضعفى هو توقيير القضاء أمام الجمهور ورعاية مصلحة المتهم فقد كان محكوماً بحبسه شهرين ، ولم أر أن أوغر صدر القاضى فى مناسبتة أو أن أدعه يتجنى على القاضى فيظن به الحيف أو أن أدعوه إلى الانسحاب فيحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ؛ نعم إن أمامه فرصة للاستئناف ولكن لم أضيع عليه هذه المرحلة من مراحل العدالة ؟ ومن يدرى أن حظله أمام محكمة الدرجة الثانية يكون خيراً من حظله هنا ؟ .

انصرفت الى سريرى وارتفعت حرارتى ، وأوجست على نفسى ومازلت فى سريرى حتى الآن وفيه أكتب ..

أحمد الله على أنى قد أصبحت خيراً حالاً ، ولكنى كنت ليل أمس أفكر فى شأنى ، أفكر تفكيراً حزيناً محزوناً حقاً : أفكر فى هذه المهنة التى تحمل مريضاً من بين أهله فى سفر طويل مرهق زيادةً تحرج فى أداء الواجب ، ثم أفكر فى

هذه المهنة التي تلتق من القضاء ما لقيت فلا تقدير لعناء المحامي ومرضه ولا تقدير لحق التهم في التمكن من إظهار براءته ولا تقدير لهذه الكلمة التي لا يقولها المحامي في موقف علني رسمي ، وعلى مسمع من موكله إلا مضطراً : « إنني أعرف أن هذا الدفاع غير واف وأرجو إبراء لدمتي وتحقيقاً لحق التهم أن تمكنوني من تقديم مذكرة في أسبوع واحد ... »

وفي المساء علمت ان القاضي نطق بالحكم قاضياً ببراءة المتهم الآخر أي التاجر وبتعديل الحكم بالنسبة لموكلي بإلغاء الحبس وتغريمه ثلاثة جنهات هي التي كان قد دفعها كفالة ! .

الله يعلم ما أذهب هذا التعديل من ضيق نفسي شيئاً مذكوراً .  
لم أكن أفكر في نفسي ، فإن مؤخر الأتعاب بمقتضى الاتفاق يجب عند البراءة أو تعديل الحكم إلى غرامة مهما تكن قيمتها (وحدّها الأقصى في هذه المادة خمسون جنهياً) أو إبقاء الحبس مع وقف التنفيذ ، وإنما ظلّ ضميري مثقلاً ، ظلت آسفاً لأنني لم أبذل في القضية كل مجهود ، ولأن التهم - الذي أحسبه الآن راضياً فما كان يطمع في أكثر من هذا وما كان يتوقع أن القاضي الذي حكم بالحبس يعدل حكم نفسه بنفسه إلى هذه الغرامة القليلة - لم يُمكن من تقديم دفاع مبسوط مبحوث مكتوب قد يقنع القاضي فيحكم بالبراءة أمام قوة حججه التي تتطلب رداً في التسبب إذا لم يؤخذ بها ، وزاد شعوري بالضيق والخرج ورثائي لنفسي ومهنتي حين قدرت موقف موكلتي فهو صاحب مصنع جبن وهو قد لجأ في منافسته إلى تقليد علامات لمصنع والدي ، ومع هذا فإنه قد وضع ثقته في دون غيري من المحامين ، إن هذه الثقة ثقة عظيمة جديرة بالاعتزاز والفخر ، إنها لا تتناول الكفاية وحدها ، وإنما تتناول النزاهة والذمة أيضاً ، إن معناها أن هذا المحامي يضع نفسه كلها في قضيته ، ولو كان من يخدمه بغيضاً إليه ، وهذا هو الواقع الذي أعرفه من نفسي ، ولكنني أستكثر أن يعرفه الناس ويؤمنوا به ويتصرفوا على أساسه فيما يتصل بحرياتهم وشرفهم وسمعتهم .

أترانى قد التقيت هذه المرة مع هذه الثقة؟ أما أنا فلم أقصر فى شيء ، ولكن التقصير هو تقصير الموكل نفسه أولاً : فلست أدرى ما الذى أقعده فتأخر فى التوكيل إلى اللحظة الأخيرة ، ولو أنه عهد إلى بالقضية فى وقت مناسب لحضرتها كما أشاء وكتبت مذكرتها ودفعت بها إلى القاضى فى الجلسة فلم تثر مسألة التأجيل وكان هذا خليقاً أن يتم قبل أن يلم بى المرض ؛ ثم هو تقصير القاضى ثانياً : نعم وإنى لا أغفر لنفسى الكذب إن أنا تجنبتُ هذا اللفظ ؛ ولست أدرى له عذراً فى رفض ذلك الطلب المتواضع ، فرصة أسبوع لتقديم مذكرة . . . أعلم أن رول الجلسة كان متضمناً نحو مائة جنحة وعشرا ، وأعلم أن هذا القاضى معروف بالسرعة ، وهو فيما يظهر حريص على استدامة سمعته هذه ، وهو ذكى حقاً ، قد يغريه ذكاؤه بالإمعان فى السرعة اعتماداً عليه ، وهو قد لقي العنت من المرافعات الطويلة المصدعة ، ولكن شيئاً من هذا كله ، بل إن هذا كله مجتمعاً بعضه إلى بعض ، لا ينهض عذراً لنسيان وعدى فى حجرة المداولة أو لمصادرة الدفاع حين يطلب تكملة دفاعه بمذكرة .

إن الموكل يسير ولا لوم عليه ، وإن القاضى يمضى متمتعاً بسمعته ، أما المحامى المسكين فنذا الذى يستطيع الدفاع عنه إذا وسوس الشيطان للمتهم ولن حوله أنه قصر ، وأنه إنما قصر نظراً إلى موقف المتهم من أبيه ؟ إنه ليُطعن فى أعز شيء عليه ، وإن نفسه لتنطوى على الألم الممض إذا تجمعت ضده كل هاتيك الظروف ، ولكنها درسٌ يزداد به علماً بأن المظلومين فى الحياة أكثر مما يظن ، وأن القضاء والقدر يتخذان القضاء نفسه فى بعض الأحيان سبباً إلى اللعب بمقادير الناس والسخرية من حقائقهم وأوهامهم ، وإزعاج ضائرهم كما ترعج الأطفال أشباح قد التحفت فى ملاءات سود ! . . .

الرفق في ٢٧ يناير ١٩٤٠

اقتنص ذكرياتك دون ترتيب فأكثر الثمرات في شجرات المر المنتثرة في فردوسك العزيز ..

خذ في حديث تلك القضية التي رفعتها باسم تاجر من موكلتيك على صاحب مطعم يستأديه فيها مبلغاً من المال ثمناً لما أخذ من بضاعة ؛ رفعت الدعوى في الصيف فحددت لها جلسة في أكتوبر ولكنها أعلنت بعيد رفعها فرن جرس التليفون ذات مساء وقال المتكلم إنه المدعى عليه وشكا الحالة وما تلقى التجارة من ضيق وقال إنه لا يجحد الحق وإنما يريد طريقة تيسير وطلب أن يلقاك بالمكتب في يوم محدد للتصالح ولكنه لم يحضر ؛ أذف موعد الدعوى فقيدت ، ولم يكن بيد المدعى سند صريح إلا دفتر غير منظم لم يكتب القاضي به تخييري بين توجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم وبين الإحالة على التحقيق فاخترت الثانيه ؛ وفي الجلسة المحددة اسماع الشهود وقف إلى جانب المدعى عليه محام يلتمس التأجيل لإعلان شهود المدعى عليه ! .. عرفت أن الأمر لا يخرج عن تلهّس أسباب التأجيل فقلت للقاضي بلهجة هادئة : خير من التأجيلات أن نحرر محضر صلح فإن المدعى عليه قد اعترف لي تلفونيا بالدين وأبدى رغبته في التسهيل عليه وهذه غايته من التأجيلات فلا داعي لها اذن ؛ سكت المدعى عليه ولكن القاضي سأله رأيه وكم كانت دهشتي صاعقة حين رأيتة ينكر في قحة اعترافه لي ويزعم ألا شيء عليه ! .. كان شهود المدعى حاضرين ولكن الدم صعد إلى رأسي ورأيت أن الأمر انقلب فأصبح متعلقاً بكرامتي أنا فقلت : إني أوجه اذن اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه فإن أقسم تحملت بالدين للمدعى ! أثبت القاضي في محضر الجلسة هذا الحوار ووجه اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه ؛ أردت أن أنبه هذا إلى المسؤولية الجنائية التي تركبه ان يثبت فيما بعد أن اليمين كاذب فصاح محاميه — يالمحامية ! — نعم صاح مقاطعاً : « يا أستاذ لا تؤثر عليه ؛ كل إنسان مفروض علمه بالقانون » ؛ ابتسمت ابتسامة مرة وقلت : أظن أني قد قتت عنك بواجبك أنت !



تورط الرجل ولم يجد من محاميه تدبيراً لبقاً لإخراجه من ورطته فأقسم  
اليمين على الصيغة التي يرددها القاضي ، وانصرفنا وقدم موكلى بلاغاً إلى النيابة  
العامة ضد خصمه يتهمه فيه بالحنث في يمين حاسمة وأحصى في بلاغه شهوداً منهم  
ضابط بوليس وسّطه الخصم في الصلح ومنهم تجار يعرفون أن الدين ما زال قائماً  
في ذمة الخالف الشريف الذي يعهد الناس إليه بأمعائهم وأكبادهم وصحتهم يكوونها  
بما لا يعرفون من مواد! . . .

ودارت الدورة الطبيعية ؛ التقى « المتهم » بعد ذلك من واره ظهره بموكلك  
وتصالح معه حتى لا يسير في بلاغه وموكلك يزعم أنه لما يقبض منه شيئاً وإن يكن  
تعهد شفهاً بأن يؤدي حقه أقساطاً! . . .

أيها المحاماة كم تلقين من المواقف الصعبة ، القاصمة للظهر ، المديلة من  
الكرامة ، المثيرة للريب! . . .

والعجب في شأنك أنك لا تعرفين من أين تتساقط الصخور على هامتك :  
بحسن نية يريد المحامى أن يختصر الخصومات قيهون عمل القضاء ويهون الوفاء  
على الخصم الذي التمس منه التيسير فأقنع موكله بقبوله ، ويكفي الشهود مؤونة  
الزور ومسئولياته ، فيصدمه هذا الموقف السافل في جلسة علنية أمام قاض لا يعرفه  
حق معرفته فقد يصدقه وقد يكذبه ، ثم يلقى من زميله هذه المقاطعة الفنية كأنما  
لا يعنيه إلا أن يحلف موكله حتى يُحكّم حتماً برفض الدعوى فيقال كسبها ويقال  
وجب المؤخر ! ثم ينتهي الأمر إلى الموكل نفسه فإذا به يلتوى عليك حتى ما تدرى  
أحقاً قدم البلاغ كما أخبرك أم لم يقدم ، وحتى ما تدرى أحقا قبض من خصمه  
حقه تحت تأثير الخوف من البلاغ أم لم يقبض ؛ إنك في حساب ولسكن « نوتيسك »  
الحاذق في حساب آخر! . . . أنه ليس أبله حتى يدعك تعرف إنه قد انتهى إلى  
ما أراد! . . .

## القاهرة في مساء ٩ فبراير ١٩٤٠

في الساعة الثامنة من صباح اليوم قرأت في الأهرام دعوة إلى المحامين من نقيهم ليحضر من يستطيع احتفال القضاء برأس السنة الهجرية في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم !

أعجبتني فكرة الاحتفال ، لكن لم تعجبني طريقة الدعوة ، ورأيت أن أشهد الحفل ويمت وجهي شطر باب الخلق ودخلت غرفة المحامين في الساعة العاشرة والربع فلم يكن بها محام واحد ؛ وحوالي الموعد بدأ في القدوم أفراد منهم الأستاذ نجيب الغرابلي باشا والأستاذ يوسف الجندی والأستاذ صبرى أبو علم والأستاذ نجيب برادة ؛ راقني ، كما يروقني دائماً ، مظهر الود الذي يبدو في لقاء المحامين بعضهم بعضاً بغرفة المحامين على تباين الأهواء والمنازع . أخذ الأستاذ يوسف الجندی يتحدث في الاضطراب الذي أحدثه تغيير موعد رأس السنة ، فقد أعلنت الصحف أمس أنه يصادف السبت وعلى هذا الأساس رتب المحامون أعمالهم وسره ان يكون السبت عطلة لينجو من حيرته بين قضيتين هامتين متحدثين زمنياً متناقضتين بلداً ، إحداهما في بنى سويف والأخرى بالقاهرة ؛ وملاحظة الأستاذ صادقة فأنا مثلاً أجد نفسي في مفاجأة ولى في السيدة قضيتان ، وفي عابدين قضية موزعة من زميل بدمهور ، وفي الأزبكية بيع كان حدله يوم السبت ، فلما قيل أنه أجازة أرجاه قلم المحضرين إلى يوم الاثنين وعلم الحاجز بهذا التعديل ، ولست أدري الآن أيعود قلم المحضرين إلى إجراء البيع غداً أم يبقيه إلى يوم الاثنين ، فان أختار الغد فكيف يخبر الحاجز ، وهو يقيم في « البصارطة » من أعمال مركز فارسكور ! ..

قال الاستاذ الجندی إنه لا يدرى مانعا من الاعتماد على مرصد حلوان لمعرفة ظهور الهلال حتى لا تقع في هذا الاضطراب ! وأنا أشاركه سؤاله وعجبه وأرى أن كرامتنا العلمية آن لها أن تنفر من هذين الشاهدين اللذين صعدا إلى ذلك السطح أو كانا يمران بذلك الطريق فشهدا الهلال فأسرعا إلى دار المحكمة الشرعية الخ .

ولقد اقترح الأستاذ يوسف الجندى أن يرسل المجتمعون برقية إلى رئيس الوزراء يطلبون تعطيل مصالح الحكومة غداً ، وأخذ في تنفيذ الفكرة فأمسك الشيخ المحترم الأستاذ نجيب بك برادة ورقة ليكتب صيغة البرقية وأملى الأستاذ يوسف فقال : « نظراً لوقوع رأس السنة في يوم الجمعة » فتوقف الأستاذ برادة إذ لم تعجبه كلمة « وقوع رأس السنة » وصمم الأستاذ الجندى على تعبيره وانضم إليه بعض الحاضرين ورأى الأستاذ برادة أن يكون التعبير « مصادفة وقوع » ولكن الأستاذ الجندى تمسك « بمشروعه » في صيغته الأولى ! . . .

وعلم الشيخ المحترم الغرابلي باشا بهذا الاقتراح فقال في تودة ووقار : « على أى شيء تبنون الطلب ؟ » فقال الأستاذ يوسف انه يبينه على مصادفة رأس السنة يوم جمعة ، وهي مصادفة تُضيع مظهر الاحتفال باليوم ، فلا بد إذن من عطلة خاصة به ! قال الغرابلي باشا : « ولكن اليوم حصل تقييد الأسماء في دفتر القصر تهنئة برأس السنة ، فأصبح اليوم هو اليوم الرسمي للاحتفال بهذا العيد ، فكيف يكون الغد هو يوم الاحتفال ؟ لو أن الاقتراح بنى على أن المحامين رتبوا أعمالهم على هذا الأساس وكان مقصوداً على المحاكم لكان أحسن ، ومع ذلك فإن المحاكم ستراعى من نفسها هذا الظرف حين يطلب إليها التأجيل » . وكانت ملاحظات الغرابلي باشا صائبة إلى درجة أنها أنامت الاقتراح وطوى مشروع البرقية ! . . .

\*\*\*

وظل المحامون ينتظرون النقيب ليصعدوا معه إلى حيث يحتفل القضاة ثم خطر لهم أن يرسلوا موظفاً بالنقابة ليسأل عن موعد الحفلة فعاد وأنبأهم أن النقيب موجود في قاعة الاحتفال ، فصعد المحامون إليها ، وبعد قليل وقف الاستاذ محمود باشا فهمى يوسف رئيس محكمة الاستئناف وصاحب فكرة الاحتفال وتلا خطبة عادية وكان يقرأ برزانه وثبات ، ولكن التلاوة توقع أحياناً في شيء من التوقف والمراجعة . ثم وقف شاب قليل إنه موظف في قلم الكتاب وأخذ يلقي قصيدة

فارغة سقيمة بصوت ممتلئ غير سقيم حتى أذن الله بالإنهاء ، فوقف نقيب المحامين فارتجل كلمة حرة وكان جارى من اليمين الأستاذ م . ن . القاضي فسمعته يقول كأنما يحدث نفسه : « ليه ما يستعدوش » .

ووزعت الحلوى ونزل المجتمعون إلى غرفة المحامين ردأ للزيارة ، ووقف النقيب مرة أخرى ، ولكنه تخلص من الكلام فقال : ان الأستاذ صبرى أبو علم قد عاد إلينا من الحج ، وإن لهذا اليوم كرامة ككرامة يوم عرفات فليتحدث إلينا أخونا الحاج ! كانت كلمة النقيب ظريفة — وهو دائماً خفيف الروح بغير جدال — ووقف الأستاذ صبرى فارتجل كلمة طيبة مناسبة ؛ وخلال كلمته انتقل الأستاذ يوسف الجندى إلى الأستاذ كامل بك صدق وأسرَّ في أذنه شيئاً ففهمت أنه يدعوه — كقبطى — إلى الكلام في هذه المناسبة . ورأيت الأستاذ كامل يتمنع ولكن لم تكد كلمة الأستاذ صبرى تم حتى قال بعض جيرانه : الأستاذ كامل بك ! فتأبى ثم وقف وقال متخلصاً تخلصاً ظريفاً : هذه دعوة قصيد بها الإحراج ولكن بما أن بعض القريبين منى دعانى إلى الكلام فأنا أحملها على حسن النية . ثم تكلم في فكرة الاحتفال وشكرها لرئيس محكمة الاستئناف واستأذنه في أن يقول إن رجال القضاء المختلط قد سَبَقُوا إلى الاحتفال برأس السنة الميلادية وإن احتفالهم يُتَّخَذُ مناسبة لعرض بعض المقترحات في سبيل العدالة والتعاون بين القضاة والمحامين ورأى أن يقلدهم رجال القضاء الأهلى في هذا التقليد .

كانت الكلمة موفقة في فكرتها ؛ ولم تكد تنتهى حتى تأهب الأستاذ حسن ج . قاضى محكمة السيدة للكلام فلاحظ الغرابلى باشا أن الجمعة أوشكت وهمس بعض الموجودين : هذه حفلة دينية تؤخرنا عن الصلاة ! ولكن القاضى كان ثابتاً وقال إنها كلمات قصيرة لا تأخذ وقتاً — وكان في الحق عند قوله فلم يستغرق دقائق ولم يؤخر عن صلاة — وتكلم فقال إن هذه الفرصة لا يجوز أن تفوت دون تسجيل هذا الشعور الطيب الذى دعا الأقباط إلى حضور هذا الاحتفال ، فاعترض كامل صدق بك قائلاً : « لا أقباط ولا مسلمين في مصر » وهنا رد القاضى ردأ فيه

تخلّصُ مفجّمٍ بديع يدل على بديهية موأية ، فقال : « كما أنا قد سجلنا التضامن بين أسرتي القضاء والحمامة بغير أن يكون هناك شك في تضامنها كذلك نسجل تضامن طائفتي الأمة إشادةً وتعزيراً » .

وانتهى الاحتفال وأخذ الحضور في الانصراف . وفي طريقى إلى الشارع رأيت حفرة بين بلاط الردهة الكبرى فى المحكمة . . . حفرة غفلت عنها عيون الخدم فبقيت فاعرة فاهها لا أدرى ماذا يريد أن يقول . . .

\*\*\*

### القاهرة فى ٣ مارس ١٩٤٠

استرعى انتباهى كلمة نشرتها الأهرام لليوم للصحافى العجوز عن المحاميين ومتاعبهم ، وإنى لأقتبس منها العبارات الآتية كما وردت بحروفها :  
« فلحضرات المحاميين شكاوى سيكاه وچركاه من كل من يخالطهم .  
يشكون من وكلائهم ويشكون من زبائنهم ويشكون من وكلاء النيابة ويشكون من القضاة .

الله أكبر على الوكيل الذى يبرجل القضية قاصداً متعمداً أو جاهلاً أحمق أو بالاتفاق مع الخصم أو للنكاية بالموكل .

والله أكبر على الزبون المرازى الذى يعش أعظم أبوكاتو ويحول الجناية إلى جنحة ويورط المحامى بعد أن يضيع عليه الساعات الطويلة فى الشرح والالت والعجن ويعذبه فى الحصول على مؤخر الأتعاب .

والله أكبر على الزميل القرارى المرازى الذى يخلق الأسباب لتأجيلات ومعارضات وفتح مشا كل فرعية .

والله أكبر على وكيل النيابة الذى يتلذذ بلطعة زميله المحامى على الباب فإذا دخل عليه عامله أسوأ معاملة .

والله أكبر على القاضى الذى يسمع مرافعة المحامى وهو سايح فى عالم آخر ثم يطلب المذكرات ويصدر حكمه وليس فيه كلمة تدل على أنه سمع المرافعة أو قرأ المذكرة وما فيهما من أسانيد منقولة عن فوستاف وجارسونيه وأحكام المجالس اللغاة .

والله أكبر على كتاب أقلام المدنى والجنائى والمحضرين لما « يمسكوا العوج » ويستعينون بفلسفة سقراط وديكارت على تطبيق اللوائح .

هذه كلمة لا أراها أحصت العيوب والمنغصات إنما ضربت مثلاً من هنا ومثلاً من هناك ، وليست صحائف الأهرام مجتمعة لتسمع مثلاً للحديث عن أعمال وكلاء المحامين ! . . .

\*\*\*

### القاهرة فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

فى مقطع هذا المساء نص خطبة وزير العدل عند افتتاح الدائرة التجارية الكلية بمحكمة مصر الأهلية ؛ فى هذه الخطبة جراءة وشجاعة أدبية ، ومهمنى أن أسجل منها قول الوزير : « . . . يجب أن يسمو قضاؤنا ليحمد الأجنب مسمى الحكومة فى هذا الشأن ؛ فيجب علينا جميعاً قضاة ومحامين ومشتغلين بالقانون أن نتصافر على أن يسمو قضاؤنا إلى الدرجة التى تليق به ، فهذا واجب وطنى على كل فرد ، فلا القاضى ولا المحامى ولا من يشتغل بالقانون معفون منه ، فلا تنقصنا النزاهة ولا باقى الصفات التى يلزم بها القاضى ، بل ينقصنا التنظيم والتشريع . وكلتى الأخيرة هى عن شىء يرتبط بكل الارتباط بالعمل الذى نحتفل به اليوم ، وهو نظام أقلام الكتاب وأقلام المحضرين ، فهى عندنا كما تعلمون حضر اتركم قضاة ومحامين . إننا إذا ألقينا نظرة على أى ملف لا نرتاح إليه لأنه غير معتنى به ، وكتابة المحاضر لا تقرأ ، وهذا يحتاج إلى رقابة ، ولا يمكن أن نصل إلى المسكنة التى نتوخاها من السرعة والإتقان من غير أن يكون قلما الكتاب والمحضرين مرتفعين عن مستواها

الحالى ، ولا بد من مراقبة على ذلك من حضرات القضاة لارتباطها كل الارتباط  
بالعمل .

\*\*\*

كل هذا حق ، ولست أنا الذى أعترض عليه ، وإن الأدلة لتلاحقنى يوماً  
بعد يوم وكلها ناهض بتأييده ناطق بأن الوزير صادق ، ولكنه استعمل أهون  
التعبيرات فى تصوير هذه الحقائق المرة .

ومن عجب أن التعليمات الصادرة إلى المحضرين تلزمهم بإعلان الأوراق فى مدة  
لا تتجاوز الضرورة بحال ، ولكن لدى أمثلة غريبة منها أنى رفعت دعوى ضد  
مصلحة الأملاك وضد مدير تفتيش من تفتيشها ، فأعلنت الأولى فى يومين ثم  
أرسلت الأوراق إلى قلم محضرى محكمة ش لإعلان الثانى ، ولكنها نامت هناك  
أكثر من شهر حتى اقترب موعد الجلسة ثم ردت بغير إعلان مذكوراً فى  
« الإجابة » أن الموظف المذكور قد نقل ولا يُعرف محل أقامته ؛ والواقع الذى  
أعلمه أنه لم ينقل وإنما أُحيل إلى المعاش خلال هذا التأخير ، وهكذا اضطرت إلى  
تأجيل الدعوى للبحث عن عنوان سكنه وإعلانه . ألسنت معذوراً إن ارتبت فى  
أن المحضر قد تعمد هذا التأخير ريثما تحصل الإحالة إلى المعاش والارتجال ، ثم  
تعمد ألا يرد الأوراق بعد كتابة محضره ذلك لإقبيال الجلسة ، خشية من أن  
نهتدى فى الأيام القليلة الباقية على الجلسة إلى عنوان ذلك الموظف السابق ؟

إن كان الأمر إهمالاً فهو إهمال مجرم ، وإن كان الأمر عمداً فهو عمد فاجر ! ..  
وقد شهدت مثلاً آخر : شهدت صحيفة دعوى تعلن ويتم إعلانها صحيحاً ،  
ولكنها لا ترد من قلم محضرى تلك المدينة الرفيعة إلى قلم محضرى عابدين الذى  
يختص بأوراق مكنتى إلا بعد تاريخ الجلسة ! .. ومعنى هذا بداهة أن الدعوى لم  
تقيد ، وأن ربيع الرسم قد سقط ! .. لم أستطع أن أمنع نفسى من إرسال شكوى  
إلى رئيس محكمة طنطا ، مبيناً فيها أن موكلى المدعى أجنبي قد لجأ بعد معاهدة  
مونترو إلى المحاكم الأهلية ، وأنه لا يعزز هذا التحول مثل هذا التصرف ، فاهتم

الرئيس بالأمر وانتهى إلى اقتطاع ربع الرسم من المحضر المسئول وأرسله إلى بإذن  
بريد - والحمد لله أنه كان مبلغاً نافعاً - مع خطاب يقول فيه أنه رأى الاكتفاء  
بهذا الجزء نظراً لأن المسئول ما زال مندوب محضر لم يتقن العمل وتلك غلظته  
الأولى ! . . . شكراً لرئيس المحكمة ، لقد أدّى واجبه في كياسة ورقة واعتدال ،  
وأرجو ألا تكون ضؤولة المبلغ قد أغرتَه بأن يدفعه من عنده ، مكتفياً بتعزيز  
المندوب شفهاً . . .

أما الوزير فإنه يستحق شكر المحضرين جميعاً ، لأنه لم يشر في تعيينهم إلا  
لرداءة الخطوط ! . . . إن كان هذا هو العيب فإن من نزاهة الحكم أن نقول إن  
فريقاً منهم ليعنى الآن بالخط والنظام ، ولعله أن يجمع إلى مزايا الشكل مزايا  
النزاهة والتصرف والنشاط ، وهي صفات لا تُستغرب ولا تُكثّر على ذوى النوايا  
الحسنة ، لا سيما أفراد الناشئة الجديدة التي تغدّى اليوم أقلام المحضرين .

\*\*\*

### الفاهرة في مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

دفع إلى صديق بأوراق قضية متعلقة بأخ له طيب أبلغ النيابة أن موظفاً  
قذفه بنسبته إلى أمور تستوجب العقاب والتحقيق ، وقد أقامت النيابة الدعوى على  
التهمة قضى عليه غيايباً بتفريمه خمسة جنهات لثبوت القذف عليه ؛ عارض التهم  
في الحكم الغيابي واستأنفت النيابة بانية استئنافها على أن الحد الأدنى في المادة  
٣٠٣ التي طبقها المحكمة هو عشرون جنهماً ، فلا يجوز قانوناً النزول بالعقاب إلى  
ما دون ذلك .

قرأت الأوراق فوجدت بينها كراسة مستقلة عنونها الطيب بأنها « مذكرة  
الدعى المدنى » أى مذكرته هو ، وهذه بعض طرائفها على علائها :

« تزوج ا . ( اى خصمه التهم بقذفه ) المذكور زوجته الثانية أو الثالثة  
موضوع قضية اليوم بجامع القرابة بينهما ، فهى ابنة عمه وهو ابن خالها ، وهى فى  
السادسة والعشرين وهو فى الخامسة والخمسين ، واستمرا فى حياة كلهما مشاكل



وقضايا كما سيتبين بعد ، وتعذر التوفيق بينهما حتى اضطرت له لطلاقها بإبرائها له ، كما فعلت أخت لها من قبل وظفرت بينيتها وطلقت منه بشهادة أبيها وزوج أختها . يحدثك هذا الرجل فلا أقل من أن يقحم في حديثه أسماء ثلاثة أو أربعة من الوزراء أو رؤساء الوزراء السابقين واللاحقين ، ذا كراً عن كل منهم ما يحلوه من حوادث وذكريات لا رابط بينها ولا انسجام ، فإذا آنس منك صبراً وسعة بال ذكر لك شيئاً عن ثروته الموهومة وعن ملكيته وأسرته لشارع ... وما وراء هذا الشارع ، وعمما سوف يعمل بعد رد الحكومة له ولأفراد أسرته أموالهم الطائلة المغتصبة : فإذا كنت مهندساً عيّنك مقدماً للعناية بالآلات دائرته ، وإذا كنت طبيباً عيّنك طبيبه الخاص ، فإذا لم يكن لك حظ في الهندسة والطب وعدك بمالٍ وفير يهبه لك ، والله قادر على كل شيء . وقد يذكر لك أنه كان من أفراد أسرته أثرياء يشار إليهم بالبنان ، كان يعني أحدهم بتربية القطط والاحتفاظ بها بمنزله حتى بدد ثروته جميعاً على قططه المحبوبة ، وأن آخر كان يعني بتربية الثعابين وتأليفها وأنه أنفق ثروته أيضاً في هذا السبيل ، وأن ابن خالته أو ابن بنت خالته لا أذكر تماماً كان مجنوناً ومحجوزاً بمنزله ففضم أنف والدته وهو يقبلها ، وغير ذلك من الروايات التي تدل على وراثة لوثمة الجنون في هذه العائلة . أما هو فلا يعني بشيء والحمد لله كما يقول سوى جمع كل زجاجة فارغة يصادفها في طريقه ، سواء كانت ملقاة على قارعة الطريق أو معروضة عند أحد الباعة المتجولين ، ويتمنى لو امتلك منها ثروة كبيرة يلهو بها في أوقات فراغه كما يلهو بمجموعة من قطع الحديد المستعملة والأسلحة والسكاكين لا ينفك يصقلها ويشحذها ثم ينشرها ويطويها كل يوم ، فإذا انتهى من ذلك كله غلبته سنة من النوم يفيق بعدها ليروى لك حكاية أو حادثة موهومة قد تقابله بعد سماعها وافتراقكما بساعة أو يزيد فيذكرها لك برواية أخرى وأشخاص آخرين ، فإذا كنت لم تزل حسن الظن به وبعقليته وأخذت تناقشه في تناقضه ذكر لك رواية ثالثة تختلف عن سابقتيها ، وقد تحدّثه وأمامك زجاجة فارغة أو مملوءة مادة لا نفع لها لديه فيسارك النظر ليدسها في

جيبه ، لا ابتغاء السرقة ، بل من قبيل تلك الشهوة العقلية الشاذة التي يعبر عنها طبياً بـ Phypto-Mania أو جنون الإخفاء « ا . ه .

\*\*\*

صورة طريفة حقاً . . . ولكن ما كان أجدرها أن تصدر من ريشة محامى التهم لا من خصمه المدعى المدنى ، فإنها إن صدقت ألا يكون التهم غير مسئول عن أعماله وقذفه ، أو مسئولاً — على الأقل — مسئولية مخففة ؟

\*\*\*

### الفاخرة في ٤ فبراير ١٩٤٠

أسلم إلى البريد الجوى هذا الخطاب أثبتته بما فيه حتى من خطأ اسمي :

البصرة في ١٤ ذى الحجة ١٣٥٨ - ١٩٤٠/١/٢٤

حضرة الأستاذ . . . . . عبدو حسن الزيات المحترم

تحية واحتراماً : قد يبدو لكم هذا الكتاب غريباً من شخص لا تعلمون عنه شيئاً ولكن ستزول هذه الغرابة عندما تقفون على الحقيقة . لقد حصلت على صديق في مصر عن طريق الصدفة أو بالأحرى عن طريق الصلات الإسلامية وتوثقت بيننا عرى المودة والإخاء على بعد ، وأخيراً طلب إليّ الأخ المشار إليه أن أحمل له تمرّاً من العراق على سبيل الاشتراك فحملت له كمية كبيرة ولكن النتيجة كانت خسارة غير قليلة وقد بقيت لي بدمّة المذكور مائة جنيه من أصل قيمة التمر عدا ما لحقه من الضرر بمقدار مائة وخمسون جنيهاً ، وقد مضت سنتان وهو يماطلني على دفع المبلغ معتماً بعد الشقة بيني وبينه وعدم إمكان حضوري إلى مصر ، ورغم حسن النية التي أعهد لها فيه فقد استمر على سكوته كل هذه المدة . وقبل مدة اجتمعت بالأخ عبد الرزاق الحمود واستشرته في توكيل أحد المحامين لتحصيل حق من ذلك الأخ فأرشدني عليكم رغم أني كنت أعلم عنكم وعن حسن سيرتكم الشيء الكثير عندما كنتم أستاذاً في بغداد ، والآن أود أن أرسل لكم الوثائق

والمستمسكات وهي عبارة عن كتب تبودلت بيني وبينه وعن جارى حساب قدمه لى بالآخر يتضمن الباقي من أصل قيمة التمر . وقبل إرسال الوثائق أود أن أفهم ما يتطلب الأمر من المصارفات والوكالة وعمّا إذا كنتم توافقون على هذا التوكيل أم لا ؟ أما الصديق المومى إليه فهو . . . . . وإنى مستعد أن أدفع لحضرتكم الأجرة سواء حصلتم على المبلغ بطريق الصلح أو بطريقة إقامة دعوى ضد المذكور هذا ، وأرجو أن يصلنى من حضرتكم الرد فى البريد القادم كما أن فى وسعكم - إذا رأيتم ذلك صوابا - أن تكتبوا للمذكور كتابا تشعره بالكيفية فربما يسرع لحسم النزاع دون الالتجاء للمحاكم ، وهذا ما لزم ودمتم باحترام سيدى ما

المخلص

م . ط . ف . ع

\*\*\*

وحدث أن لقيت أديباً من أهل هذه البلدة التى نَسب العراق شريكه المصرى إليها فأنبأنى أنه رجل يعيش على الحيلة و « الشطارة » السياسية والاجتماعية . ليس إلا فدهشت من اتصال أمره إلى العراق فأنبأنى محدثى أن صلة الوصل هى قرية لهذا المصرى سمّاها لى فهى فتاة قد ملأت الصحف حيناً من الدهر بأخبار دعوتها الإصلاحية وعن هذا الطريق عرفها تاجر التمر العراقى .

طوبى للدين الذى هو دين المعاملة ! . .

\*\*\*

القاهرة فى ٢٥ فبراير ١٩٤٠

أرسل إلى التاجر البصرى بعض صور مستنداته فإذا بينها خطاب من التاجر المصرى يقول فيه :

« الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على أشرف

الأنام ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام ، وبعد

فهذا كتاب من أخيك في الإسلام العبد الضعيف (فلان) ب...  
إلى أخي العزيز وصديقي المحترم الذي أحببناه عن بعد الغيور على دينه المحب  
لنبيه الأستاذ الجليل... أكرمه الله وأبقاه .  
بعد تحية عاطرة ومحبة أكيدة في الله تعالى أعرف الأخ العزيز أن ابنتي...  
عرضت على خطابك الأول وأبدت ارتياحي الشديد لفكرتك نحو إنماء الأعمال  
الحرّة وعرفتها ما يعود من فائدة مشتركة الخ .  
الدين ! الدين ! ..

ولكن ليس قسيساً كل من ارتدى رداء الكهنوت كما قال شاكسبير ! ..  
ولقد كتبت إلى موكلّي المنتظر أعلن له أني لا آبي ولا أكره استخلاص  
ما قد يكون له من حق في ذمة غريمه إن صدقت أقواله ولكنني قد سألت عن  
المركز المادي لهذا الغريم فقيل لي إن حكماً ضده يكون أشبه بأحكام الشرف ،  
وعلى هذا الضياء يجب أن يحدد موكلّي موقفه... وقد حدّده فيما يظهر بالسكوت  
عن لا ونهم ! ..

\*\*\*

الرفق في مساء ٥ فبراير ١٩٤٠

يقابلني هذا الزميل الآن فلا يحينني ، أتراني أخطأت في حقه ؟ موكل  
عهد إلى بإقامة الدعاوى ضد عشرة من مدينيه وجدت بينهم قاضياً في المعاش  
ومحامياً عاملاً ، فقلت لموكلّي إنني لا أقبل إقامة الدعوى ضدهما ، ولا ضمير من أن  
أرسل خطاباً موصى به إلى القاضي أما المحامي فليترك لي أنا أمر مطالبته ؛ قال إنه  
قد أعياه طلب الحق منه ، فرددت بأني مهما تكن الأحوال لا أستطيع أي لا أقبل  
مقاضاته ؛ ورأيت أن أخاطب الزميل تلفونياً فإذا التلفون غير موجود ، فكتبت  
إليه خطاباً رقيماً جداً قلت فيه إن فلاناً قد ذكر لي أن له في ذمته حقاً فرأيت أن

أكتب إلى زميلي لأعرف رأيه فيما ذكر ، وأرسلت الخطاب مع ساعٍ بعد أن نصصت على الغلاف بأنه خاص .

ماذا كان عليّ أن أفعل حتى لا يتجهّم لي الزميل حين يلتقاني ؟ ألم أكن مستطيعاً أن أستصدر من مجلس النقابة تصريحاً بإقامة دعوى مدنية مطالبة بثمان مائة كولات أخذها المحامي ؟ ألم أكن أستطيع أن أوعز إلى موكلتي بإقامة الدعوى دون ذكر اسمي في صحيفتها ؟

أيتها المحاماة المسكينة ! إن الأسى ليُلم بك من شتى أطرافك ! هذا محامٍ يتأخر في أداء مبلغ زهيد وإنّ مردّ تأخره في أغلب الظن إلى العوز لا المطال ، وهذا محامٍ آخر يُجرّج بين واجبه نحو موكله وواجبه نحو زميله فلا يظفر آخر الأمر إلا بسخط الأول لأنه رفض إقامة الدعوى وسخط الثاني لأنه خدش كبرياءه بهذه الإشارة الحريرية الناعمة . . .

\*\*\*

### الفاخرة في ٦ فبراير ١٩٤٠

أقت دعوى ضد مصلحة الطرق ومصلحة الأملاك وحدد لنظرها جلسة ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ أمام محكمة الموسيقى ؛ في الجلسة المذكورة طلبتُ ضم شكوى إدارية تأييداً لطلب التعويض لأنها هي التي تثبت وقوع الحادث الذي أدّى إلى عطب سيارة موكلتي بإهمال موظفي المصلحتين . قال القاضي وهو يقرر الضم : « يجب أن توالوا السؤال عن ضم الشكاوى ولا تتركوا هذا لقلم الكتاب وحده فذكّروه بطلبها واستعجالها » .

أمجبتني هذه الملاحظة الصريحة على مسمع من الكاتب المختص ، وقد واليت السؤال فأتضح لي اليوم أن الكاتب لما يطلب الشكاوى من مكانها في شربين . . . اليوم وقد اقترب موعد الجلسة الجديدة فالدعوى مُرجأة لهذا الغرض من ٢٥ ديسمبر إلى ١٨ فبراير ، ولعلي لو لم ألحّ في الاستعجال ما طُلبت اليوم . . . ولعل الموظف

المختص في شريين أن ينام أسابيع أخرى عن الضم ، فلا أمل إذن أن تَرِدَ الشكوى قبل الجلسة الموعودة ، فستؤجل القضية إذن مرة أخرى ثم تستعجل الشكوى فلا ترد إلا في اللحظة الأخيرة فتتقدم الحكومة في الجلسة الثالثة طالبة التأجيل للاطلاع على الشكوى « إن كانت ضمت » ! . .

تسويات وإرجاءات علاجها هيّن ولكن أين المعالجون ؟ إن الكاتب الذى يكلف بضم هذه الشكاوى والقضايا الخ هو صاحب المصلحة فى ألا تضم لكي تؤجل القضايا فلا يتعب فى تدوين المرافعات ونسخ الأحكام وهو يمّتى نفسه بأن ينقل قبل أن تأزف الآزفة وتنظر هذه القضايا ! . .

ولكن حيلته تفسد إذا صدر منشور إدارى يوجب على الكتبة أن يرسلوا فى طلب الشكاوى والقضايا فى اليوم التالى لصدور القرار ثم استعجال الجهات المكلفة بإرسالها بعد أسبوعين من الطلب الأول وهكذا .

والمدعى عليه صاحب مصلحة ، فى أكثر الأحوال ، فى إرجاء الفصل فى الدعوى ، وقد تضم الشكاوى والقضايا فى وقت مناسب قبل الجلسة الجديدة ، ولكنه يجيء يوماً فيطلب التأجيل للاطلاع عليها « إن كانت ضمت » ! . . وما أسهل أن تُفسد عليه حيلته بإجراء بسيط هو أن يخبره قلم الكتاب بمحصول الضم بمجرد ورود الأوراق ليذهب فيطلع عليها أو أن يكلف المدعى بإخباره ، والأوفى أن يتولى قلم الكتاب إخبار جميع الأطراف .

تلك إجراءات ليست فى حاجة إلى تشريع ولا إلى تعديل فى قانون المرافعات ؛ والقاضى الحازم ، وهو رئيس محكمته ودكتاتورها ، يستطيع أن يُدخلها دون لوم بل وهو واثق من الإنصاف والتقدير ، ولكن أناساً قد أليفوا الفوضى حتى أصبح النظام ضرباً من العنت والحنبلة التى لا تطاق ! .

## القاهرة في ٦ فبراير ١٩٤٠

في أهرام اليوم قرأت الخبر الآتي :

« تلقت نيابة مصر أمس بلاغاً من المحكمة المختلطة بأن كاتباً عمومياً يدعى ... اعتاد التردد على المحكمة المختلطة لأن أباه موظف فيها وقد سرق دفاتر لبعض الموظفين خاصة بفتح حسابات لهم في المتاجر واستولى من هذه المتاجر على بضائع مختلفة ، كما سرق بعض أدوات ذات قيمة من المحكمة » .

طالما تأذيت من رؤية الكتبة العموميين يسرحون ويمرحون في أقلام الكتاب وأقلام المحضرين بالمحاكم الأهلية ، وطالما أمضيت أن أراهم أصحاب الخطوة لدى هؤلاء الموظفين حتى ليستطيعون أن يظفروا بما تعجز عنه مكاتب المحامين مثل تحديد جلسات قريبة أو بعيدة وفق هوى المدعى ، واعتدال في تقدير المحجوزات تخفيفاً من رسوم الاسترداد الخ ، وكنت أرجو أن تكون المحاكم المختلطة بريئة من مثل هذا ، ولكن خبر الأهرام قد زعزع رجائي ، وإن كانت ظروف المتهم قد تغري باعتبار حادثه حادثاً استثنائياً .

\*\*\*

## القاهرة في ١٩ فبراير ١٩٤٠

أنا عائد الآن من إحدى دوائر جنابات القاهرة .

تلقيت منذ عشرة أيام خطاباً من محكمة الاستئناف تخبرني فيه أنني قد نددت للدفاع عن المتهم الخامس في قضية سرقة أحرار الطب الشرعي ؛ وفي عين التاريخ وصل ملف القضية فإذا به مكون من ١٨٨ صفحة ! . . .

أخذت في تلاوة الملف وقد امتزج بشعور الامتعاض من هذا التأخر في الندب شعور آخر ، هو شعور الاعتزاز بهذه المهنة حين تتيح لأهلها فرصة التطوع ، ولو كان جبرياً ، لمعونة إنسان يكتنفه الضيق ويُلَمُّ به الحرج وهو غائب

أو مغيب في سجنه لا يدري من أمر هذا المساعد شيئاً ، لم يتصل به ولم يوجهه ومع ذلك فهو يسهر الليل في قراءة هذا الملف ، ويخلو إلى نفسه خلوة الفن النبيل يرتب الدفاع ويتكر الوسيلة لإخراج هذا الصديق المجهول من ثنايا هذه الشبكة أو من عيون هذا القفص الذي يدعونه قفص الاتهام !

وخلصت من قراءة هذه الأوراق كلها ورگزت في نفسى دفاع المتهم الخامس حتى إذا دنا موعد الجلسة وأصبحت قيد يومين أو ثلاثة أقبل على زميل يقول إنه قد وگل عن هذا المتهم الذى نذبت لدفاعه فأسلمته الملف الذى أزرجى إلى مجاناً لأنى منتدب ، ولكنه لا يعطى للمحاميين الموكلين إلا بشمن يزداد ويتضخم كلما تضخمت أوراقه ! .. سلمت زميلى الملف الذى جاء فى طلبه لقاء ورقة تسجيل أخذه وتوكيله للدفاع ، وعدت إلى مقعدى أفكر فى هذا التصرف من نواحيه : لقد قرأت اسم هذا الزميل بالذات باعتباره مدافعاً عن هذا المتهم بالذات خلال التحقيق وأمام قاضى الإحالة ، ولكنه ذكر أمام هذا القاضى أنه موكل فى الإحالة فقط ، وهكذا تحتسّم نذب محام للمتهم يترافع أمام محكمة الجنايات وكنت صاحب الدور !

وقد وکل الزميل للترافع أمام محكمة الجنايات فتى وکل ؟ ولم تأخر فى طلب الملف إلى اللحظة الأخيرة ؟ أتراها المصادفات أم هو التدبير والإحكام لغاية أو غابتين هما الوصول إلى نسخة من ملف القضية بغير ثمن والاستفادة من دراسة محام آخر للقضية دراسة سجلت خلاصتها على الملف شأن المحامين جميعاً ؟ لقد تداعت المعانى فى نفسى وقلت : إن صدق أن الغاية الأولى قامت فى نفس المحامى أو فى نفس المتهم وذويه ، أكان يليق بى أن أنيلهم ما يبتغون ؟ هذه جنابة موضوعها سرقة أحرار الطب الشرعى ، وهى إنما انتقلت من الجنحة الخفيفة إلى الجنابة الغليظة لأن موضوع السرقة ملك للدولة لا للأفراد ، فما أشد تهكم الظروف حين تزرع على جسرها هذه الجنابة فعلا آخر يشترك معها فى الطبيعة ولكنه لا يدمع بهذا الاعتبار الإجرامى الرسمى هو التحايل لحرمان الخزانة العامة



من حق مقرر لها اعنى ثمن الملف ! . .

وكان اليوم موعد نظر القضية ، فرأيت أن أذهب بنفسى لأثبتت من تولى  
الزميل أمر الدفاع ، ولأثبت في محضر الجلسة أن زميلاً قد وكل للدفاع وأستقيل  
من الانتداب ، وكنت أحسب أن الأمر لن يقتضى أكثر من دقائق ، ولكن  
الدائرة رأت أن تبدأ بنظر القضايا الصغيرة وأبقت قضية الأحرار لتكون مسك  
الختام ! . . وأخيراً جاء دورها فأثبت حضور زميلى واستقلت ، فأقالتنى المحكمة  
وانصرفت . .

وكان من حق هذه القضية أن أسجل هنا بعض ما أثارت من خواطر ،  
ولكن الملف ليس عندي ، وإننى لا أذكر فيها على وجه الدقة إلا هذه العبارة  
التي قالها محامى أحد الموظفين المتهمين خلال نظر معارضة في أمر حبسه : « إن  
المال السايب يعلم السرقة » ! . . كان المحامى يُنحى على الإهمال البيروقراطى  
الشائن ويتخذنه أساساً لمعاملة موكله بالرفق عند تقدير العقوبة أو عند تقدير ظروف  
الحبس أو الإفراج .

نعم ، ولكنها قضية تستحق أكثر من هذا الحديث .

\*\*\*

وقد يكون غريباً أن أترك القضية نفسها لأتحدث على هامشها قليلاً ، ولكن  
أى غرابة وقد كنت أنا نفسى « حاشية » من حواشيتها ؟  
قبيل انعقاد الجلسة شهدت محامياً كبيراً ناجحاً يتلفت إلى المقاعد التالية  
لمقاعد المحامين ويخاطب شاباً صغيراً أشبه بساقطى الكفاءة بقوله : « لقد فاتتك  
قضية . . . دعك من هذه الأقوال ، إنها مأساة اجتماعية بالغة ، إن فيها أشياء  
خفية غير ما سمعت ، يجب أن تكتب فيها ! . . » . أدركت أن المخاطب ممثل  
صحيفة أو مجلة ، وأدرك المحامى الكبير غايته من حديثه حين قال له هذا الصحافى :  
« بعد أن تخلص من الجلسة سأمر بك فى المكتب » .

نعم سيمر به فى المكتب فيكتب له أو يُعجل عليه أنه فعل كذا فى هذه القضية

وترافع فقال كيت وكيت ، ولعله أن يهتبل الفرصة فيزوده بأخبار أخرى تتعلق بقضايا أخرى ، ولعل هذه الأخبار أن تنشر مجزأةً على أعداد متفرقة ، كما أوصى يعقوب أولاده أن يدخلوا من أبواب متفرقة ، فتسير الركبان بذكر هذا المحامي الذي أكرر أنه محام ناجح وكفو أيضاً ، ولكن الكفاية قد أثبتت فيما يظهر أنها وحدها لا تكفي لإنجاح المحامي في مهنته ، والنجاح نفسه قد برهن فيما يظهر على أنه مخلوق قَلْبِ لا يطبق أن يطيل الثواء ، فهو مفتقر إلى التجديد وتقديم الأسباب والمغريات حيناً بعد حين ، وهو مفتقر إلى هذه الدعايات التي قد تصدّ عنها نفوس الناشئة من المحامين وتعتبرها عملاً غير جائز في مهنتهم الرفيعة المترفعة ! ولكنها كلمة على كرم الله وجهه : « قيرت الهيبة بالخيبة والحياء بالحرمان » ! .

\*\*\*

القاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٤٠ :

جلست في غرفة المحامين بمحكمة مصر بعد الانتهاء من قضيتي . كانت عامرة بالزملاء فبدت حية رائعة : حلقاتهم وأحاديثهم المتشابهة ورشقاتهم المنوعة وروحات الخدم وجيئاتهم بينهم ، كل ذلك ألف صورة حلوة جميلة .

كنت بجوار شيخ من شيوخ المهنة معروف بالفضل هو الأستاذ م . ج ؛ ألمّ الحديث بقضية المشتريين الذين زعموا أنهم دفعوا أكثر من الثمن واعتمدوا على ما جاء في العقد الرسمي فحدثني الأستاذ قائلاً : « لقد حصلت لي حكاية مثل هذه : كنت وكيلا عن قوم باعوا عيناً لبعض ذوى قرباى ، واتفق الطرفان على دفع جميع الثمن عند التصديق على العقد ، ولكن أقربائى دفعوا جزءاً من الثمن قبل التصديق ولم يأخذوا بما دفعوا سنداً ، وكان العقد مجهزاً قبل هذه الدفعة ، وفيه أن جميع الثمن يدفع عند التصديق فلما حان حينه أبى البائع اعتماد ما قبضه من قبل ؛ رفع أقربائى دعوى يطالبون بهذا الفرق فخرسوها في الدرجة الأولى ، فحضرت عنهم أمام الدرجة الثانية ، وصارحت المحكمة بجملة الأمر وطلبت منها أن تقرر استجواب

الخصوم ، فأجابت هذا الطلب فلما مثل البائع أخذت أناقشه حتى اعترف بقبض ما أنكر قبضه من قبل ، وهنا اندفع رئيس الدائرة سامى باشا ينهره وينحى على على ذمته الخربة ، ويقول له : « لقد أوشكنا أن نشك في ذمة المحامى ! »

واستطرد محدثى فقال : أن س . كان قاضى قلوب فأصدر حكماً غير صائب ضد موكل لى ، ولم يكن نصاب القضية ليسمح بالاستئناف ، فلم أجد وسيلة إلا أن رفعت دعوى جديدة هى فى حقيقتها الدعوى القديمة التى فصل فيها بالرفض ولكنى تحايلت لتصويرها بصورة أخرى ؛ جاء خصمى فدفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ؛ وهنا توليت الرد على هذا الدفع وتعمدت فى ردى أن أفهم القاضى وجه الخطأ البين فى الحكم السابق ، ففهم وصاح فى الرجل : أتصطحح أو لاتصطحح ؟ ان لم تصطحح فلأحكمنّ عليك ! .. قال محدثى وهكذا نجحت المناورة — فهى لم تكن إلا مناورة — فقبل الرجل الصلح وأرضى القاضى ضميره ! ..

\*\*\*

### الفاخرة فى ٢٦ فبراير ١٩٤٠

منذ أكثر من عام عهدت الى سيدة أظنها ، من اسمها ، أرمنية فى الدفاع عنها ، فى تهمة إصابة خطأ أحدثتها سيارتها ؛ توليت الدفاع وقضى ببراءتها .

خاطبتنى اليوم تلفونياً وذكرتنى بنفسها وقالت أنها تريد أن تلقانى من أجل قضية أخرى فحددت لها موعداً أقبلت فيه مع رجل ذكرت انى رأيتة يحضر جلسة القضية الماضية ودفعت الى بأوراق القضية الجديدة ، فاذا بها متهمة فى إدارة « بنسيونها » للدعارة السرية . . . خاطبتها بالفرنسية معتذراً عن الحضور فى أمثال هذه التهم ؛ احمر وجهها حمرة طبيعية ظهرت فوق حمرة الصناعية وقالت : لماذا ؟ قلت لى فى خدمتها فى غير هذه القضايا ؛ عادت تلح ولكن صاحبها تولاها الغضب

أو التفاضب ، فاستنهضها قائلاً بلهجة المستاء : « يا الله بقى ! » فانتهزت الفرصة ووقفت مسالماً وذهبا .

رويت الأمر لبعض الزملاء من أصدقائى فأجمعوا على تحطتى واتجه بعضهم فى التخطيطة اتجاهها فلسفياً كان يفهم غيرى فقال : هذه متهمه من حقها أن يدافع عنها محام ، فافرض ان جميع المحامين سلكوا مسالكك فماذا تكون النتيجة ؟ تكون حرمانها من هذا الحق الذى لاشك فيه ، ولست تنكر أن قانون تحقيق الجنايات قد كفل لكل متهم فى جنابة أن يتولى الدفاع عنه محام ، ومحام أم التمرين !

قلت مستكماً لصديقى اعتراضه — وقد رُكبت فى عادة جمع الأدلة ضد نفسى خاصة وتوجيه الاتهام لذاتى — قلت لصديقى : « وأنا نفسى قد نذبتى المحكمة للدفاع عن امرأة اتهمت بالتزوير فى محركات رسمية ، حين أثبتت فى طلب الترخيص لها باحتراف الدعارة أنها غير متزوجة حال أنها كانت فارة من زوج ما زالت فى عصمته ؛ وإنى لأذكر أنى تحمست فى الدفاع عنها إلى درجة لم يرتح لها الرئيس حين رآنى أشكك فى قيام الزواج ابتداءً تشكيكاً أساسه أن عنصر الرضاء لم يتوفر فيه لأن الزوجة لم تحضره بنفسها وإنما قيل فى وثيقته أن عمها كان وكيلها فى النكاح ، أما الزوجة فالثابت فعلا من الأوراق ومن إقرار الزوج نفسه أنها لم تنفذ هذا الزواج ولم تعترف به بل فرّت من قريتها ساخطة إلى القاهرة حيث تلقمتها المدنية الفاسدة ، فبدأت ببيع الورود على رواد المقاهى ثم أسلمها الورد إلى الشوك ! .. غضب الرئيس ، وهو حلیم المظهر ، وقال — بعد أن تلفت إلى المؤلف الفقيه عضو اليمين واستوثق منه فيما أظن — « عقد الزواج عقد رسمى لا يطعن فيه إلا بالتزوير » قلت إن العقد معدوم أصلاً لغياب عنصر الرضاء ؛ قال : المحكمة لاتسمع كلاماً فى هذه النقطة ؛ قلت : حسن وقد فرغت منها وسأنتقل إلى غيرها ولست أدرى أ يكون حظها عند المحكمة خيراً من حظ هذه النقطة ولكنى أرجو أن تدعونا نؤدى واجبنا » . ورافعت الخ .

أذكر هذا جيداً ففيم كان هذا الاستحسان وفيم هذا الرفض اليوم ؟ أى

تناقض يشتمل عليه هذا البنيان الإنساني الذي يسمى « أنت » ؟

ستقول : الانتداب تكليف وجبر ، والتوكيل اختيار ؛ وستقول : الانتداب حِسبة وزكاة ، والتوكيل استئجار وشراء ؛ وستقول : حساب النفس في الانتداب أشد ، والضمير ساهر يقول لك إنما قصرت لأنك منتدب ، فيكون رد الفعل مغالاةً في الدفاع وإسرافاً في تلمس وجوه البراءة ولو بأقوال ما كنت ترضى الاعتماد عليها لو كانت القضية هي القضية والظروف هي الظروف بفارق واحد ، هو أن المتهم قد دفعت إليك أجرك !

ستقول فتطيل . . . أراك تعجز عن القول والإطالة ؟ ولكنك لن تقول الحق كله حتى تسجل على نفسك غرابة الأطوار ومفارقات التصرف ! . . .

\* \* \*

ولقد تذكرت الآن أنني منذ عشرة أعوام اقترحت وأنا سكرتير لجنة المناظرات باتحاد الجامعة إقامة مناظرة موضوعها : أيجوز للمحامي ويجب عليه الدفاع عن اللبطل أم لا ؟ ولقد كنت أحد المتناظرين وتكلمت في صف التحريم .  
وأذكر أنني استأنست في مناظرتي بالحديث الشريف الذي جاء فيه ما معناه أن النبي (ص) قال : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ؛ قيل : أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً يا رسول الله ؟ قال : أن تمنعه من الظلم .

وكان من المصادفات أن أخذ في قراءة كتاب « شيشرون » الذي كتبه المؤلف الألماني « أولينبرج » وترجمه إلى الفرنسية « زويبر بوثيه » ، وأن أبلغ فصله الثالث عن ولاية شيشرون للقنصلية وصراعه مع « كاتلين » الذي كان يدبر لقلب الجمهورية في روما وولاية السلطان بنفسه حتى أثار شبحة في نفوس مجلس الشيوخ فارتضوا أن يقوم شيشرون قنصلاً في روما لا حباً فيه ، وإنما خوفاً من « علي » . اضطر « كاتلينا » إلى الفرار من روما ، ثم لقي حتفه مدافعاً أجناد الجمهورية ، وأحس المؤلف بالعطف على الرجل فأخذ يدافع عنه في كتابه ، وجعل من عناصر دفاعه أن شيشرون نفسه لم يجد غضاضةً في أن يتولى كحامٍ المرافعة

عن فريق من شركاء « كاتلين » في مؤامراته مثل « بيلوس سيلا » الذى لم يخلُ اتهامه - فيما يقول المؤلف - من أساس . وكأنما اشتد عطف الكاتب على « كاتلين » فأسرَّ بين سطور حديثه أن شيشرون إنما قبل تلك المرافعة لقاء أتعاب مرتفعة ، يريد بذلك أن ينال منه انتقاماً لصريعه « كاتلين » ! . .

هذا خطيب الرومان ومحاميههم وشيخ ديمقراطيتهم ، لم ير بأساً بأن يدافع عن متهم بالاشترك في مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وهو الذى لم تَسعَّ الدولة زهوَه يوم أفضلَ ذلك التدبير ! . .

ما أطرف هذه المناظرة حين تجرى بين كبار المحامين ، لا بين طلاب السنة النهائية بكلية الحقوق !

\*\*\*

الإسماعيلية في مساء الأربعاء ٢٨ فبراير ١٩٤٠

.....

قد كان ما كان ، فهل تنسکر أن هذه الإسماعيلية أنعشت نفسك ، وأن جولتك على شاطئ بحيرة التمساح في صحوة الشمس قد أيقظت فؤادك ، أو هزمت جحافل السودان فيه ؟

أنسکر أو لا تنسکر ، فالحق أبلج والباطل لجلج ، كما قال لك زميلك في مذكرته المهندبة التى فاضت « أدباً » وامتلاَّت رقة وعذوبة حديث فى حقك وحق موكلك ! . .

إن عليك أن تفر من هذه الذكري ، إن من الظلم أن نعتي هذا الأثر الطيب بهذا الحديث المؤلم الممض ! . . ولكن أليس أنك فى انتظار القطار الذى يؤوب بك إلى القاهرة ؟ فأى شيء يدوم حتى تريد أن تستديم هذا الأثر الحسن ؟ وأى إنسان يستطيع أن يحمى نفسه ضد تداعى المعانى وما يحمله من منغصات ومؤلمات ؟

..

خذ إذن في غير هذا من ألوان الحديث ، عُد إلى قضائك ومحاماتك وقانونك ؛ قل إنك ذكرت إذ رأيت الإسماعيلية هذا الحكم الجديد الذى صدر عن محكمة الاستئناف العليا المختلطة قاضياً بإلزام شركة القنال أن تدفع كوبونات أسهمها بسعر الذهب ! قل إذن أنك شديد الاعتباط بهذا الحكم ، أنت الذى لم تر فى حياتك شكل سند قنال السويس ؛ إنما اغتبطت إذ رأيت حكماً جديداً يثبت أن فى مصر قضاة ، وأن فى القضاة ضمائر ! . . . لست أعرف من تفصيلات الدعوى شيئاً ، ولست أزمع أن هذا الحكم قد طابق الصواب حتماً ، ولكنى أقدر أنه دليل لا شك فيه ينهض بنزاهة يد القضاء ، فإن المدعين متعددون وهم حملة أسهم وسندات لا يستطيعون مهما وحّدوا جهودهم وأجمعوا أمرهم أن يتقدموا بالجعل الذى تستطيعه شركة قوية جبارة كشركة القناة ، فضلاً عن أن ما يفيدته هى من فرق الحكم لا يقاس إليه ما يفيدته أى واحد من المدعين حملة الأسهم والسندات .

قالت الصحف إن الفرق بين الدفع ذهباً والدفع ورقاً يقدر بخمسة ملايين من الجنيهات ؛ هذا إذن هو المبلغ الذى تعرف الشركة أنه كان فى كفة القضاء ، أراها كانت تتورع عن أن تسمى بخمسة رشوة لثلاثة من المستشارين يضمنون الأغلبية أو قل لخمسة فتضيع مليوناً وتوفر أربعة ؟ أراها كانت تتورع عن هذا — وقد سمعنا من حكايات الشركات فى العالم أعاجيب — لو أنها آنتست من نفوس القضاة قليلاً من الميل ؟

تبارك الله أن الحق من أسمائه ! وتبارك القضاء إنه من أعمال الله ورحمته ، قد وركلت به فى حياتنا الدنيا نفوس آدمية ، ولكنها حين تسمو لا يقف سموها عند حد ، إنها لتكاد أن تبلغ السبع الطباق ! .

\*\*\*

### الإسماعيلية فى عين المساء

إنك تأبى إلا أن تجترأ أحزانك حتى حين تكون فى أوج مسراتك ، ان يدك

لتمتد إلى هذه الحافظة تستخرج منها هذه المذكرة التي أعلنك بها زميل في قضية رفعها قريبٌ من عَصَبَتِكَ على موكل هذا الزميل . لن أترك لك التعليق فإنه يؤكد شعور حزنك ؛ حسبك أن تضع يدك حيث تقع لتقطف بعض الزهرات اليانعات من هذه الحديقة التي تشرف المحاماة كل تشريف !

١ - « .. وتمسكه بما دون في المستند رقم ٣ المقدم منه إنما هو مغالطة ظاهرة القصد منها التحايل على تصحيح دعوى فاسدة الشكل »  
٢ - « .. وقد ظن المدعى أنه بهذا التعديل قد أصلح فساداً قديماً وفي الوقت نفسه أفقد دعواه ركنها الأساسى » .

٣ - « .. فأما ما سماه قاعدة بديهية فنقول أن هذا هو النص الصريح الوارد في المادة ٢٦٦ من القانون المدنى فليراجعها إذا لم تكن قد مرت عليه من قبل » .

٤ - « .. إن القائل بهذا إما أن يكون متعمتاً مخالفاً لضميره ، وإما أن يكون ضعيف العقل سبى الفهم لا يدرك الأشياء على حقيقتها على أن قاعدة الغنم بالغرر تفقأ عين كل مكابر » .

٥ - « .. والجواب على هذا أن الأمر إما أن يكون قد اختلط على المدعى اختلاطاً ظاهراً نتيجةً لشيطان الطمع الذى تسلط عليه فساقه معصوب العينين شارد الفكر سقيم الفهم والمنطق ورمى به في بحر الشراح المترامى الأطراف لجمع منه طائفة من الأقوال والمبادئ والأحكام على غير هدى ثم حشى ( كذا ) بها مذكرته ظناً منه أنها تؤيد نظريته الفاسدة ، وإما أن يكون قد تعمد الإتيان بها في مذكرته ، وهو يعلم تمام العلم أنها في وادٍ ونظريته الخاطئة في وادٍ آخر ليملاً بها صحائف بيضاء أو ليوهم بها خصمه مغامراً ومخادعاً في آن واحد بناء على نظرية من نظريات أمثاله الطامعين المعارين ( ياتصيب يا تخيب ) غير شاعر بأن في مصر قضاة الخ .. »

٧ - « .. فاللهم هب لنا عقولاً سليمة على الدوام حتى نفهم بها الأشياء على حقيقتها » .



٨ - « . . أبلغ الجشع بالمدعى إلى هذا الحد؟ ! أم تراه قد حنَّ إلى أيامه الماضية السوداء أيام كان مستأجراً للارض المبيعة ، فأذاق خلالها البائعين ألوانا من العذاب وجرَّعهم كئوساً من الحنظل الخ »

٩ - « . . والخلاصة يا أيها المدعى اسمح لنا أن نقول لك أن أشعب الذي تضرب به العرب المثل في شدة الطمع فيقولون ( طمعٌ أشعبي ) إذا قيس بك في هذه الصفة لتضائل حتى لا يكاد يرى . »

\*\*\*

يجب أن أترف أن هذه ليست المذكرة الفذة التي خرجت هذا الخروج عن موضوع القضية وعن حدود اللياقة في حق الخصوم وفي حق الزملاء بل في حق المحكمة التي يعرض عليها هذا النوع من الدفاع !

ويجب أن أذكر انى عرفت أمثلة اسوأ من هذا المثل ، ولكن صدرى التسامح أخذ يضيق بهذا الأسلوب ؛ أخذت أضيق كحام وكصرى قبل أن أضيق كئائب عن موكل هو ذاتٌ بشرية معينة ، وقبل أن أضيق كذات إنسانية هي « أنا » . ومن عجب أن المحامين يرتكبون على هذه المادة الواردة في قانون العقوبات التي تعنى من العقوبة القذف والسب الذى « يسنده أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم » ، « فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » .

من عجب أنهم ينتفعون بهذه المادة ولكن أراها تحمى كل قذف وكل سب حتى لو كانا مُقحمين وكانا بعيدين كل البعد عن موضوع الخصومة ؟ أحسب أن الأمر صار الى حيث يستحق شيئاً من الحزم ، وأحسب أن قد آن للقضاء الأهل أن يضع المعايير ويبين الحدود ، على الأقل في الميدان المدنى ، فأنى لأعلم أن أحكاماً مختلطة قد قضت التعويض على المحامى وموكله معاً من أجل مثل هذه المذكرات والأقوال .

أترانى أقرع الباب وأدعو إلى المبدأ ؟ أم أترك غضبي الحق يذهب ضحية

الصبر والحلم والعفو هذه الفضائل التي تنقلب رذائل في مثل هذا المقام وبالقياس إلى هذا النوع من الناس ؟

\*\*\*

### الرد في ٨ مارس ١٩٤٠

منذ يومين أرسل إلى الأستاذ عباس العقاد حكماً صدر ضده قاضياً بإلزامه بأن يدفع لوزارة المواصلات مبلغ ٤٧٥ قرشاً والمصروفات ؛ قال لي الأستاذ إنه يريد أن يعارض في هذا الحكم تمسكاً بوجهة نظره فإن القيمة التي طالبتة الوزارة بها هي أجرة مواصلة Switch بين تلفونين كانا له حين أصدر صحيفة « الضياء » فلما ترك هذه الصحيفة نقل كلاً من التلفونين إلى منزل لصديق من أصدقائه وقد تولى كل من الصديقين وفاء الاشتراك الخاص به لمصلحة التلفونات ولم يبق مبرر بل لم يبق سبيل للاتصال بين التلفونين فإنهما في دارين مختلفتين عند صديقين مختلفين ، فعلام إذن تستحق أجرة أو رسوم هذه « المواصلة » المستحقة ؟

قال لي الأستاذ وكأنه يدافع عن نفسه أمامي أو كأنه خجل من المعارضة في دفع هذا المبلغ الضئيل : « وإني لمستعد أن أدفع المبلغ إن نصحتني بالدفع » . كان جوابي أني أنا قد وقفت موقف الامتناع من مصلحة التلفونات منذ سنين يوم تركت منزلي في القبة إلى سكني في إدارة جريدة « الوادي » ودعوت المصلحة إلى نزع آلة التلفون قبيل انتهاء النصف الأول من العام أي قبيل انتهاء مدة القسط الأول ، فلبت طلبي وغادرت المنزل إلى مقر « الوادي » ، ثم أنتت طالبني بالقسط الثاني عن تلفون القبة ، فامتنعت عليها لأنني لم أنتفع بالآلة ولأنها بتنفيذها طلبي وبسكوتهما عني قد أوهمتني أنها وافقت على وجهة نظري وإلا فقد كان من الجائر - نظرياً - أن تترك الآلة لمالك المنزل أو من يحمل فيه محلي فينتفع به ؛ ولكن المصلحة أقامت الدعوى أمام محكمة عابدين التي أحسنت الإصغاء لدفاعي وقرأت مذكراتي ولكنها انتهت إلى الحكم ضدي ، ولعلها أخذت بما تمسكت به

المصلحة من أن الاشتراك هو في حقيقته اشتراكٌ لعام كامل وإنما تستوفي المصلحة قيمته على مرتين فإن تخلي المشترك عن بعض العام فهو وشأنه ولكنها هي لا تتخلى عن أجرة العام كله وتراها حقاً ثابتاً بمجرد التعاقد . . .

رويت للأستاذ هذا وأضفت أني لاحظت في عين جلستي قضيةً مشابهة للمصلحة ضد الأستاذ عبد القادر حمزة لا أعرف مصيرها ؛ رويت له هذا لأبين له ألا موضع للخجل من هذا الموقف ، ولأقفه من جهة أخرى على الاتجاه الغالب في القضاء - وإن كنت سمعت أن تمت أحكاماً مخالفة صدرت من محاكم أخرى - ولكنني لم أر بأساً بأن يقيم معارضته ويعرض وجهة نظره على القضاء لا سيما أن تمت فرقاً بين حالته وحالتي وأنى قرأت في نفسه الميل إلى هذا السبيل ، وقد كان شديد اللوم للوزارة على هذا العنت وكان يعقد الموازنة بينها وبين شركات الاحتكار . وهكذا أقمنا المعارضة وسننظر ما يكون . . .

\* \* \*

ذكرت ، عند سماعي الموازنة من الأستاذ ، هذه القضية التي ما زالت نائمة في مكتبي : قطعة أرض شهرت مصلحة الأملاك ببيعها بالمزاد العلني ، رسا المزاد على رجل ودفع خمس الثمن المشروط دفعه ، ولكن المصلحة أبت مع ذلك أن تتم الصفقة له ، فاضطر الرجل إلى القضاء ليرغمها على ما أبتته ، وقد وكنتي في دفاعه بعد أن رفع هو قضيته ، فطلبتُ إلى المحكمة أن تلزم مصلحة الأملاك بإيداع ملف المزاد فعارض محاميها ولكن المحكمة سألته : أي مصلحة لها في إخفاء الملف ؟ وقررت إلزامها بإيداعه .

كيف رضيت مصلحة حكومية لنفسها أن تصنع هذا ؟ وكيف استساغت أن تبيع الأرض إلى آخر بعين السعر الذي بلغه عطاء المدعي لا بأكثر منه ؟ وأي دفاع تتقدم به ؟ إنه تحفظٌ مطبوع في إعلانات المزاد يقول إن المصلحة مطلقة الحرية في قبول أو رفض أي عطاء بدون إبداء الأسباب ! ولكن لجنة المزاد قد قررت إيقاع البيع لموكلتي ودوت هذا في محضرها وأغلقتة . . . لا يهم ،

فإن تمت مسماراً آخر يقضى بأن العقد لا يتم إلا بموافقة وزير المالية ووزير المالية لم يوافق ! . . .

من الحق أن أقول إن المشتري الذي فضلته المصلحة على موكله هو جار الأرض المبيعة ، ولكن من الحق أيضاً أن أقول إن هذا الجار قد حضر المزاد بالفعل وساهم فيه وقرر بأنه يكف يده ، ولولا وجود موكله لما ارتفع السعر إلى حيث بلغ ، فهل يكون جزاؤه أن تنزع الأرض منه لتعطى لغريمه الذي كان يسمى لأخذها بالبخس ؟ ألم تكن الكياسة تقضى على الأقل بأن تطلب المصلحة من هذا الجار أن يدفع بعض الجنيهات فوق ما دفعه موكله ليكون تمت وجهه للتفضيل ؟ إن الملف يفضح هذا ففهمنا سر الاعتراض على إيداعه . . .

وهذه الرخصة التي استبقتها اللوائح والقوانين لوزير المالية ، هل هي رخصة صماء أعطيت له مجرد إعطاء بغير حكمة ؟ إن الشارع منزه عن العبث ، والعقل يأبى إقرار هذا ، وإنما قرر الحق المذكور لاستعماله حين توجيه ضرورة شديدة ، كأن يتضح أن من رسا عليه المزاد جاسوس غير مرغوب فيه أو هيئة تريد أن تستعمل العين المبيعة فيما لا ترضى عنه مصلحة الدولة أو أن عملية المزاد قد شابها عيب خطير ترتب عليه حرمان راغب من فرصة التزايد أو إرساء المزاد بثمن بخس فيه غبن لخزانة الدولة . . . وهنا لا نجد شيئاً من هذا كله ، ومصلحة الأملاك لا تزعم شيئاً من هذا كله فإنها مطمئنة إلى النص الذي يدرأها سلفاً ، مطمئنة كل الاطمئنان فلم تترتب بل بادرت فسجلت العقد لمشتريها الذي كف يده عنها في مزادها ولكنها هي لم تكف عطفها عليه ففضلته بغير مفضل وميزته بغير مميّز حين رجع إليها يقول لها ملسكيني ما لم يكن حقاً لي ولم يعد حقاً لك فلكته . . .

الفاخرة في ٢٤ مارس ١٩٤٠

أمة سادت على الدهر الأمم

وعلينا أن نسود العالمين !

عدت من المحكمة مبكراً وجلست في غرفة مكتبي . . .

طرق الصوت مسمعي ، فيه حلاوة القوة والاتساق . . . وقفت في الشرفة ، رأيتهم يسرون ، فرقة من جنود مصر المفسدة ؛ لم أر الطربوش أجمل مما رأيته اليوم ؛ لم أر اللباس المصرى أكرم مما رأيته اليوم ؛ ذلك أنى لم أر طربوشاً واحداً وإنما رأيت مئات الطرايش تتعدد على مئات الرؤوس ولكنها تتحد في اللون وفي الوضع وفي الطول ، زاهية شديدة الزهو على رؤوس يزهبها الوطن . رأيت في هذه الطرايش مصر المتحدة ، ولم أر مصر المبعثرة بين ستة ألوان من الطرايش وستة أقيسة من الطرايش ، ناهيك بسائر ما يوضع فوق الهامات من عمائم ومناديل ، وزعابط وطواق وهواء يداعب شعوراً لم تخلق ليداعبها النسيم ! .

كان الإشراف على هذه الصفوف المتراسة من شرفة عالية متعةً لِنَفْسِي ، وأرسلت البصر معها في سيرها حتى أدركتها في ميدان ابراهيم ، فقلت هذه مصر الحديثة قد وصلت بين ميدان عابدين وميدان ابراهيم ، بين مقر فاروق وتمثال « أبي أصعب » الذي آن لوزارة الشؤون الاجتماعية ولوزارة الدفاع أن تصححاً لعامة مصر اسمه وتعلم نساءها الملتحفات في البرد الأسود أن له اسماً آخر وأن له تاريخاً عليهن ترداده لأطفالهن ! .

تفهمت حياتي أمام نفسي وحقرت وجودي ، وكنت مخلصاً - مدى دقائق على الأقل - حين تمنيت لو جرى نجمي في غير مجراه فكنت جندياً من هؤلاء ولم أرسل محامياً مهما يقبل فلن يقول إلا كلاماً ، ومهما يصنع فلن يصنع إلا ألفاظاً ، ومهما ينتج فلن ينتج شيئاً في حقيقة الأمر : لن يزيد الثروة العامة فتيلاً ؛ إن مثله الأعلى أن يرد الحق الضائع على أهله ، وأن هذا من الخلق ، من

الايجاد ، من استحداث ثروة للوطن ؟ ان المحامى يعيش مستهلكاً فهو إذن عالة على المجتمع عند إجراء الحساب الختامى الدقيق ! .

هراء فى المحكمة ، وهراء فى المذكرات .. يعارض فيقول ان الحكم الغيابى قد « أجحف بحق الطالب » ويرد على مذكرة زميله فيقول إنه قد غلط وألبس الحق بالباطل ، ويشكو المحضر إلى رؤسائه لأنه تواطأ مع المتهمين ليؤجل التنفيذ أو لأنه لم يستنزف آخر « حصيرة » من حصر الخصم المحكوم عليه بالمبلغ والفوائد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ! .

أيها المهنة .. إنك الدنيا .. إن أطلنا التفكير فيك وأخلصناه لم يؤد بنا هذا إلا لنتيجة محتمة هى الانتحار ، هى مفادرتك إلى غيرك ! ولكن ترياقتك فيك ، فى مشاغلك التى تنتزعنا من التفكير فى أمرك ، فى ضجيج الحياة الذى يُصم آذاننا عن أن نسمع نجوى النفس وهى منها جِدَّ قريب ، فى هذه الفلسفة المغرضة التى تتسلح بها ضد أنفسنا : جنديّة ؟ وهل الجنديّة إلا دفاع ؟ إستهلاك ؟ فهل الجنديّة إلا إستهلاك ؟ وهل استغنى المنتجون فى حقوقهم ومصانعهم عن هؤلاء المستهلكين الذين يقومون دونهم يحمون أمنهم ويوفرون هدوءهم ويصدون النسر الساطية والوحوش الضارية والحيتان فواغر الأفواه عن جوهم وبرهم وبحرهم ؟ نعم ! وكيف لا يرتدى المحامى ثوب مهنته يوماً ليدافع عن « المحاماة » وينافح عن وجوده ! . والمحامى الذى لاخير للمحاماة فيه ، لاخير فيه للموكلين ! .

\*\*\*

القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٣٠

ذهبت اليوم إلى مكتبة كلية الحقوق أراجع كتبها ومجموعاتها فى بعض النقط القانونية التى عرضت لى فى قضيتين ؛ لقيت هناك الدكتور وديع فرج رئيس القسم المدنى الآن ؛ حدثنى فقال إنه يريد أن يكتب مقالا فى موضوع لاشك أنه يرضى المحامين جميعاً ، وغوى موضوعه أن له صهراً رفع دعوى مختلطة يطلب فيها إلغاء

أمر اختصاص لأنه صدر على أساس دين صوري ؛ قضى عليه ابتدائياً وألزم أتعاباً قدرها خمسة عشر جنيهاً ، وألغى الحكم استثنائياً وقضى له باتعاب قدرها ثلاثون جنيهاً مصرياً ! أما الأرض التي صدر الاختصاص بشأنها فتمنحها كله مائة وخمسون جنيهاً لا أكثر ! .

كان الأستاذ يكلمني في حماس ويقول إن هذا الحكم في يده وإنه مستعد أن يدفع به إلى أي محام ليكتب مقالاً بشأنه وليعقد موازنة بين تقدير القضاء المختلط للمحامين وتقدير القضاء الأهلي الذي بلغه أن بعض أحكامه تقضى باتعاب قدرها خمسة وعشرون قرشاً صاعاً ! . كان الأستاذ معجباً كل الإعجاب بالتقدير المختلط وبلغ حماسه إلى حيث قال إن شح القضاء الأهلي « فيه شيء من الغيرة » .

أما أنا فلا أنكر أن محاكم حكمت بخمسة وعشرين قرشاً ، بل أزيد على هذا أن هناك أحكاماً تهمل الفصل في طلب الأتعاب ، وأحكاماً أخرى ترفض طلب الأتعاب صراحة ، ونوعاً طريفاً من الأحكام يأمر « بالمقاصة في أتعاب المحاماة » حين لا تُتصور المقاصة مطلقاً ، فإن معنى المقاصة أن يتواجه ويتهاثر حقان متساويان لسكل من الخصمين حق ، كأن ترفع دعوى أصلية يرد عليها من رُفعت ضده بدعوى فرعية وتحكم المحكمة برفض الدعويين معاً ، فهنا تأمر بالمقاصة في الأتعاب وأمرها مفهوم ، ولكنني رأيت أحكاماً صدرت في قضايا استرداد وقد حكمت برفض دعوى الاسترداد وإلزام رافعها بالمصاريف ثم أمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ! . الاسترداد كيدى والحاجز قد مئى بالمضرة من تأخير التنفيذ بفعل الاسترداد ، ومع ذلك فإن الحكم يضمن عليه أو على محاميه بشيء من الأتعاب ويأمر بالمقاصة حيث لا تتصور المقاصة لا لغة ولا قانوناً ! . .

لا أنكر هذا ، ولكنني جادلت محدثي فيما رد إليه هذا التصرف ، وقلت له إنى لأحسب أن القضاة الأهليين يأخذهم شيء من الرفق بالمحكوم عليهم لأن أكثرهم من المعوزين ، ولكن القضاة ملومون كل اللوم إن هم تركوا هذه العاطفة تقودهم إلى حيث يحقرون المحاماة بمثل هذا الحكم المهين بخمسة وعشرين

قرشاً أو بعشرة قروش كما قيل ، كما أن هذا العذر لا يقوم حين يكون الخصم المحكوم عليه موسراً ، أو حين يكون ظاهر الكيد والمطال كما هو الشأن في كثير من دعاوى الاسترداد .

\*\*\*

الفاخرة في مساء ٢٥ مارس ١٩٤٠

نحن بدو في طبيعتنا الحقد والثأر ، ونحن حضر في طبيعتنا المكر والتدبير التحقّي . . . !

شاب رياضي مثقف من أسرة عريقة ، شهد فرنسا ودرس فيها ، وساهم ويساهم في كثير من مجامع الرياضة ونواديها ، زارني الليلة وقال لي أن فلاناً عضواً هذه الجماعة قد تقدم باسمه بين ثلاثة يقترح ضمهم لفرقتهم اللجنته المختصة بانية رفضه على تقرير مسهب تضمن أنه دساس طالبا اشترك في نوادي فأحدث فيها الفشل ، وسبق أن تشاجر في فرنسا مع إخوانه المصريين ؛ قال زارني : وقد عولت على أن أسرق هذا التقرير ثم أصطنع منه نسخاً مطبوعة أنسبها إلى هذه الجمعية ثم أجا إليك لتقيم لي دعوى ضد تلك الجمعية ! . .

قلت له : وأي محامٍ تظنني ؟ قال : ألم يبدأوا هم بالعدوان عليّ وسبني وقذفني ؟ قلت : إنهم في حدود حقهم قد اقترح اسمك فكلفوا من بعد لهم تقريراً بشأنك فأبجز الرجل تكليفه وعرض التقرير السري لرفضوا قبولاك ! . . ثم إنك تريد أن تدبر جريمة بنفسك وتنسبها إلى غيرك ، وتريد أن يكون المحامي عالماً بهذا ابتداءً ثم يرتدى ثوب الغيرة على الحقوق ويرفع عقيرته في حماس مصطنع حقير ينعى على « المجرمين » قذفهم ، ويطالب القضاء بالاقتصاص لك « أنت » منهم ! . حذار يا صاحبي ، فإن سر المهنة لا يمنعني من أن أضع يد العدالة عليك قبل أن تتم جرمك ، فليكن قولك هذا مزاحاً ، وإلا فإن في تفكيرك هذا تبريراً جديداً لما أصدرتوا من قرار بشأنك ! . .

\*\*\*



القاهرة في ٢٩ مارس ١٩٤٠

أصبحت أمس فقرأت في الصحف أن طلبة معهد الدراسات الجنائية بكلية الحقوق يزورون (اليوم) أى أمس سجن طرة ؛ لم يكن لدى عمل مستعجل فقلت : هذه فرصة أفلتتكم إذ أنت طالب بذلك المعهد ، فلا تفوتك هذه المرة ؛ ذهبت مع الطلاب وكانوا في صحة الدكتور محبوب ثابت .

ملاحظات كثيرة قيدت رموزها على علبة السجائر ، ولكن ملاحظة لم أدونها ثب إلى هذه المذكرات قبل كل شيء ، لأنها ليست في حاجة إلى التسجيل : كنت أخطب فريقاً من المسجونين أستفسر الأسباب التي ساقهم إلى هذا المكان ثم تحركت أنصرف ، فخطبوني في شبه مظاهره : ماذا صنعتم لعنايات ؟ لازم تمملوا له شيء ! ..

.....

... ولئن قيّض لك أن تخرج إلى جو الحرية لتضرب في زحمة الحياة حيناً آخر فأقربى ؛ وطنك سلاماً ، وانسَ أمسك وعش في غدك ، أنزل الله عليك في يومك هدوء النفس ، وكتب لك في غدك هناءة العيش .

\*\*\*

إننى أدع هذا النزيل لانتقل إلى حديث زملائه . رأيت في المستشفى واحداً منهم يقوم على مساعدة المريض ، قدّمه لى المرض قائلاً : « وهذا كان أستاذاً » قلت : أين ؟ قال السجين :

— بطنطا .

— بأية مدرسة ؟

— لم أكن بمدرسة وإنما كنت مقرئاً .

— كنت تحمل كتاب الله في صدرك ، فكيف مُحِمَات أنت إلى هذا المكان

المفوظ من رحمة الله ؟

- تهمة .  
— فم ؟  
— مع محمود علام .  
— في حادث ريا وسكينة ؟  
— نعم .  
— فحدثني حديثه فإني قرأته صغيراً .  
— كان يصطاد السيدات على سبيل الغزل فإذا كن معه قادهن إلى حيث يقتلن ويدفنن وتنزع حلين .  
— وقد أجرم حقاً ؟  
— وأى إجرام !  
— ودورك ؟  
— والله برىء !  
— فكم بقي لك  
— عشرون يوماً يكتمل بها عشرون عاماً ( وصادقه المرض على قوله )  
— إذن قضى الأمر وتقضت العقوبة فلا يحزننك أن تُصحر بالحق .  
— والله برىء .  
— فم أخذك قضاتك ؟  
— شهد على محمود علام كذبا  
— ولم ؟  
— كان بيني وبين حريمه فساد ، وكان يعلم جليلة الأمر ، وحدث أن قضت المحكمة بإعدامه ، فدبر عبد الهادي بك الجندي رئيس النيابة آنذاك أن يقاد من المحكمة إلى السجن على قدميه ليكون مثلاً للناس ، وكنتم مطلق السراح أقف بين جمهرة المتفرجين ، فأشرت له بيدي إشارة الشامت المستهزى وقلت « مبروك » فأسرّها وطلب من السجن أن يدلي بأقوال جديدة كانت هي اتهامى بالاشتراك وأداني القضاء وقضى على بالأشغال الشاقة المؤبدة .

— ولكن القضاء لا يمكن أن ينزل هذا العقاب الخطير إلا بأدله مقنعة .

— أقسم رب الكعبة أنى لبرىء .

— فما اسمك ؟

— محمود البهى .

انصرفت عن الرجل وعن المستشفى كله ، وبلغنا بعض محال الصناعات فحدثت

فريقاً من المجرمين عرفت من أحدهم أن لقبه « البهى » .

— أبينك وبين البهى الآخر قرابة ؟

— نعم .

— فما مهمته ؟

— إنه اشترك مع محمود علام .

— وهل كان شريكاً حقاً ؟

— بل برىء .

— أوافق أنت مما تقول ؟

— نعم .

— فكيف حكم عليه ؟

— (مبتسماً) يمكن كان عمل حاجة ثانية .

— هل تعرف أنه كان أجرم جرمًا آخر ؟

— نعم .

— قتل ؟

— نعم ، مرة واثنين وثلاثة .

— ولم يحكم عليه فى تلك الحوادث ؟

— كلا ، بل لم يوجه إليه مجرد اتهام .

— إذن فهذا خلاص ذلك !

وقلت في نفسى حائراً : « وذلك معنى جديد للقصاص ، إنه هنا مقاصه بين دينين ! » .

ولكنى لا أنكر أن الشك عذب نفسى ؛ إن هذا الكتاب الأثير عندى الذى يحمل عنوان « السر فى خطأ القضاء » والذى نقله مسعود وأحمد رشدى عن كتاب « جلرميه » الموسوم باسم Comment Se font les Erreures Judiciaires ، هذا الكتاب قد أشاع الحيرة فى فؤادى ؛ إن ما يرويه من أخطاء القضاء الفرنسى التى فضحتها الشواهد المادية شئ كثير خطير ؛ أفيدكن أن يكون محدثى صادقاً ؟ ليت أنى أستطيع الرجوع إلى ملف تلك القضية الشنيعة لأقرأه قراءة قاضٍ يتحمل أمانة الحكم ، إنها هذه المرة أمانة الحكم على الحكم ، أمانة القضاء فى القضاء ! . . .

ولكنى قد هدأت نوعاً حين سمعت حديث « البهى » الثانى الذى زعم أن قريبه قد لقي العدل عن طريق الظلم ، وقضى فى أمره بالصواب عن طريق الخطأ ؛ قالوا القضاء إلهام . . . فتلك يد الله ، إننى لأؤمن بالعدل الإلهى مبكراً أو متأخراً ، إننى لأؤمن به إيماناً لا يتزعزع ، وإنى لأخشى أن يكون حرصى على توكيد هذا المعنى مغرباً لى بتصديق حديث البهى الأخير .

\*\*\*

وممن حدثتُ رجل فاحم اللون :

— ما جريمتك ؟

— قتل

— لماذا ؟

— للسرقه

— وبلدك ؟

— الحجاز

— وهل سرقته ما كنت تريد ؟

- نعم ، ٣٠٠ جنيه .  
— وماذا تم فيها ؟  
— موجودة ، أمانة عند آخر .  
— فهل تظن أنه سيعطيك إياها بعد خروجك من السجن ؟  
— نعم .  
— فهبْ أنه أنكرها .  
— لا يمكن ؛ الشرف يمنع .  
— فهبْ أن « الشرف » فاته ، أفبلغُ أنت الأمر للحكومة ؟  
— كلا .  
— خوفاً من أن يناله عقاب الشريك في القتل ؟ أم خوفاً من أن تعاقب أنت  
ولا عقاب عليك بعد أن تستوفي الجزاء ؟  
لم يجر الرجل جواباً ، كان يحمل نفساً غير صريحة لم يطهرها هذا التكفير  
الطويل فمنعني الوصول إلى ما اشتقت إليه ، كنت أريد أن أعرف هل في نفسه هذا  
« النبل » الجزئى الذى يوجد عند نوع من المجرمين بالنسبة لزملائهم ، ولكنى  
ظفرت منه بمعنى آخر من معانى الشرف ، هو هذا الذى يمنع شريكه من اهتضام  
حقه . أى شئ فى الوجود أكثر تعقداً من نفس الإنسان ؟

\*\*\*

وحاورت ثالثاً وجدته مهتلل النفس ضاحك الأسارير :

— قتل أيضاً ؟

— نعم

— لماذا ؟

— ظلم .

— ومن ظلمك ؟

— من شهد على .

- من يكون ؟  
— صديق ، اختصمنا فثأر .  
— أى نوع من الصداقة كانت ؟  
— صداقة الليل .  
— فما موضوعها ؟  
— الخروج للسرقة ، فإن اعترضنا معترض قتلناه .  
— وقد قتلت في غير الحادث الذى أدّنت فيه ؟  
— نعم ، مرة ، مرتين ، ثلاثة .  
— ألم تسكن في حادثة منها عاملاً لحساب غيرك ؟  
— كلا ، لا أقبل .  
— إنك تقتل للسرقة ، أى للمال ، فما الفرق بين هذا وأن تقتل بالأجرة  
أى للمال ؟

— إن من المجرمين من يريدون « شهرة الرجال » ويتعففون عن أن يكونوا  
أجراء للمستأجرين ، ونحن لا نخرج للقتل فى ذاته ، وإنما نخرج للزهو والسرقة ،  
فإن اعترضنا أحد قتلناه .

وقد لاحظت أن كثيرين من المجرمين يحزمون عمّاماتهم بالطريقة الخاصة  
بمذهب السبكية ، فاستوضّحت أحدهم الخبر ، فقال إن بعض أشياع هذه الطريقة  
نزل السجن « مظلوماً » وقد خرج بانقضاء العشرين عاماً ، ولكنه انتفع بها فى  
التبشير لطريقته بين نزلاء السجن ، وهكذا كسب له أكثر من خمسين سبكيّاً ؛  
قلت للرجل : « ففيم يفترق مذهبكم عن سائر مذاهب المسلمين ؟ » قال : « بل  
نحن مسلمون ، وإنما نقف عند الكتاب والسنة ، فإذا تساهل غيرنا لم نتساهل » .  
قلت : « فشّل » ؛ قال : « إن شيخنا ينهى عن الحديث فى محل الأدب ، لأن  
الملائكة مكلفون بقيد كل ما نقول فإن نحن تحدثنا فيه فقد أرغمناهم على ملاحظتنا  
داخله ، وهذا لا يليق فى حقهم !

وحدثت مجرماً صغير السن يبدو عليه أنه لم يفارق الحلقة الثالثة :

- إنك إذن قريب العهد بهذا المكان ؟

- كلا ، بل أنا على وشك مبارحته .

- إذن فقد حللته صغيراً ؟

- نعم .

- وكيف يحمله الأيفاع الصغار ؟

- قتلت .

- ومن قتيلك ؟

- أبي .

- وذنبه ؟

- تعجلت لإرثه .

- فقد كان باخلاً .

- نعم .

- ولكن النتيجة : لا حرية ولا إرث ، فإن القتل من موانع الميراث ؟

- جهلت .

- وماذا كنت تصنع ؟

- قد أحرزت « المتريكلشن » .

- ولم تكمل ؟

- كلا ، لم أستروح متابعة العلم فأقت مع أبي بأرضه الواسعة بشبلنجة ،

وطلبت منه ذات يوم نقوداً أذهب بها إلى القاهرة فألهو حيناً فرفض ، فخرت

وصعدت إلى غرفتي كثيراً وليس في ضميري سوء ، ولكنني عرجت بحجرة

أبي فدخلتها ونمت فوق سريره ، وكان من عادته أن يضع مسدساً تحت رأسه

فلمسته يدي عرضاً ، فحملته ويمت شطر والدي فأفرغت رصاصه في جسمه فسقط

جثة هامدة ! . .

- إذن بالفكرة تولدت بمجرد ملامسة المسدس لا أثر الغضب ؟  
- نعم .  
- ولكن فيم كان دخولك حجرة أبيك ؟  
- مصادفة .  
- أى خواطر خطرت لك قبيل تنفيذ القتل ؟  
- لا شيء .  
- ألم تفكر فى طريقة الهرب ؟ ألم تفكر فى إمكان القبض عليك ؟ ألم تفكر فى نتيجة القتل ؟ ألم تفكر فى عطف أبيك عليك ذات يوم ؟  
- كلا ، لم أفكر أى تفكير ؛ إن هى إلا لمسة المسدس فالإسراع إلى القتل !  
- وماذا تنوى أن تصنع بعد مغادرة السجن ؟  
- الإجابة إلى الله والاستقامة .  
- ولكن ماذا ستصنع بحياتك وأنت بعد فى سن مبكرة ؟  
- سأعيش فى أرضى .  
- إنك لا تملك أرضاً منذ أن قتلت أباك .  
- إن أهلى يزورونى وقد وعدونى أنهم سيعطونى عن طيب خاطر ما قضى القانون أن ينتقل اليهم ، أى نصيبى .  
- أفئن كان حديثهم تصبيراً وعزاء ، فإذا أنت فاعل ؟  
- كلا فإنهم يعطون على .  
قلت فى نفسى : هذا مجرم لم يتحجر فؤاده بعد عشرين عاماً فى قطع الأحجار ، إنه حسن الظن بالناس ، بل بالأقرباء أيضاً ، إنه يؤمن بالرفق والرحمة والغفران ...  
وأردت أن أمتحن صدقه من حيث أمكننى الامتحان فانهزت فرصة معرفتى بمض أهل شبليجة وسألته : أتعرف هاشماً ؟ قال : نعم الدكتور هاشم الحكيم ، قلت : وتعرف سلامة بك ميخائيل ؟ . قال : نعم ، وهو قربي ؛ قلت لقد مات



منذ قريب ، فهل وافاك نبأه ؟ قال كلا ؛ وتتبع أساريه أربص بها مظاهر التأثر ونوعه ، فلم أجد من ذلك شيئاً ، وسألته : هو قريبك ، وهو محام قدير ، فهل تولى الدفاع عنك في تهمتك ؟ قال نعم .

ليت أنى أستطيع الرجوع إلى قضية الرجل لأرى مدى صدقه بالقياس إلى هذه الوقائع المادية .

\* \* \*

ولقد تذكرت - حين لاحظت عدم تأثر الرجل بنبا موت قريبه ومحاميه - ما يقال عن تبلد إحساس المجرمين ، حتى أنهم ليلقون من العذاب المادى ألوانا لا يحسونها كما يحسها السليم من الإجرام ؛ وقد حدثنا أحد ضباط السجن عن «العروسة» التى يجلد عليها مخالفو لوائح السجن ، فقال : إن المجرم يتلقى الجلدات صابراً غير شاك ، وإنه ليجد من العار الشديد أن يتلوى أو يصرخ ، فإن أفلتت منه صرخة ، فهو المعير بها بين ذويه ، وهو المشهر بأنه « صوت تحت العروسة » وروى الدكتور محبوب أنه شهد واقعة جلد وكانت الجلدات المحدودة عشرين فأتمها الجلاد والمجرم هادى كأنَّ الضرب فى حديد بارد ، وعندئذ تلفت باسماً وقال لجلاده : « وكان خمسة لأجل خاطر البهوات » يريد المتفرجين من الطلاب ! ..

\* \* \*

وفى انصرافنا ألمنا بحجرة مأمور السجن ، ولاحظت قوائم من الرخام كتب عليها : فكتور هيجو ، جوليانو دو مديتشى ، عظيم من سكان فلورنسا الخ ، ولم أجد على القوائم شيئاً ، ولاحظ المأمور دهشتى ، فقال : « إنها لتماثيل تصلح الآن ، هى تماثيل صنعها المسجونون ، تحتوها من الجبل الذى يقطعون حجارته ، وقد برعوا فى النحت إلى درجة أعجب بها أستاذ بمدرسة الفنون الجميلة أيما إعجاب » . وعلمت أيضاً أن الزهريتين الكبيرتين الموضوعتين على باب السجن الخارجى هما من نحت بعض المجرمين . . لقد حفوا مدخل السجن بالأزهار ، ولكنه إناء للزهر

ولا زهر... كنفس مجرمة بلا عطف وحياء في الجبل بغير حرية .

آن أن نخرج . وداعاً أيها المسجونون . ويا أيها السجن إنك لتشتمل على  
مذنبين فدعني أرجو ألا يكون بين ضيوفك التاعسين أبرياء . إن في خارجك طلقاء  
أفلتوا من العقاب . فليكن ؛ ولكن نفسنا الإنسانية لا تحتمل أن تنطوى  
أضلاعك الحديدية على برى .  
الوداع ؛ ولغير لقاء ..

\*\*\*

القاهرة في مساء ٢٩ مارس ١٩٤٠

فاتني أن أسجل في يومية الأمس أن مجرمًا ممن حدثت ، قال لي إن القتل  
الذي ارتكبه كان قتلاً « بالإشناع » يريد أنه مثل بالجثة فسألته أكان القتل  
ثأراً لعرض ؟ قال كلا ، وإنما قطعنا عضو التناسل تضليلاً للمحقق ، حتى يتجه  
هذا الاتجاه ويشتبه فيمن يكون بينه وبين القتل رة على نساء ! .  
ولكن المحقق لم يضل ، فإن محدثي قائم في « طره » ! ..

\*\*\*

القاهرة في مساء ٣٠ مارس ١٩٤٠

في مقطع اليوم تحت عنوان « القتل المسلوق » ، قال مراسل الصحيفة  
السكندرية :

« رويت أمس خبر العثور على جثة رجل مقتول ومنكل به في جهة الشاطبي  
صباح أمس . وقد ظهر أن هذه الجثة وجدت مقطعة إرباً بطريقة فنية تدل على أن  
الجاني أو الجناة يحسنون أعمال القصابة . أما لماذا سُلقت في الماء قبل وضعها في  
الأقفاص التي وجدت بها فالظاهر أن ذلك كان لإخفاء الجريمة بغسل الدم قبل

نقل الجثة إلى المكان الذي وجدت فيه . ومما استوقف نظر المحققين أن إحدى أذني القتيل مفقودة ، فاستنتج من ذلك أن الجناية حدثت للثأر ، وهذه عادة درج عليها بعض مجرمي الصعيد ، فإنهم يرسلون إحدى أذني الضحية إلى ذويهم إشارة إلى أنهم قد انتهوا من مهمتهم الإجرامية .

لم أكد أقرأ هذا الخبر حتى تذكرت ما قصه عليّ مجرم طره وسجلته أمس من اللجوء إلى « الإشناع » أي التمثيل تضليلاً للمحققين . ترى أكان صل الأذن في هذا الحادث لغرض التضليل عينه ؟

\*\*\*

### الرقى في مساء ٥ أبريل ١٩٤٠

سألت نحو ثلاثة أعوام متتالية وأنا مشترك في أومنبوس الجيزة ؛ لم أكن أطلب بإظهار بطاقة الاشتراك إلا نادراً ، مرة في الشهر على التقريب .

ولكن الحال تغير منذ أيام ، أصبحت أطلب به كلاً ركبت ، ولاحظت أن ما يجري عليّ يجري على سائر المشتركين ؛ ثار فضولي فسألت فعرفت أن مفتشاً قد ضبط طبيباً وجيهاً متلبساً باستعمال اشتراكه ستة أشهر بغير تجديد ! . .

صفحة من التضامن الإجتماعي المعكوس ! . . رذيلة الفرد الواحد تنضح على الجماعة ، خطأ المرء يصيب بالويل أنداده « وكما يموت الجميع في آدم سيحيا الجميع في المسيح » تلك كلمات القديس بولس . . .

والشركة ؟ وحقها ؟ والطب ؟ وكرامته ؟

هذه سرقة منفعه بغير جدال ، ولكن القانون قد أهمل مع الأسف تجريمها ، إن هذا الفعل الشائن يبقى مجرد جرم مدني ، ولكنه لا يرقى ، أو لا يهبط ، إلى مرتبة الجرم الجنائي في تشريعنا . كان مصيباً ذلك المستشار المصري حين نشر في كتاب العيد الحسيني للمحاكم الأهلية مقالة نبه فيه إلى بعض الثغرات في التشريع الجنائي المصري ومنها أنه لا يعاقب « من يستأجر عمربة وهو عالم عدم قدرته على

أداء أجرتها» . لم يكن خيالها ، فها هو ذا رجل مثقف قد ترخّص لنفسه ذلك الاغتيال لحقوق غيره ، وهو أولى بالعقاب من مستأجر العربية ؛ رحم الله قاسماً أميناً ، كان لهذا الرجل حسُّ المصلح الاجتهاد المرهف : إن حدة بصره أرتته ما لم يره غيره من المصلحين ، إنه لم يتعلق بالمسائل الواضحة الكبرى وحدها ، لم يُبدِ ويُعدِّ في الفلاح والعامل بكلام مرسل على عواهنه قد يصبح ضرره بهما أكثر من نفعه ، ولكنه خاطب الأمة كلها في ضميرها الجمعي ، إنه نشد المصري الصالح ، إنه نبّه إلى أمور صغيرة دقيقة لا تفتن إليها إلا النفوس الشاعرة الحساسة ، ولكنها مع ذلك جليلة الخطر ؛ أذكر اليوم ما قرأته طفلاً في كتاب الترجمة الذي كان بين أيدينا بالمدارس الابتدائية : أذكر هذه النبذة التي اقتبست من كلمات قاسم أمين وفيها أنهى باللائمة على راكبي الترام الذين يتواطأون مع عماله على اغتيال حق الشركة ، ويتقاسمون الغنيمة معاً حين يدفع الراكب للعامل نصف ما يجب عليه للشركة فيحفظه العامل لنفسه ولا يعطى الراكب بطاقة ! . . إن الإصلاح الحق يجب أن يتجه في مثل هذه المناحي ، يجب أن تتعلم الأمة الأمانة العملية قبل كل شيء . إن الفلاح الثرى الصحيح المتعلم قين أن يخون نفسه ويخون أُنذاده ويخون وطنه إن لم تتعهد الأمانة في كيانه ؛ وليست الأمانة أمانة في المال وحده ، إنها أمانة في كل شيء : أمانة في آتھام الناس وفي مدحهم ، أمانة في القول ، ودقة في النقل ، ورعاية للوعايد ، وحفظ للعهود . ونحن نعيش في مجبوحة من الخيانة : موظف الحكومة لا يسرق أموالها ولكنه يسرق أوقاتها ويؤدى عمله كيفما اتفق ؛ موظف العمل الحر همه الأول أن يتساوى مع مخدومه ، فهو يسرق أسراره ، وينشئُ العلائق مع عماله وزبائنه استعداداً لمنافسته ، وهو فوق ذلك يخون في ماله ينتقصه ، أو في عمله يهمله ؛ وعامل المدن آلة يجنى تدمرها على كفايتها ؛ ومدرس المادة مذيع موقوت الإذاعة ؛ ووكيل المحامي سمسار لغيره من المحامين ؛ وهذا يترخّص لنفسه آتھام الناس بالإفك ؛ وذلك الناشر يزور الأمر على القراء ؛ وهذا المحامي يقول جاء في المحضر كيت وشيء من « كيت » هذا لم يرد ؛ ومحدثك السليم

النية بلخص لك الأمر أو يروى لك الخبر فيستعمل عبارات اليقين حيث لا يقين ،  
ويتصدى بالنبا ففتحهم أنه شاهد عيان ، وما هو إلا سامع عن سامع عن سامع ممن  
قال : سمعتُ والمهدة على الراوى . . .  
ضروب من الخيانة أرجو أن تُدمغ بالتحقير والتجريم ، وأن تتجه جهود  
المصلحين نحو مطاردتها في صورها المنوعة .

\*\*\*

### القاهرة في ٧ أبريل ١٩٤٠

في حجرة المحامين بمحكمة مصر تسترسل الأحاديث وتستدعى الذكريات .  
تحدث زميل من خير الزملاء علماً وخلقاً ومحاماً ، فروى من أخبار شبابه  
الأول في المهنة القصة الآتية :

كان يعمل في بنى سويف وعهد إليه موكل أن يرفع دعوى مدنية سنادها  
ورقة دفع بها إليه ؛ أقام الدعوى وأودع الورقة في القضية ؛ جاء المدعى عليه فظعن  
السند بأنه ضرور ؛ ارتبك موكله ووسوس له كاتب المحامى الذى فصله من عمله أن  
يقول : « إنه سلم المحامى ورقة صحيحة فاستبدل بها هذه الورقة المزورة التى يطعنها  
خصمه ، وقد كانت الورقة المزعومة ورقة كاملة من الفولسكاب ، أما هذه التى  
استودعت ملف الدعوى فلها ثمن هذه المساحة ليس غير » ، واستشهد الموكل  
بشهود دَعَمُوا قوله ، وتلفت المحامى إلى نفسه يتلومها ، لأنه كان غرماً لم يتحوط  
لمثل هذه الادعاءات فلم يستمض موكله على الورقة المسلمة إليه ، ولم يتركه يودعها  
المحكمة بنفسه . . . ولكن عين الله تسهر حتى على المهملين أحياناً . . . نظر  
المحامى فإذا الورقة التى أودعها المحكمة ثابتة التاريخ أى أنها دفعت من قبل أن  
يتسلمها إلى هذا الموظف القضائى فوضع عليها علامته وختم المحكمة فى تاريخ  
تقديمها إليه وأعطى لهذا العمل رقمه المتسلسل ودوته فى الدفتر المعد لهذا الأمر  
أمر إثبات التاريخ . . .

راجع المحامى هذا الدفتر الذى يتضمن البيانات الخاصة بالأوراق ومن تقدم

لإثبات تاريخها وموضوعها فإذا به يقرأ في القسم الأبيجدي الذي يتضمن اسم موكله أن هذا الموكل قدم ورقة وصفها الموظف في دفتره بأنها « ثمن فرخ » وأنه - أي الموظف - لاحظ أن في ظهرها آثار كتابة مكشوفة فرفض أن يثبت تاريخها حتى رفع الأمر إلى قاضي المحكمة فأشار بإثباته مع النص في الدفتر على هذه الملاحظة . . .

أحس المحامي بأنه قد انتشل من وهدة وأن اتجاهه إلى البحث في دفتر لإثبات التاريخ إنما كان إلهاماً من الله أفسد به كيد الموظف المفسول والموكل الغادر والشهود الحائنين ؛ وأراد أن يقيم دعوى البلاغ الكاذب أو القذف على موكله فاستعطفه وقال له إنك لتعلم خفة حامي وتعلم أن فلانا موظفك هو الذي حرصنى فقال لى إن المحامي يستطيع أن يخلص أما أنت فإن تؤخذ فلا ملاذ لك ؛ قال المحامي : وقد اخترت أن أقتنع بعذر الرجل وأن أسكت . .

قلت أنا وقد ارتديت ثوب الواعظ : بل كان عليك أن تأخذه بوزره ، وأن تأخذ شهوده بشهادة الزور وموظفك الغادر بما حرّضه عليك ؛ إن المفسدين إن يُرَخَّ لهم الجبل يستطيعوا ، وقد كنت على وشك أن تضيع بما دبروا فأظفرتك العناية الإلهية بشيء كان في آن واحد دليل براءتك ووثيقة زورهم ؛ لم يكونوا إذن ليجدوا مخلصاً من يد العدل ولكنهم وجدوه في صدر نحيبتهم ، في هذا الترفّع الآثم والعطف المجرم ، إنها كلمة كبرى ما قال على : « إن الغدر بأهل الغدر وفاء عند الله ، كما أن الوفاء لأهل الغدر غدر عند الله » .

ومع ذلك فما كنا لزيد غدرًا . . إن قصارى ما نطمع فيه لهو الجزاء .

\*\*\*

الرفق في ٥ أبريل ١٩٤٠

يوم السبت الماضى كنت فى محكمة عابدين ؛ أنا بنى زميل من محامى دمنهور فى الحضور عن موكلته التى خاصمها بنك التسليف العقارى وأقام عليها دعوى

يستأديها عشرة جنيهات ، ودعواه أنها طلبت من البنك عقد قرض ودفعت تأميناً قدره ثلاثون جنيهاً ثم عدلت عن إتمام الصفقة ، وبما أن البنك أنفق فيما يقول أربعين جنيهاً في التحضير للعقد فهو يطالب بالباقي وقدره جنيهات عشر ، راجعت قائمة الحساب التي تقدم بها البنك فرأيته قد رصد أتعاباً للحاماة عشرة جنيهات ! قلت للقاضي إن هذا البنك قد أنشئ خصيصاً للترفيه عن الزارعين لا لإرهاقهم وإن له محامين تجرى عليهم أرزاق شهرية لقاء أعمالهم ، وأخصها تجهيز العقود ، وإن الصفقة لم يتم فلم تحصل المنفعة ، فحسب المرأة أن تفقد جنيهاًها الثلاثين وخليق بالبنك أن يترك حساب الأتعاب لغيره من المصارف التجارية البحتة التي ترهق الشعب وتشاركه أرزاقه . . . لم يحكم القاضي بعد ، فقد أرجأ النطق بحكمه ثلاثة أسابيع .

\*\*\*

### القاهرة في ٨ أبريل ١٩٤٠

عدت من محكمة الوايلي حيث نظرت معارضة الأستاذ العقاد ضد وزارة المواصلات ؛ ترافعت ، وبدا من مناقشة القاضي لممثل الوزارة أنه اقتنع بعدالة مطلبنا ، وقد أبقى النطق بالحكم إلى آخر الجلسة .

لاحظت خلال انتظارى دور القضية أن القاضي تجهّم كاتب من الكتبة العموميين وقال له متهمك : « تعال ترافع ! كفاية أنتم وخلوا المحامين يقفلوا مكاتبهم ! »

كان القاضي بادى الاستياء ؛ ليت هذا الاستياء الشريف يحل صدور القضاة جميعاً ، وليته يتخذ مظهراً عملياً بتنظيم تدخل هذه الطائفة الخطرة في دور المحاكم .

لقد أثبتت بعض القضايا الجنائية أن توثق العلاقات بين الكتبة العموميين وكتبة المحاكم أدّى إلى سرقة أوراق من قضايا ، واستتبع عقاب فريق من هؤلاء وفريق من أولئك ؛ ولكن هذا الشر ما زال مستفيضاً ؛ إن الكاتب العمومى أو كاتب المحامى الذى يكون كاتباً عمومياً هما الصقُّ بأقلام الكتاب وأقلام المحضرين من

المحامى ومكتب المحامى مهما يكن ؛ فى تحديد الجلسات وفى إنجاز الإجراءات للأول ما يشاء وللثانى اللوائح والإجراءات وتعليمات القاضى وأوامر الرياسة وما إلى ذلك من الحواجز والموانع . إن شبح المحامى شبح مكروه ، إن مجرد دخوله قلم الكتاب أو قلم المحضرين يقابل بالازورار ، إنهم يرون فيه رقيباً على ما يفعلون ، إنهم يرونه أجنبياً يفتحم داراً ليس من أهلها ! ..

الصِّغار فى مصر !

والصِّغار فى مصر !

\*\*\*

### القاهرة فى ٩ أبريل ١٩٤٠

حكمت محكمة الوايلى بقبول معارضة العقاد وإلغاء الحكم الغيابى ورفض دعوى وزارة المواصلات . الحكم قد صادف الصواب بغير نزاع ، فإن من المبادئ البدئية السكينة أنه لا أجره بغير انتفاع ، وأنه لا تعويض بغير ضرر ، والوزارة كانت تطلب اشتراك القسط الثانى لا عن الخطيين الأصليين بل عن الفروع Switches مع اعترافها بأن الخطيين الأصليين نُقِلَ بموافقتهما إلى منزلين آخرين فلست أفهم كيف يتاح للمشارك استعمال خطوط فرعية داخلية لخطوط أصلية لم تعد فى حيازته ، ولست أفهم كيف يتاح له استعمالها وقد نقلت فعلاً من مكانها ، من تلك الدار التى كانت فيها صحيفة وانتهت فيها صحيفة ؟

والتلفون لم يبق فى الصحيفة إلا سبعة أيام ، ومع ذلك فإن الرجل كان قد عَجَّل للوزارة اشتراك ثمانية أشهر ونصف ، فلم تكثف الوزارة بهذا وجاءت تستأديه اشتراك الستة الأشهر الباقية ، فإن عقده كان أربعة عشر شهراً ونصفاً ؛ وكانت الوزارة تحاجنا بأن المشترك قد أقر كتابةً بقبوله « بقاء الخطوط الفرعية باسمه على أن ترفع مؤقتاً » وهى قد استصدرت منه هذا الإقرار عند قبولها نقل الخطيين الأصليين إلى مشتركين آخرين عيَّنهما هو لها وأدبها إليها القسط الثانى ؛



قلت للمحكمة أن هذا الإقرار كلام يتهاثر أوله مع آخره ، وإلا فما معنى بقاء الخط الفرعى باسم المشترك على أن يُرفع مؤقتاً ، وما مدى هذا التوقيت وما غايته ، وكيف تُتصور عودته إلى وانتفاعى به فى حين أن الأصل لم يعد عندى ولا عند المصلحة بل عند آخرين ؟

لو أن الوزارة كانت تستأدى قيمة القسط الثانى عن الخط الأصلى بفرض أن المشترك تركه قبل انتهاء مدة العقد ، كما فعلت معى ذات عام ، لو أن الأمر كان كذلك لكان موقفها مفهوماً إلى حد ما ، لأنها عسيّة أن تزعم مثلاً أن المشترك قد استفند خلال المدة الأولى من الاشتراك الألفى مكالمة المسموح له بها ، ولكننا هنا أمام خط فرعى ، خط فرعى أخرس لا يتصل بغيره ولا يتصل غيره به ، وهو قد أُزيل عن مكانه فأصبح حجراً فى اليم ، ولكنه مع ذلك فى نظر الوزارة حجر نفيس ، من احتكّ به ذات مرة وجب عليه أن يؤدى ثمن هذا الاحتكاك المقدس كذا من الجنيهاً وكذا من القروش ! . .

\*\*\*

اتصلت بالموكل تلفونياً بعد الجلسة بيوم وبعض يوم . . قال مبتدئاً : « إن غاب رسولك » قلت : « وجواب الشرط ؟ » قال : « رجّيه » ؛ قلت متكاذباً : أما اليوم فقد كذب المثل ! . . قال : هكذا ؟ - قلت : نعم ؛ قال إن المحاكم تحكم بهذا الرأى على أساس أن العقد ملزم وأنا عمّدت إلى المعارضة إبراءً لدمتى فإنى لم أستسغ من الحكومة هذا التعنت ولم أر لنفسى أن أشاركها فيه إلا مرغمًا بحكم القضاء ، وعلى كل فقد أتعبتك وأنا أشكرك

قلت : إننى قد خسرت أكثر منك ، فأنت خسرت جنيهاً قليلة لا تبلغ الستة ، أما أنا فقد خسرت اللقب الذى خلعتسه علىّ والذى خلعه الفرنسيون على الأستاذ Boidelleau فأسميتنى « المحامى كاسب القضايا » وأسموه : « L'avocat gagnant des procès »

قال : كلا ، فإن حقك فى هذا اللقب لم يعد قابلاً للسقوط منذ أن نجحت فى

قضايا فلان المشهور بالنحس ونكد الطالع ومن يتغلب على هذا النحس كله خليق أن يستحق هذا اللقب مهما يخسر من قضايا لغيره ! . .

كنت قد بلغت ما أريد من تدليل النفس أولاً ثم من المتعة بهذه الشهوة التي أحسبها من بقايا غريزة حب التعذيب المركبة في طبع الإنسان والتي اتخذت في بعض الأحيان صوراً محزنة فكانت Sadism نسبة إلى ذلك الماركيز الذي زعموا أن شهوته الجنسية ما كانت لترضى حتى ينهال على أنثاه ضرباً فيُسيل منها الدماء .

كنت قد بلغت ما أريد من هذا وذاك ومن أمر آخر هو التمهيد للخبر الحسن بالخبر السيء ليكون وقعُهُ أقوى وأحبّ ؛ ولعلّي قصدت إلى أمر أهم من هذه كلها هو إجراء هذه التجربة لأرى كيف يكون وقع النبأ على مثل الأستاذ العقاد فقد ألمت في بعض يومياتي هذه بما يسبق إلى ظن الأفراد وألسنتهم حين يخسرون دعاوهم من تجنّ على القضاء ؛ ولقد أجريت التجربة : لم يبدُ من الرجل سخط على الحكم بل سبقني إلى تبريره بأن العقد ملزم ، وإنما أجه سخطه كله فأفرغه على المصلحة الحكومية . . .

آن إذن وقد بلغت ما أريد أن يعرف الحقيقة ؛ قلت : فما قولك يا أستاذ في أنا قد كسبنا اللقب والقضية في آن واحد ؟ أجاب مبتهجاً : إنك تهناً حقاً فإن هذا المبدأ لو تقرر لأنقذ كثيرين من عنت هذه المصلحة التي لا بد أن تعدّك منذ اليوم خصماً من خصومها ؛ قلت في نفسي : « لقد نهتني إلى أن موعد أداء القسط الثاني عن تلفون المنزل قد حان منذ أول هذا الشهر فلأبادرن إلى أدائه قبل أن تستعمل المصلحة « حقها » في قطع المواصلات لتعيدها ثانية بعد اقتضاء خمسين قرشاً ! . . .

وفي الطريق لقيت الأستاذ العقاد فقال إن هذا الحكم جدير بأن ينشر أو ينشر عنه خبر . . . أحسست أن الرجل يريد تحية لي وخجلت من هذا الإعلان على حسابه فأبدت أنه « لا لزوم » ! . . .

## بورفؤاد فى صباح الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

بورفؤاد ! وما الذى قدم بى بورفؤاد ؟

إن ابن بطوطة لا يستقر ولا يطيل الثواء فى مكان من شغفٍ شديد بالسياحة وحنين لا يقاوم إلى المجهول . . . ولكنه هذه المرة قادم فى عمل . . . ومع ذلك فإن عمله ما كان يقتضيه أن يغادر القاهرة مساء الخميس ؛ كان يكفى أن يغادرها مساء الجمعة فىل مع الليل ببورسعيد ويتوجه إذا كان صباح السبت إلى محكمتها فيترافع عن هذا المتهم الذى قضت عليه محكمة الاسماعيلية بالحبس شهوراً أربعة فى قتل بغير قصد ولا تعمد فاستأنف حكمها إلى محكمة الزقازيق فأحالت أمره إلى هذه الدائرة المتنقلة التى استحدثتها وزارة العدل منذ أسابيع وقضت بأن تسير إلى بورسعيد مرة كل أسبوعين لتنظر قضاياها وقضايا جبرتها المستأنفة تخفيفاً عن الناس وإشفاقاً عليهم من أن ينتقلوا هم إلى العدالة فى الزقازيق ؛ نظام أقرته وزارة العدل بالقياس إلى هذه المدينة وبالقياس إلى غيرها كالفيوم ودمهور ، وإن دمياط — كدأبها على القرون — لصابرة تنتظر . . .

كان يكفى أن يغادر القاهرة مساء الجمعة ، ولعله كان مستطيعاً أن يغادرها صباح السبت على متن هذه الطائرة التى يشغفه ركوبها وترضى مصريته مصرتها وتتنسق مع رفعة آماله وتعالى مثاله ؛ ولكن الجو عظيم كعطاء « وولزى » غدار متقلب الأهواء غير مأمون الجانب ، والأمر يتعلق بمتهم يقف على حافة السجن والأمل فى تبرئته قليل غير أن الواجب يجب أن يؤدى أياً كانت النتائج ، ولعل رحمة الله قد ناطت بكلمات المحامى خفضاً من قدر العقاب أو وفقاً لتنفيذه ؛ وإن المحامى كينسى أن يقول كلمة فى دفاعه فيعود على نفسه يعنفها كل تعنيف ويتلوها أشد التلوّم ويستقر فى نفسه يقين بأن موكله كان لا بد راجحاً قضيته لولا نسي هذه الكلمة والله يعلم أنها كلمة لا تقبّدم ولا تؤخر والله يعلم أن هذا هو حكم المحامى الصادق عليها قبل أن يدلى بدفاعه ولكن نسيانه قولها قد أضفى عليها كل هذه

الأهمية وحاطها بهذه الهالة الساحرة ؛ ذلك شأن المحامي بالقياس إلى كلمة أو نقطة فكيف إذا غاب عن متهمه وتركه بغير دفاع ؟ لقد حملَّ البريد مذكرة مطولة ضمنها دفاعه وأرسلها إلى المحكمة تتقدمه بخمسة أيام ، ولكن المذكرات فيما يقولون ليست إلا كلاماً بغير روح ، وإن للكلمة المنطوقة سحرها العجيب على مدى الأجيال وفي مختلف الميادين ! . . ثم منذ الذي يكفل للمحامي ألاّ تتجاهل المحكمة مذكرة دُفِعت إليها دفعا بغير قرار يصدر منها وقبل أن تسمع في الأمر مرافعة ؟ إن المحامي الكهل يكرر عمل المحامي المبتدئ وسيكرره إن قدر له أن يشهد الشيخوخة ، ذلك أنه في تقديره عمل نافع للموكل : إن ذاكرته ووقت المحكمة لا يتسعان لقول كل شيء ، وإن محاضر الجلسات ليست في أكثر الأحوال إلا ترهات تلميذ غبي ، وإن المحكمة حين يمثل أمامها الدفاع المكتوب ستأخذ نفسها بتمحيصه ، فإما قبلته وإما رفضته رفضاً لا تستطيع أن تسوقه بغير أسباب .

\* \* \*

الجو عظيم له نبوة ومعبرة يالها معتبة . . . ولكن القطار الذي يسير يوم الخميس سييسير يوم الجمعة ، فما الذي يحملك من القاهرة قبل أوان الرحيل ؟ هو دعاء هذا البلد ، هو بعض حياتك الذي خلفته في بورسعيد ! . . فلا أعد إليها إذن ولأحيانها تحيتها من شرفتها هي لا من هذا المكان . . .

\*\*\*

بورسعيد في مساء الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

كان ذلك منذ ثلاثة عشر عاماً يوم قال لك الطبيب إن فيك داءين يحتاجان إلى مبضع الجراح ، فأما أحدهما فلا ضير أن يبطنه رحيله ، وأما الآخر فضيف سوء ، إما غلبته على أمره ، وإما تربت معه فاستفحل خطره وغلبك أنت على أمرك . . .

كنت قد انتهيت من أداء امتحانك ، وكنت قد شعبت عرضاً وتقليباً وترجيحاً في هذه الثروة العلمية الفنية الرائعة ، ثروة الزعفران ، وألمت ببلدك شهراً أو بعض شهر ، وطار إليك على أمواج البحيرة صيت هذا الجراح الإنجليزي القائم في بور سعيد ، فأخذت سمتك إليه وقد أعلنت أنك ذاهب لاستشارته ، وأضمرت أنك ذاهب لتسلم بدنك إلى مبضعه ، وأجرى الرجل العمليتين ذات مرة واستأصل الداءين ملحِقاً الهين بالخبث ، وأقت في مستشفاه شهراً ونصف شهر وحيداً إلا من هذا الفلاح الفجح الذي أرسلته أسرتك ليكون مؤنساً لك ، فانتَهز الفرصة وجلب معه ولده العليل الميئوس من شفاؤه فجعله في سرير إلى جوارك في الحجرة التي كان مفروضاً أن تكون لك وحدك .

ليتك صورت عواطفك آنذاك ! . . ليتك قادر على تصويرها الآن . . .

لم تكن قد بلغت بعد التاسعة عشرة ، ولكنك كنت في أوج جدك ، وفي أوج أمك ، وفي أوج خلقك .

كنت صادق العاطفة ، صادق الوطنية ، صادق العطف على الناس .

كنت تعمل ، وتعمل في سكون . . وكان لداك وغير لداك يدهشون لجلدك على العمل والإنتاج ، وأنت تدهش صادقاً من أنهم يدهشون .

كنت تريد أن تكون شيئاً ، وكنت توفن أن ستكون شيئاً ، وكنت ترجو ألا تمضي عن الدنيا إلا وقد عملت لوطنك عملاً صالحاً . . كنت ما تزال بعد ذلك الفتى الذى طرح مدرس الإنجليزية عليه وعلى زملائه في السنة الثانية بالمدرسة الخديوية موضوعاً للإثناء : « من أحب أبطال التاريخ إليك Your favourite character in history » ، فأقبل وكأنا يتحدثى مدرسه يكتب عن مصطفى كامل ، فإذا ما أتم القول في بطله تلفت إلى نفسه وكتب ، وهو الحي ، في جرة سافرة : « ولقد مات البطل ، مات في فبراير ١٩٠٨ ؛ وفي يوليو من ذلك العام نفسه قد خرجت إلى الحياة ، أترأه إجماء القدر بأن المولود الجديد هو تكلمة البطل المفقود ؟ تلك عقيدتي ، وتلك غاييتي في الحياة » .

كنت ما تزال ذلك الفتى ، لم تزد خمسة الأعوام إلا جديداً يؤكد غروره ،  
ومديحاً يثبت يقينه ، وتحصيلاً يرهف مطامعه ويوسع الآفاق أمامه ؛ — مضى  
سعد إلى الأخرى وأمسى بطلك الأثير ، ولكن مصر التي عظمُ باسمها مصطفى  
وعظمُ باسمها سعد ، هي مصر الخالدة التي لا تتغير ، ولا يدرك حبك ذاتها  
فتور . . .

أيها الطامع في البطولة ، أيها المدخر نفسه لوطنه ، أيها السائر على درب المجد  
والخلود . . . إنك لتسقى نفسك للمرة الأولى في حياتك إلى مبضع الجراح ، وإنك  
لتتهيب الموقف وتغلو في تقدير خطورته ، ولكنك تقدم ، وإنك لتسأل الممرض  
في استحياء قبل أن تقع الواقعة أترى تنجح العملية ؟ فيجيب هذا القدم الثقيل  
ورأسه إلى أدواته يرفع فيها ويضع : « العلم عند الله » ! . . أيها القدم الذي لزم  
من حياتي خمسين يوماً ، إنك لا تدري وقع كلمتك ؛ أقبلت عليك في سؤال من  
يلتمس الاطمئنان ، وفي نفسى أن تجيب ضاحكا : « إن هذه عملية من عمليات اللهو  
لا خطورة فيها » ، أقبلت أسألك وقد هيات نفسى لأصدق جوابك الذي أعدته  
أنا لك فجاء الجواب مخيباً للأمل ، بل جاء الجواب مثبطاً للعزيمة ! . ولكنك  
تقدم لا تتردد ، لقد عزمتم في نفسك أن تكون العملية ولا بد أن تكون ، ولقد  
اشتد ولعك بهذا الشاعر الفرنسي الذي أسموه شاعر الفكرة الرومانتيكية ، لقد  
اشتد تأثرك بهذا الرواقى الذي صور موت الذئب في بعض صورته الخالدة ، والذي  
أطلق على لسان بطله المحاصر تلك الأبيات التي ملكت عليك أمرك ، والتي  
ما فتئت تتغناها في وحدتك مسموعةً وغير مسموعة :

« الصياح والابتهاال والبكاء

كل ذلك مخجل على سواء

فانشط في أداء رسالتك مهما تكن ثقيلة وطويلة

في انتظار أن يدعوك الصوت إليه

عندئذ تحدد مثالي : ومُتْ بغير كلام ! . . . » .

لا شكاة ولا تردد . . . ولكفك تنظر إلى موقفك متحسراً ؛ لأن اختطفتك الموت ليأخذن عليك سبيل العمل لمجدك ولأسرتك ولوطنك ؛ إنك حريص على أن تحيا ، إنك تكره الموت لنفسك وللناس . . . ولكن من أنت حتى تعترض إرادة القدر ، ونظام الكائنات ؟

ونجحت العملية كأنما كان ممكناً ألا تنجح ! . . . وظهر لك كبرارك لشأنها في نص برقيتك التي أبرقت إلى أسرتك فقد كان حمداً لله على أن « نجحت العملية » ! . . . ولكن عملية نفسك قد بدأت منذ أن انتهى عمل المبيض . . . بدأت مع هذا القدم الثقيل الذي لا أدري كيف استساغ جراح إنجليزى مثقف أن يجعله ملاك مرضاه ! وبدأت مع هذا المؤنس الذي لا أنس فيه ، وبدأت مع هذا الألم النفسى الممض الذى طويت عليه جوانحك لأنك لم تر إلى سريرك قريباً ولا صديقاً ؛ كنت رواقياً ولكنك بقيت إنساناً يمزقك الألم لأن قومك لا يقدمون فتراهم ولكنك لا تنطق ولا تشكو ولا تطلب بل إنك لتسرف فتكتب إلى والدك تتقدم إليه فى الأيّام يحشم نفسه من أجلك عناء السفر ! . . . ومضت أسابيع وأقبلت والدتك وشقيقك الأكبر إبراهيم . . . قدما مع الفجر ، ركبا من أجلك الليل فى هذه البحيرة التى تقترن فى نفسك بالتاريخ والسحر والى تصل مثواك بمثواهم فاستيقظت على فرحة لم تطل لأن الزيارة وجهٌ نهار . . . ولم بنفسك ضيق شديد ولكنك لا تبدى ولا ترجو ولا تشكو . . . أتراها مهمتك فى الحياة أن تمرض وحيداً فى انتظار أن يدعوك الصوت إليه ؟ وأى وحدة ؟ إنها الوحدة المشوبة بقديم ثقيل وأنيس لا أنس عنده . . .

\* \* \*

أذكر حزنك الشديد حين انتهى إليك نبأ إقالة الوزارة النحاسية الأولى فارتفعت حرارتك وقلق طبيبك ؟ أتذكر رسائلك الإنجليزية إلى تلك الصحيفة التى كان طبيبك يدفعها إليك كل يوم فتقرأ فيها ما تردّ عليه فلا تنشر الصحيفة لك رداً ؟ أتذكر يوم حمل إليك البريد خطاباً رقيقاً يبلغك الشكر من الرئيس

المُقال ويرجو لك الشفاء؟ أى غمٍّ فى الحياة كنتَ حينَ أحزنَ نفسك أنْ تجدَ الخطابَ مكتوباً على ورقة من أوراق مجلس النواب ، وإنْ حملَ طابع بريد كسائر الخطابات الشخصية ! . . كان مقياس النزاهة فى نفسك لا يَحتمل هذه القصاصة من قصاصات الدولة ولا يستسيغ أن يتناولها زعيم فيخط عليها خطاباً مهما يتصل سببه بالحياة العامة فهو خطاب شخصى ! . .

وأخفيت الخطاب عن الناس لا زهداً فى الزهو وإنما خشيةً على الرجل أن تقتحم الأعين خطابه فتجرح الألسن نزاهته ! . .

ما أحوجك إلى أن تضحك ضحكة تجلجل كصوت الموج الذى تشرف من مجلسك عليه ! . . بل ما أشد حاجتك إلى أن تبكى من أجل كثير ، أن تبكى من أجل نفسك ، ومن أجل مَثَلِك ! . . أن تبكى من أجل غيرك ومن أجل وطنك ! . . أليس حقاً إذن أن هذا البلد بطوى جوانحه على بعض نفسك؟ أليس مفهوماً أن تحنّ إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تشوى منه إلى صدر حبيب؟ وفى ذلك المستشفى لهيت سعي الحمى بما حملت معك من روايات « شلر » ؛ لروح الأديب تحية وسلام فقد صرفتنى « لصوصه » عن ألم الجراح وسعار الحمى ، وملكت « لصوصه » على نفسى فلم أكد أغاندر المستشفى إلى دمياط حتى أخذت فى تعريبها وأخذت فى ضعفى أملى التعريب على شقيق محمد ولم أجد صبراً يتسع لمراجعة التعريب فأنا أريد أن أرى اسمى فوق عمل مطبوع ينشر فى الناس ، وأنا قد انتويت بينى وبين نفسى أن أكون معرب شلر فلا أضيعن وقتاً آخر فى « اللصوص » فإن قراء العربية فى احتياج إلى أن يقرأوا بعدها « الحب والدسيسة » و « ألعوبة القدر » و « ديمتريوس » و « فيسكو » وأنا قد انتهيت من قراءتها وجعلت للثلاثة الأولى ملخصات دقيقة وافية نشرتها بالفعل فى صحيفة البلاغ .

إلى المطبعة أيها الغر المتكبر الذى لا يسمح أن يعرض كتابه فى الكلية التى تنتظمه . . . إلى المخزن إذن وليكن هذا المصير زاجراً لك عن الاسترسال فى تعريب بطلك الذى فتنك وفتنك منه الاتجاه الوطنى الحماسى الخلقى الذى لازم ذلك



الدور من حياتك ! . . . ولتتصرم الأعوام لترى غيرك يعرب « الحب والديسيّة »  
وينشرها في الناس وفي نظارة الأوبرا حاملة عين العنوان الذي اخترته أنت ، ولترى  
آخر يعرب « فيسكو » ويجعل عنوانها « الطاغية » ولتطوّر أنت جوائزك على  
كثير فلو نجح عملك الأول لما وقفت عند حد . . . كنت في فورة نشاطك ، كنت  
مكثراً حتى في أوراق امتحانك ، حتى في خطاباتك إلى أصدقائك وكم ملك العجيب  
والدك حين رآك ترسل خطابين في آن واحد يحملان عنواناً واحداً وقد أوشك  
أن يمزقهما حمل ثقيل . . .

أليس حقاً إذن أن هذا البلد يطوى جوائحه على بعض نفسك ؟ أليس مفهوماً  
أن تمنح إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تتوى منه إلى صدر حبيب ؟  
وأى شيء أعز من المثل الأعلى الذي تحطّم ؟ . . . وأى شيء آثر عند النفس  
من أملها الذي تهدّم ، أو أحبّ إليها من ذكر بعضها الذي مضى وكان  
خير ما فيها ؟

\*\*\*

بورسعيد ، فبراير . . . في مساء ١٢ أبريل ١٩٤٠

نهض الفتى عن القبر ، قد نقض على حافظه أشجان قلبه وتحفّف بمناجاته  
من بعض وزره ! . . .

وكأنما أقبلت نفسه على الدنيا فطوّف في الطرقات يتعلّى ويفكر . . . انطلق  
إلى أمام على هذا الرصيف الذي يؤثره مصعداً البصر إلى هذا التمثال الضخم الذي  
يقف بين الشرق والغرب وبلغه فصعد الدرجات السبع : عدّها واحدة واحدة  
وأعجبه عددها كما أعجبه وضعها وقال : عظيم من عطاء الفن أحسن تخليد نفسه  
فخلده قومه وأنشأوا تمثاله آية من روائع الفن بمقدار ما أتيج له أن يفهم الفن :  
وجه طويل ملاً الحزم ما بين عارضيه فوق جسم ممتلئ سامق ، ويمين تشير بأصبعها  
صوب البحر الأحمر وشمال قد نشرت صفحة . . . أتراها في خاطر التمثال مصوّر

القناة أم صفحة الحضارة ينشرها واصلُ الشرق بالغرب؟ ووسط اكليل الغاز القائم على بعض وجوه القاعدة قد خطت هذه الكلمة اللاتينية منسوبة إلى ربّ التمثال : "A Pareiri Terram Sentibus" ! تداعت الصور متزاحمة على خاطر الشاب : رأى ، في منظر ، الفلاحين يحفرون القناة تحت رقابة السياط اللاذعة كأنما تقمصت أبدانهم أرواحُ آبائهم بناء الهرم : حقيق التاريخ القريب عذاب أولئك وروى الرواة غير متثبتين وربما مغرضين عذاب هؤلاء الأقدمين .

ورأى ، في منظر ثانٍ ، حفلة افتتاح القناة وما كان من أجل شق القناة وعجب لقوم يبشرون للقرض من جديد !

ورأى ، في منظر ثالث ، حلم الهندسة يتحقق وأمل الفراغة ومحمد على الكبير يجوز الخاطر إلى الوجود ، رأى الشرق يصل الغرب هذه الصلة الحميمة المباشرة ، ورأى مصر تصيب إلى الشر بعض الخير . . . ومرت أمام عينيه صورة الصباح من هذا اليوم حين عبر بورسعيد إلى بورفؤاد على هذا المعبر الذي جعلته شركة القناة صلة المدينتين وجعلت أجر العبور به مليمين اثنين للذهاب أما الأوبة إلى بورسعيد فبالجمان . . . هذه البيوت الأنيقة يسكنها العمال وإن منهم لطائفة من المصريين تقل بيوتهم عن بيوت زملائهم الأجانب ولكنها بيوت حسنة على كل حال . . . وهؤلاء العمال الذين استبقوا مساكنهم في بورسعيد . . . ها هي ذى أعمدة الطعام يحملها إليهم صبية صغار من بيوتهم إلى مكان عملهم في بورفؤاد ؛ أخذته الغبطة حين رأى العمود يتألف من أوان ثلاثة ، فإن هذه الأواني لن تحمل البصل والزيتون الأخضر ولكنها تحمل في أغلب الظن لحما وخضراوات لابد أن تصيب منه ومنها أسر العمال كما يصيبون . . . بارك الله في الفن إنه يحمل الحضارة حيثما ذهب ويحمل الثروة حيثما حلّ ، والثروة محال أن تمضي دون أن تصيب منها سائر الطبقات بطبيعة العمل بل بطبيعة الأشياء لا بطبيعة الحقد الاجتماعي والكسل والتماسر الرزق من السماء .

أيها الشركة التي شهدت في الاسماعيلية آثار حزنك بعد حكم القضاء بالدفع

ذهباً . . ليت شيئاً قيماً من أسهمك بقى لهذه البلاد مدفوعةً أرباحه بالذهب  
أو بالورق أو بما دون الورق ! . .

\*\*\*

وكان ظن الفتى أن يأخذ في طريقه على هذا الرصيف الطويل الممتد حتى  
يتعب دون مداه ، ولكن رجلاً من الشرط قد اعترضه في لطف وأدب مقدماً  
عذره بأنه ينفذ أمراً ؛ وقعت لهجة الشرطى موقعاً حسناً من نفسه ، وانقلت  
راجعاً حتى بلغ شارع كتشنر فأخذ يقطع ذلك الطريق الرحب الممتد دون أن  
يؤمل إدراك غايته . . إنه يعرف هذا الطريق ، وإن عجبه لا ينقضى من أن يظل  
حاملًا هذه الشارة وهو خير طرق المدينة وأعظمها . هذا شارع كتشنر ، وذلك  
ميدان دلسيس ، وقد مرَّ حديث تمثاله ، وعلى الميناء نُصبُ تذكاري للجنود  
الزيلنديين والاستراليين في الحرب الماضية وتمثالُ الملكة فكتوريا قد أقامه  
الرايا البريطانيون في بور سعيد فوق نافورة متواضعة وكتبوا عليه هذه العبارة :

The British subjects at Port Saïd hereby commemorate  
the 60<sup>th</sup> year of the reign of Queen Victoria — 1897.

لا بأس أن تحمل هذه المدينة دلائل هذا التعاون المصرى الغربى ، فإنها هي  
نفسها نتيجة هذا التعاون وعاصمة هذه القناة الواصلة بين الشرق والغرب ، ولكنها  
بعدُ المدينة المصرية الخامسة أو السادسة في كتب الجغرافية ، وإن كانت الثالثة في  
حقيقة الأمر وعند الذين يعرفون طنطا ويضعونها مطمئنى الضمير قبل الزقازيق  
مباشرة . . . ومدينةُ هذا شأنها يجب ألا تُغْبَنَ فيها حصّة المصرية ، فتلك في  
الحق قسمة ضيزى كما يقولون . . . ومع ذلك فإننا حين نظفر بحصتنا لا نحصر  
كل الحرص على إعطائها طابعا ، فهذه مصلحة الكورتينيات قد مُصِّرت منذ  
قريب ولكنى إلى اليوم أقرأ هذه العبارة على ذلك البناء القائم في شارع سعيد :  
« مساكن حكما الكورتينية » ؛ عبارة نقشت سنة ١٨٩٣ ، ومع ذلك فإن ذمتنا  
العربية اللغوية مازالت راضية عنها وفي البلد مجمع لغوى كريم ! . . وكيف لا تقبل

ذمتنا اللغوية ذلك وهي التي قبلت وما تزال تقبل أن تقرأ هذه العبارة على عربات بولان «عربية الأكل» نعم عربية ببناءين ، وإلا فما الفرق بين الحكومة النحوية وبين كلام العامة الذين يقولون «عربية» بياء واحدة! . .

\*\*\*

وترى الشاب أمام مكتبة من هذه المكتبات الكثيرة التي لا يحتاج إلى وصفها بالإفريقية لأنه لم يشهد إلا مكتبة واحدة عربية! . . وقف أمام واجهة مكتبة من هذه المكتبات الأنيقة فوقعت عينه على هذا الكتاب «عبودية الجنديّة ومجدها»<sup>(١)</sup> إنما سحره اسم المؤلف قبل أن يلم بالمؤلف ، إنه شاعره الأثير «الفرد دوفيني»! . . ما أدقّ المصادفات! . . إنه لهبط هذه المدينة التي تقترن ذكرها في نفسه بذكر هذا الشاعر فيعترضه في طريقه وكأنه يذكّره بنفسه وبطالبه بحقه عليه ، ويهز نفسه هزة قوية لتعاود سيرتها يوم كانت تتأثره وتتأثر به! . . أقبل على الكتاب فاشتراه في حذب ظاهر ، ونقش اسمه عليه مقترناً باسم المدينة وتاريخ اليوم كأنما يحرص على جمع أجزاء هذه الصورة بعضها إلى بعض ويأبى أن تفوته سعادة الوجود مع هذا الشاعر في هذه المدينة في لحظة واحدة . . وإنه ليأخذ في تقليب الكتاب فتزداد مسرته ويزداد إكباره لدقة المصادفة . . إن الشاعر قد ضمّن الكتاب مذكراته عن أعوامه الأربع عشر التي سلخها في الجنديّة ، إنها أعوام كانت تكون — فيما يقول — «هباء لو لم تصحبها عين يقظة ونفس قوية التأمل ، وخطر يختزن الصور حتى يحين حين إخراجها على غير انتظار» . . ما أحسن قول الشاعر ، أو الكاتب ، في مقدمته :

«حين يكتب المرء عن نفسه تكون الصراحة خيراً ما يوحي إليه»<sup>(٢)</sup> .

إنه ليقلب صفحات أخرى فيفهم سر العنوان : في الجنديّة مجدها ، مجد الدفاع عن الوطن ؛ وفي الجنديّة عبوديتها ، عبودية الضمير لما يبابه الضمير . . العبودية

Servitude et Grandeur Militaire. (١)

Quand on parle de soi la meilleure Muse est la franchise. (٢)

التي فرضت على ذلك القائد الفرنسي أن ينفذ أمراً بإطلاق النار على ألوف من الأسرى أثر الانتصار ، فنفذ الأمر كجندي ، ثم مات من الأسى كإنسان ! . . وإن الكاتب لا يعدم وسيلة للتوفيق بين الجندي والضمير : إن العبودية يجب أن تكون مطلقة ، والخضوع يجب أن تكون تاماً حين يكون الوطن في خطر ، حين يكون الأمر متصلاً بالدفاع عن حوزته ، فإذا ما بلغ جنده الأوفياء من ذلك ما يريدون ، وتم لهم النصر فلا ضرورة لأعمال الوحشية ، لأنها لا تكون عندئذ إلا أعمال انتقام يأبأها الضمير . .

لولا كسله لأقبل على هذا الكتاب بأكل صفحاته أكلاً لهماً ؛ إنه يخاطبه ، إنه يتجاوب مع مشاعره ، إنه يتخذ موضوعه عبودية الجندي ومجدها . . والجندي هي بعض الحياة . . وهذه الحياة التي يعيشها والتي عاشها بين صفوف المحاماة وغيرها فيها حظها من المجد وفيها حظها من الرق ، ولكن أراه مستطيعاً أن يوفق بين شطريها على نحو ما فعل الكاتب المحبوب ؟

أيها الشاعر العبقرى كم أود أن تتاح لي فرصة تعريب هذا الكتاب . . ولكنني سأرد نفسي إلى شيء من التواضع فأقصر أمل على قراءته كله . . .  
ولأفنع في تحيتك بأن أجعل ختام يوميتي قولك في مقدمتك :

« هذه لوحة متواضعة لشطري غامض من حياتي ، لن أحاول أن أبدو فيه شيئاً آخر غير نفسي ؛ وإن الحوادث التي أسردها فيها لا تظهر عظيمة كما كنت أحب لها ، ولكن ماذا نصنع ؟ إن المرء ليس حرّاً دائماً في اختيار الدور الذي يستهويه تمثيله ، والثوب لا نصيبه حتماً في أكثر الأوقات مناسبة لارتدائه . »

\* \* \*

الفاخرة في ١٣ أبريل ١٩٤٠

عدت من بورسعيد . . .

ذهبت إلى محكمتها صباح اليوم حوالى التاسعة إلا ربعاً ؛ كانت قضيتي

النايبة والعشرين في قاعة طويلة من القضايا . . . سرني أن أرى الهيئة منعقدة فهي إذن قد أقبلت في الموعد القانوني ؛ سألت عن قضيتي فعلت أن الهيئة طلبتها قبل دورها ولم ينبهها المتهم إلى أن محاميه سيحضر ولم تنبهه هي من تلقاء نفسها ؛ عجبت لهذا ، عجبت لقضية تطلب قبل دورها دون أن يلتبس ذلك محام وتحريرت السبب فقيل إن عضو اليسار مريض قد اشتد به المرض وإنه يقيم في الجلسة على مضض وقد استدعى قاضي محكمة الاسماعيلية ليجلس مكانه فرأت الهيئة أن تصفّ القضايا المحكوم فيها ابتدائياً من محكمة الاسماعيلية حتى يفصل فيها قبل حلول قاضيه في الهيئة لأن من المبادئ المقررة عرفاً والعادلة والمفهومة ألا يشترك القاضي الذي أصدر الحكم المستأنف في الهيئة التي تنظر استئناف حكمه . ولكن لي مذكرة في القضية . . . ألم تكن كافية لتنبية الهيئة إلى وجود محام عن المتهم أم تراها قد حسبت - والمتهم لم ينبهها - أن المحامي قد اجترأ بالمذكرة عن الحضور ؟

وقفت فاستأذنت الهيئة في طلب القضية رقم ٢٨ متجاهلاً ما علمته من الزملاء ؛ طلبها الرئيس ثم ما لبث أن قال : « نحن نظرناها وجعلنا الحكم آخر الجلسة » قلت : ودفاع المتهم ؟ قال : تفضل ترفع أما التلخيص فقد تلوناه ؛ لا بأس وترافعت . . . استطعت أن أكسب الإصغاء وأن أقول كل ما كنت أريد قوله رغم كثرة ميل الرئيس على العضوين خلال المرافعة وأردت أن أستوثق من وجود المذكرة فقلت في ختام مرافعتي إن النقطة القانونية واضحة توضيحاً أكثر في مذكرة أرسلتها بالبريد ولا أدري هل بلغت المحكمة ، فقال الرئيس : إنها في ملف القضية .

كانت الهيئة كيسة يسود الأدب خطابها للمحامين ولكنها يبدو لي أن عدد القضايا كان أكثر من الوقت ويبدو لي أن المرافعة الطويلة التي أدلى بها نائب وشيخ في قضية مخدرات نظرت قبل مرافعتي قد أخذت من المحكمة أكثر من الوقت الذي قدرته وقد اشتملت على كثير من التكرار ومن الكلام الذي لا يغني والذي كان أصحابه يتنازلان عنه بمجرد مناقشة الرئيس إياها بشأنه . وقد اضطر

الرئيس أن يقول للشيخ وكان هو المترافع الثاني بعد النائب : « لسه حاجة ثانية يا أستاذ؟ » اضطر أن يقول هذه العبارة أكثر من مرتين يريد أن ما يسمعه ليس إلا تكررراً لا جديد فيه ؛ لى الحق أن آسف للتصرفين معاً ، لتصرف المحامى يكرر ويضيع الوقت وتصرف القاضى يقاطع المحامى بهذا السؤال أو يتركه يترافع ليهمس فى أذن زميل .

تمت مرافعتى وقيل الحكم آخر الجلسة ؛ عدت إلى القاهرة ولست أدرى حتى الآن ماذا كان فى ذلك الآخر الموعود .

\*\*\*

### القاهرة فى ١٤ أبريل ١٩٤٠

دخلت قاعة جلسة محكمة عابدين الأهلية . . وجدت القاضى الهادى محتدماً فى مناقشة مع محامٍ يترافع ؛ لم ألبث أن فهمت أن هذا المحامى يترافع ضد زميل له فى قضية أتعب . . إنه يزعم أن زميله — الذى لا أعرفه — قد استولى بطريق الإكراه الأذنب على جنيته واحد زيادةً عن المقدم ! . . . منذ الذى يلوم القاضى بل منذ الذى لا يشكر القاضى حين يسمعه يصيح فى وجه المحامى المترافع قائلاً : « أنا أفهم أن المحامى الذى يحضر ضد زميل يكون عنده كلام وجيه يقوله حتى يوجد المبرر لهذا الحضور » .

لك الشكر يا سيدى القاضى ؛ لقد كنت محامياً ناجحاً كفوفاً ، وإنك قد اقتعدت كرسى القضاء بجدارة ، وربما بخسارة ، كنت إسماعيل مجدى المحامى فأصبحت القاضى إسماعيل مجدى . فلك الحمد من المحاماة على أنك لم تنسها ، وأنك تتنصف لها من نفسها . كثيرون غيرك كانوا محامين وأمساوا قضاءً ، فلقى المحامون منهم عنقاً لا يرون مثله من القاضى الذى لم يلبس الروب الأسود يوماً . . ظاهرة عند المتمنعين تفسرها . . وقد يكون عند زملاء الأمس معاذيرها . . والتفسير والعدر كلاهما فى حيز علم النفس الذى يسع صدره كل شيء .

أيها المهنة العجيبة . . يا مهنة العبودية والمجد في آنٍ واحد . . من فرّ من  
حرّ لظاك لم يسألُ حلو جناك ، ومن أغمض العين عن نارك تسمّرت عينه  
الأخرى فوق جنتك . . بجدك يثير الغبطة ، والراحل عنك لا يلبث أن يحنّ  
إليك ويغبط المقيمين في رحابك . . ومن بعد يبدو رواؤك أبهى مما هو في  
الواقع . . والقاضى تجرح كرامته كلمة من مقنث . . والقاضى تؤذى عاطفته جملة  
ترد على أقلام زملائه الذين نظروا حكمه المستأنف إليهم ، أو نظروا طالب النقض  
المثار ضده . . في طبيعة الإنسان الذى كبت الغيظ وطوى الجوائح على غضاً  
أصابه من فوقه أن يفرج عن نفسه ، أن يطلق هذا التيار المحبوس من عقاله لينصبّ  
في مجرى أكثر انخفاضاً من مستواه . . ولكن تيار الغضب قد ينطلق انطلاقاً  
طبيعياً عادلاً ، وقد يصادف أهلاً لا يقوّمه غيره . . وما لى لا أكون منصفاً  
فأفترض أن من قضاة اليوم زملاء الأمس ، من يستبق لمهنته القديمة إعزازها ،  
وذلك مصدر اشتداده حين يراها أحياناً تمرّغ في الوحل بأيدي فريق من بنها ؟ ..

\*\*\*

### الفاهرة في ١٨ أبريل ١٩٤٠

يا بور سعيد تلك قضيتى الأولى في رحابك ، جاءنى الخبر أنى قد ربحتها . .  
تلك إحدى القضايا القلائل التى يظهر أثر الدفاع فيها حاسماً ؛ إن البراءة التى قضت  
بها المحكمة ليست إلا ثمرة لمجهود الدفاع فى مذكرة ومرافعته .  
حفظت لى ودك يا بور سعيد ! ..

ولقيت النبأ ، قرأته فى خطاب زميل ، وكان عندى صديق يزورنى فلحظ على  
وجهى شيئاً بعد إذ فرغت من قراءة الخطاب وسمعته يخاطبني قائلاً : « لا تحزن »  
ما عرف من موضوع الخطاب شيئاً ولا سمع بالقضية ، ولكنه قال ما قال . إذن  
فهو وجهى الذى أوحى إليه قوله . . عجيب ! .. وإذن فأنت تلقى نبأ فوزك  
بالابتئاس .. لم يكن حزناً ما وجدت ، ولكنه كان تأملاً أسود قريباً إلى الحزن .



كان سؤالاً من النفس إلى النفس : أيها المحامي الذي سخّرَ فنه وقانونه لتبرئة  
متهم ، أترك اليوم راضياً عن نفسك وقد ظفرت بما تريد ، أم تراك آسفاً لأنك  
أهدرت دم قتيل وأغلقت باب التعويض في وجه ذويه ؟ حرية متهم — ولتكن  
حرية برىء — في كفة ، ودية قتيل في الكفة الأخرى ؛ أيهما يرجح في موازينك ؟  
من أدراك أن أم الغلام ليست في حاجة إلى بضعة جنيهات ترقأ دمعها إن استطاعت  
وتكفل لها الرزق شطراً من زمان ؟ من أدراك أنها لم تكن تعيش على أمل  
ركزته في هذا الغلام الناشئ الذي اغتالته سيارة موكلك في منتصف العقد  
الثاني من حياته ؟

ولكن عزاءك معلق بأمل : إن القضية لم يكن فيها مدع مدنى يطلب  
التعويض عن دم القتيل ، وإن الحكم الجنائى النهائى قد صدر في خصوص الدعوى  
الجنائية ، فلعل أسبابه أن تترك ثغرة لأولياء الدم ينفذون منها إلى حقهم المدنى  
إن همّوا باستيدائه أمام المحكمة المدنية ؛ إن الحكم الجنائى فيما يقولون مقيّد للقاضى  
المدنى ، ولكن هذا القول لا يصدّق على إطلاقه ؛ إنه يقيده بمقدار ما حكم به ،  
وقد تسمح أسباب البراءة بمناقشة المسؤولية المدنية ابتداءً .

أيّتها المهنة يا ذاتَ المجد وأخت الاستعباد ، كيف تجمعين بينهما في غمد  
واحد ، وكيف تلهين بإقامة أحدهما في وجه صاحبه في الزمن الواحد والحادث  
الواحد ؟ هذا هو المحامي لم يكذب زهو بما كسب حتى ران على نفسه إحساس  
الضعة ، إحساس الذلة والرق حين وجد فنه يسخّر لإغلاق ثغرة الأمل الأخيرة  
في وجه أرمل ثكلى . .

جنديّة . . وجنديّة . . وتلك هى الحياة . .

\*\*\*

الفاخرة في مساء ١٩ أبريل ١٩٤٠

ما زال في نفسى أثر ما دار بالأمس في جلسة الدائرة الـ . . .

إن ما حدث قد صد نفسى حتى عن الكتابة ، ولو فى وصفه وتسجيله .  
كانت القضية دعوى رفعها لموكل أمام الدائرة الجزئية مطالبةً بنحو سبعين  
جنيهاً ، فقضت بجميع الطلبات بعد جلسات طويلة متعددة ، وبعد مجهود قضائى  
مشكور ، توجّه حكم متين الأسباب . واستأنف خصمى فى اللحظة الأخيرة ،  
تعمد هذا لأن الحكم الابتدائى كان مشمولاً بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ،  
وموكل الفلاح صاحب المصنع الريفى البسيط قد قصرت يده عن دفع الكفالة ،  
فكان حتماً أن ينتظر صيرورة الحكم نهائياً ، أى الفصل بتأييده استئنافياً قبل  
أن يستطيع تنفيذه .

وعرضت القضية للمرافعة فى جلسة أمس . رافع محامى المستأنفين ، وقد كان  
حضرة الزميل النائب الأستاذ م . غ ، ثم جاء دورى فاستهللت بالتماس الفصل  
السريع فى القضية ، لأن تنفيذ الحكم معطل لما أبدت من فقر الموكل ؛ ثم قلت  
إن الدعوى محتاجة إلى شىء من البسط والتفصيل ، لأننا بصدد معاملة تستر فى  
ثناياها رباً غير مشروع ، وإن النائب الذى تقدم إلى وزير المالية يسأله : ألم يئن  
الوقت لإنشاء بنك للتسليف الصناعى أخذاً بيد الصناعة ، فى حاجة إلى أن يطلع  
على مثل هذه القضية ليرى أن إنشاء هذا البنك مطلوب ، لا لتشجيع الصناعة ،  
وإنما لانتشالها من وهدة الربا الفاحش الذى يتشكل بأشكال مختلفة ، والذى  
سرت عدواه من بيئاته الأولى إلى بيئات ما كان له أن يترعرع فيها

ثم أخذت فى تصوير منشأ القضية بأن موكلى صاحب مصنع صغير للألبان ،  
وأن صناعته تحتاج بطبيعتها إلى المال السريع لتمويلها ودفع أثمان اللبن أسبوعاً  
فأسبوعاً مع النفقات اليومية ، وهو لا يستطيع أن يبيع بضاعته بسرعة وإن  
استطاع فبشمن بخس ، ولهذا نشأت حاجته إلى أمثال خصمه ممن يتخذون شكل  
التجارة وشكل الوكلاء بالعمولة ليودع البضاعة عندهم ويسحب عليها بعض ثمنها  
حتى إذا نضجت للبيع وتحسّن السوق باعها .

كان الرئيس يحسن الاستماع ، فلما بلغت ذلك قال بهدوء : « إن المرافعة

التي نسميها هي مرافعة اجتماعية ، والمرافعات الاجتماعية قد تكون ضرورية لمعرفة التكييف ولكنها لا تغني عن الدليل ، فما الأدلة ؟ » .

كانت المقاطعة قاسية وغير منتظرة ومفاجئة ، لأنه كان يحسن الإصغاء إلى ، وكان زميلاه الفاضلان أشد منه إصغاء واهتماماً . وقد كنت حضرت مرافعتي على نمط خاص متسلسل ، تسلمني نقطة إلى نقطة ، وكان لا بد من هذا الكلام الذي قلته ومن كلام آخر يليه ، ليستطيع القضاة أن يفهموا وجهة نظري ، ويلموا في جلسة بهذه القضية المتضخمة بأوراقها ، خصوصاً أن القضية لم يكن بها عقد اتفاق ولم تكن بها ورقة محاسبة ، وإنما قامت على واقعة استطعنا إثباتها ، وهي أن موكلتي سلمت للخصوم عدداً من صفايح الجبن وتسلمت منهم كمية من النقود ، وكان كلا الأمرين على دفعات ؛ وقد أكلنا هذا بقرائن ودلالات تؤدي إلى إثبات أن التسليم كان على سبيل الوكالة بالعمولة ، ثم حلت هذه العمولة وقلت أنها إن كانت بريئة وجب ألا تزيد عن رقم معقول عيناه في الدعوى وخصمناه وإلا كانت ساترة لربا فاحش ، واستندت إلى أن المشرع نفسه قد فطن إلى هذا فنص في المرسوم بقانون المحفض لسعر الفائدة والصادر سنة ١٩٣٨ ، على أن كل « عمولة » تستر الربا الفاحش لا تعتبر ! . . .

ولأن الخصوم قد أنكروا أنهم تسلموا البضاعة على سبيل الوكالة وزعموا أنهم تسلموها على سبيل الشراء مع أن المبلغ الذي دفع عن كل صفيحة كان رقماً ضئيلاً ، صار من الواجب التصدي لخصومنا وبيان نوع معاملاتهم ؛ وصار من الواجب بسط الظروف التي ترغم أمثال موكلتي على التعامل معهم دون تحديد كتابي دقيق ، لتستطيع المحكمة أن تقدر هل هم قد اشتروا مني شراء حراً كما يزعمون ، أو هم قد تسلموا مني على سبيل الوكالة بالعمولة أو على سبيل التسليف بفائدة يجب أن تكون في حدود القانون ، سواء أسميت عمولة أم سميت فائدة .

كان لا بد من هذا كله ، ولكن مقاطعة الرئيس مشفوعة بمقاطعات متعددة من محامي الخصوم - واعترف بأن الرئيس نبهه إلى عدم جوازها - قد قطعت

سلسلة الدفاع قطعاً ، واضطرتني إلى أن أقفز إلى الكلام في التدليل المادى على أنهم لم يشتروا وإنما تسلموا باعتبارهم وكلاء ، ولم تكن الأدلة حاسمة بنفسها ، فقد كانت محتاجة إلى المقدمات وإلى التفصيل والتسلسل ، ولهذا قال الرئيس : إن المعاملة بدأت فوضى ! قلت : نعم بدأت فوضى ! . . قال : وما الذى منع موكلك من أخذ ورقة ؟ قلت : هو الفقر والاحتياج وطبيعة الصناعة ، وشغفت هذا بملاحظة لم أندم عليها فقلت : « وهكذا رجعنا مضطرين إلى المرافعات الاجتماعية ! » .

وكنا قد احتكمنا أمام الدرجة الأولى إلى دفاتر الخصوم أنفسهم فأبوا تقديمها فسجلت المحكمة الجزئية عليهم هذا الامتناع ، فلما مثلوا فى الاستئناف تعللوا بأن الدفاتر بعيدة فى بلاد أخرى ، فقدمت للمحكمة شهادة من السجل التجارى ليس فيها ما يدل على أن للخصوم محلا تجاريا آخر فى تلك البلاد الخارجية .

وأخيراً قررت المحكمة أن تصدر حكمها آخر الجلسة ، وقد انصرفت أسفاً محطم الأعصاب ، متمجباً من أن تصدر هذه الملاحظة عن رئيس كان محامياً . . .

ليكن ما يكون ، ولكن ليعرف القضاة الأهليون أنهم هم المسئولون الأول عن الوصول إلى هذه النتيجة التى لاحظها الكثيرون ، وهى أن المحاكم الأهلية كادت تخلو من المرافعات . .

ولست أريد المرافعات ذاتها كفن جميل ، وإنما أريدها أيضاً لأنها تجلو الحق وتضع أيدى القضاة على نخاع الموضوع وتلخصه لهم ، وتجعل مهمتهم فى المراجعة مبسطة معبدة الطرق .

وطوبى لمصر يوم يعلن القضاة فيها ترحيبهم بالمرافعات الاجتماعية ويشجعون المحامين عليها ، ويشكونهم لأنهم يقصرون فيها ! . .

طوبى لمصر يوم يعرف القاضى أن مهمته أن يوجه التشريع بما يبدى فى أسباب حكمه ، وأن مهمته ليست مجرد مهمة قضائية ، وإنما هى مجموعة متشابكة لإحداها المهمة الاجتماعية .

### القاهرة في مساء ٢٠ أبريل ١٩٤١

سألت اليوم عن الحكم في القضية التي تحدثت عنها أمس ، هو التأييد وإلزام  
المستأنفين بمصاريف الاستئناف ، ثم بمائة قرش أتعاباً للحجامة !  
الحكم في صالحنا إذن والحمد لله :  
ولكنه لا يؤثر فيما كتبت ؛ إن انتقادي كله ما يزال مبرراً ، بل لعله قد  
ازداد بالحكم وضوحاً . . .

\* \* \*

أما الأتعاب ، أما قلتها ، فقد كدنا نألفها حتى أوشكت أن أنهى هذه اليومية  
أو هذه الملاحظة بغير عرض لها . ولو كان الخصوم فقراء يُعييهم أن يدفعوا أتعاباً  
محترمة لتقدم العذر بين يدي المحكمة ، بل لوجب الشناء عليها ، ولكنهم في  
الحقيقة أغنياء أغنياء ، فتى يرتفع مستوى الأتعاب في قضائنا الأهلي ؟  
أقسم لقد تولاني خجل شديد حين كنت أمام موكل اسباني اختار التقاضي  
أمام المحاكم الأهلية بعد معاهدة مونترو ، وكنا بصدد تصفية حكم صادر له ضد  
موظف كبير سابق ؛ كان المبلغ المحكوم به نحو ثمانين جنيهاً ، وكانت الأتعاب  
المحكوم بها جنيهاً واحداً ! . . هنا قال الرجل الأسباني بعريته المحطمة : « عيب  
جنيه واحد عشان راجل ! » ثم قال إن المحاكم المختلطة التي كان يرفع قضاياها إليها  
من قبل كانت تحكم في مثل هذه الدعوى عينها بعشرة جنيهاً أتعاباً ، ولم يستطع  
خصمه نفسه أن يمارى في صدق هذه الملاحظة .

\* \* \*

### القاهرة في ٢٠ أبريل ١٩٤٠

منذ عامين اثنين مات أستاذي الجليل الشيخ أحمد السكندري . للرجل في نفسى  
معزة ، وذكراه في نفسى تتجدد ، على الأقل في المناسبات .  
نبشت مذكراتي القديمة المهملة ، قرأت فيها ما يأتي :

القاهرة في ٢١ أبريل ١٩٤٨

شيئت بعد ظهر أمس المغفور له الأستاذ الشيخ أحمد السكندري عضو المجمع اللغوي . كان الفقيه أستاذاً لي وأنا تلميذ «بالسنة الثانية سادس» بالمدرسة الخديوية ، كنا نحس بقلوبنا الصغيرة أن الرجل أكبر منا كثيراً ، وأكبر من باقي المدرسين الموجودين بالمدرسة ، أكبر بعلمه ، فقد كان بينهم من يفوقه بعشرة أعوام أو أكثر ؛ كنا نحس ، بغير أن يتكلم ، أنه مضطهد وأن الخديوية ليست مكانه ، وهكذا كان ؛ كان مغضوباً عليه هو وزميله في التدريس والفضل ، الشيخ مصطفى العناني ، فأبعدا من دار العلوم إلى الخديوية . وعهد إليهما ، لا بالتدريس لفصول البكالوريا ، بل بالتدريس للفصول المبتدئة ؛ وهكذا كان من حظي أن أتلقى دروس العربية في السنة الأولى على العناني وفي السنة الثانية على السكندري .

كان الرجل فياضاً تضيق نفسه بنطاق البرنامج ، فيحدثنا أحاديث شتى في متنوع ميادين الثقافة العامة ، وما زلت أذكر كم تبسمت في نفسي عندما سمعته يقول لي : « إن بلادكم دمياط وعندكم البحر ، فاذهب وقف على شاطئه وصيح واخطب حتى تعتدل راؤك التي تنطقها غيناً أو لا تنطقها راءً مضبوطة ، فقد كان ديموستين الخطيب اليوناني الشهير لا يحسن النطق فأخذ نفسه بالمران على شاطئ البحر يخطب للهواء ويرفع صوته فوق ضجيج الموج حتى صار من أخطب الخطباء » ! .. لقد تبسمت لأنه رحمه الله عاش ومات وراؤه غين أو راء غير مضبوطة ! .. ربما لم تكن بلدكم قريبة من البحر ، وإن انتسب لعروس الأبيض المتوسط ! .. ولكن رأيت في الصيف الماضي على شاطئ رأس البر ، رأيت متكوماً في عباءة سوداء ومتمدداً على كرسي من القماش طويل في الكازينو القائم على اللسان بالمصيف ؛ وفاجأته ، فهب الشيخ واقفاً وأخذ يتحدث حديث الحافظ الواعي ، الملم أدق الإلمام بما يتحدث فيه من شئون ، وكان معي عراقى قدمته إليه هو المرحوم الأستاذ محمود السيد سكرتير المجلس النيابي والكاتب القصاص ، فظل يحدثه عن العراق جغرافياً كأنه زاره بنفسه — ولم يكن حتى ذلك الحين قد

زاره - وكأنه قد حفظ مواقعه وطابق بينها وبين مسمياتها القديمة؛ كان يتحدث حديثاً غريباً بالنسبة لي أنا الذي مكثت في العراق أكثر من سنة ، وكل حديثه من الكتب ومن كتابات الجغرافيين والمؤرخين ! ! . . وقال لي المرحوم وهو في مجلسه برأس البر : « لقد فرغت من كتاب جديد ثم هربت إلى هنا لأكتب مقدمته » ورأيت الأوراق في يده ، ولكنني لم أستطع أن أتلو منها شيئاً ، لأن خطه ، رحمه الله ، كان رديئاً جداً ، كان أردأ من خطي ! . .

ولقد سرت أمس في جنازته ؛ ذهبت قبل موعدها بنحو نصف الساعة ، فكان السرادق شديد الازدحام ، وجلست في أقرب مكان خالٍ يقع في أول المدخل ، وجاء الوزيران لطفى السيد وعبد العزيز فهمي فجلسا في كرسيين بجوارى ، وألح عليهما أخوه عمر السكندرى في أن ينتقلا إلى الداخل فأصرا على الإباء ؛ وسنحت لي فرصة التفرد في الرجلين : كان لطفى السيد ساهماً في التفكير مطرقاً إلى الأرض كأنما يفكر في النهاية ، وكان عبد العزيز فهمي كثير الكلام ، حتى لقد سألت أبا الفقيده عن مرضه والأطباء الذين عالجوه ، كأنما كان يستصعب المصاب ، وكأنما كان يحس - أو يريد أن يحس - بأن الموت جاء قبل أوانه ، وأن تمت تقصيراً من ناحية الأهل أو الأطباء ، ولكنني سمعت أبا الفقيده يقول : « كنا فاكربها شوية انفلوزا ، ولكننا عملنا كل حاجة » .

وحضر الدكتور طه حسين فأخليت له مكاني وجلس منفرداً ، إذ لم يكن إلى جواره كرسي خال . ثم سارت الجنازة ؛ كانت طويلة جداً ، وظلت محتفظة بطولها رغم امتداد الطريق ، لأن طلبة دار العلوم شأوا أن يدوروا ليعرجوا بالجناز ففسر أمام مدرسة دار العلوم ليهتفوا قائلين : « دار العلوم تحييكم يا فقيده الإسلام ، دار العلوم تحييكم يا فقيده العرب » .

وفي الطريق قال الدكتور طه : « كان أستاذك يا عبده ؟ » قلت : « نعم ، في السنة الثانية فصل سادس بالمدرسة الخديوية » ، قال : « نعم ، كان يضطهده هو والعناني المرحوم على بك عمر في ذلك الوقت » . وتكلم الدكتور طه عن

الفقيد فقال : « كان مظلوماً في العهود المختلفة ، أُعطي أقل مما يستحق ، هو نموذج نادر من النوع القديم من الدارسين الدائنين على الحفظ والاستيعاب والجد وكان رغم عدم إلمامه باللغات الأجنبية يجعل أخاه أو غيره يترجم له كل ما يكتبه المستشرقون حتى يكون Au Courant ، كان رجلاً طيباً » .

سار الدكتور طه المسافة كلها حتى مسجد السيدة زينب ومن ثم ركب سيارة من سيارات الأجرة إلى منزله بالزمالك « . ١ . ه .

\*\*\*

### الفاخرة في ٢٥ أبريل ١٩٤٠

أمور كثيرة أحسب أن الأوان قد آن لتحديدتها بيني وبين نفسي . آن لي أن أضع دستوراً يبين الحقوق والواجبات ، وينظم الصلات بين هذه الأنفس القريبة المتعارضة ، التي تسكن إقليماً واحداً يسمى « أنا » .

أقبل شخص لا أعرفه ، قدّمني إلى نفسه وقدمته إلى بطاقة من موظف حكومي يعرفني له قدم في الصحافة والسياسة ؛ وبدأ الزائر حديثه : إن ابن عمه من تلك الأسرة الطيبة بالحملة الكبرى ، إن أرضه مستغرقة بالاختصاصات والرهون وإياه قد لقي مشترياً لهذه الأرض يريد شراءها بعد تطهيرها من الحقوق ؛ وهو قد أنجز مساومة الدائنين جميعاً فنزلوا عن بعض ديونهم ، وبقي دائن واحد عرف من أبحاثه أنني محاميه ، وقد حاول التفاهم معه فاستغلق فهمه فيما يقول ؛ هو إذن يريد أن أقنع الرجل بما أقتنع أنا به ، وهو يضع الأمر هذا الوضع الواضح : إن الأرض مستغرقة بالحقوق ، وأن تشبّث الدائن بموقفه لن يضمن له استيفاء شيء ، فمن الخير أن يظفر بقيمة مهما تسكن . وأظهر أوراقاً تبين ما أشار إليه من استغراق ثم أخذ يشرح ويفيض ، وفي ختام حديثه قال : « ونحن إخوان ومستعدون لدفع ما تطلب من أنعاب » ! . . هنا ركبني شيطان ، فنسيت أن الرجل زائر ، وأنه يحمل إلى بطاقة رقيقة ممن يطمع في شفاعته عندي ؛ تجهّمت وسألته من يظنني



ومن أى الأنواع يحسب ذمتى ؟ تلعم الرجل وقال أليس هذا العمل مجهوداً ؟ وهل سينقدك الدائن مقابله ؟ قلت له ليس هذا من شأنك ، ولكنك قد أخطأت حين حسبت أن تؤثر فى الأتعاب ، وإن عليك أن تعتذر وتسحب كلمتك ! . . قال : « قد سحبتها » فكأنما انقضى كل شيء ، فعدت أصغى إليه ووعده أن أخطب موكلى ! . .

وانصرف الرجل ؛ سألت نفسى أى غضاضة فيما عرض ؟ إن الغضاضة أن يكون الأمر الذى يتحدث فيه الرجل عملاً عهد به الدائن إليك ؛ ولكن هذا الدين لا علم لك به ، فهو دين قديم قد نشأ قبل أن تكون محامياً ، وهذا الاختصاص قد أنجزه له محام مختلط ، وأنت لم تكن تعلم عنه شيئاً قبل أن يزورك هذا الزائر . إذن فالوضع الصحيح للسألة أن زائرُك هو الذى يوكلك ، وأن الدائن هو — فى هذا الخصوص — خصمك ! . . لا غضاضة إذن أن تقبض أتعاباً ، وأن تحاول ما استطعت أن تظفر بأحسن حل يوافق المدين ولو على حساب الدائن ! هذا أمر ؛ والأمر الثانى أن الرجل لم يكلفك شططاً : لم يطلب إليك أن تكذب الدائن ، لم يطلب إليك أن تفتيه فتيا مدخولة ، وإنما عهد إليك فى أن تقنع على ضوء ما تقنع به ، فلا غضاضة فى أن تقبل منه أتعاباً حتى لو كنت موكلًا من الدائن — لا من المدين — فى هذا الأمر بالذات ! . .

عجزت نفسى الدنيا عن أن تقنعنى بدليلها الثانى مجرد إقناع ، ولكنها أفلحت فى إقناعى بحجتها الأولى كل إقناع ؛ غير أن نجاحها ظل مجرد نجاح نظرى فقهى فى عاجزة وسبق عاجزة عن أن تعطى هذا الاقتناع نتيجة العملية ، سبق عاجزة عن أن تجعلنى أقول : « نعم » وأن تجعلنى أقبل هذه الأتعاب ! . .

حسن ؛ ولكن هل تحسب أيها الغر المسكين أن هذه الحنبلية الحديثة تجد من يصدق وجودها كالأفلاطونية الحديثة ؟ أقسم أن موكلك الدائن سيعتقد — إن تخاطبه فى الأمر — أنك صاحب مصلحة ؛ وأقسم أنك لن تجد من أصدقاك من يصدقك حين تنهى إليه هذه القصة ! فإذن قد انتويت أن تخاطب الرجل ؟

ولم ترفض هذه الوساطة التي لن تجلب لك خيراً وهي فيما تعتقد ستعود عليك بالظننة؟ إنك لا تستطيع أن تجيب!.. ولكنك لن تتخلي عن هذه الوساطة!.. إنك ما زلت أنت.. تضع نفسك مواضع الشبهات عالماً عامداً دون أن تفيد لنفسك شيئاً... تدافع عن هذه الشخصية السياسية أو العلمية أمام عدوها أو منافسها لتفقد عطف هذا العدو أو المنافس، فإذا جاء دوره دافعت عنه في غيبته أمام الشخصية الأولى لتفقد عطفها هي الأخرى.. ورأيك لنفسك وفي نفسك لأنك عندها فوق ظنون الناس وآرائهم... أنت الشيعي "عبد الحسَن" في نظر السُنَّة، وأنت السُنِّي الغالي في نظر الشيعة.. أنت المتعصب للشيء وضده.. أنت العدو للرجل وخصمه.. أنت مجمع المتناقضات ولكنك في الواقع من الأمور لست عدواً إلا للشيء واحد هو نفسك... أنت صانع الخصوم مبدئ الأصدقاء، أنت الواضع نفسه في مواضع الشبهات فلتتلقَ جزاءك العدل «ولتستهم ولا أجرَ لك»!..

\*\*\*

### الفاخرة في ٠٠ مايو ١٩٤٠

أقبل هذا الشيخ الشهم الوفي يدعو إلى شاي يقيمه المحامون توديعاً «للرئيس»... هل يعبر هذا التعبير إلا طراز الهلباوى؟ رئيس محكمة استئناف مصر قد بلغ سن التقاعد والنتيب السابق يدبر حفلاً لتكريمه.. أنقذت المهدة رسم الاشتراك نصف جنيه وأداه مثلي بعض زملاء... ولكن الأستاذ النتيب قد غادر القاعة وبدأ فريق آخر يعارض الفكرة ويعلن أنه يكره المحامين أن يكرموا محمود باشا فهمي يوسف لأنه كان يعارض في فسح باب النيابة والقضاء أمام أسرة المحاماة!..

لم أناقش صحة «التهام» ولكنني لم أرها تغير رأبي.. إن الرجل إن عارض فعن رأى وعصبية للقضاة... إنه كان يعلم أن يوم تقاعده وشيك الحلول فليس

يضير شخصه أن يملاً الحمامون كراسى النياحة والقضاء . إذن فللرجل رأى ، وهذا  
الرأى قد صوروه على ما رأينا في غيبة الهلباوى لا في حضرته . . فلم لا تتسع الصدور  
لتقبُّل الأفكار ولم لا يتسع الأفق أمامنا فنفهم وجهة نظر غيرنا ونقدر بواعثها ؟

\*\*\*

### القاهرة في ١٢ مايو ١٩٤٠

كنت اليوم في محكمة الأزبكية . . . بين القضايا التي نظرتها المحكمة دعوى  
رفعها نذل من خدم أحد المشارب المشهورة يطالب صاحب سيارة بتعويض عن  
إصابة أحدثها سائقه ؛ سأل القاضي محامى المدعى عن عناصر التعويض فقال : ثمانية  
جنيهات أجر الطبيب المعالج + خمسة جنيهات مرتب الشهر الذى تعطله المصاب  
خلال العلاج + خمسة عشر جنيهاً هى مقابل « الپوربوار » الذى كان خليقاً أن  
يقبضه من العملاء خلال ذلك الشهر ! . .

وشهدت بعد ذلك صديقاً من رادة هذا المشرب يعمل في بعض مصالح  
الحكومة بمرتب قدره ستة عشر جنيهاً ونصف جنيهه . . لم أملك نفسى عن أن  
أداعبه على أساس هذه الموازنة الناطقة بين مرتبه ، ودخل المدعى الذى يقوم على  
خدمته . . .

ليتنى أعرف رأى المحكمة في هذا التقدير ، فهى قد أرجأت النطق بحكمها  
إلى آخر الجلسة . . .

\*\*\*

### القاهرة في ١٥ مايو ١٩٤٠

مهنة العبودية والمذلة ، ومهنة المسئوليات الجسام في غير حرية . . أى مجد أجد  
اليوم فيك ؟

تهمة قتل خطأ قضت فيها محكمة تلا بالإدانة ، واستأنف التهم وعُهد إلى

بالدفاع عنه أمام دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة شبين الكوم . . الجلسة الأولى اليوم ، وقد عهد إلى بالقضية أمس الأول ، المتهم مطلق السراح ، قدّرت التأجيل ، ولكنني رأيت السفر بنفسى وقرأت القضية على سبيل الاحتياط . . استيقظت مبكراً لأستطيع أن أدرك قطار الساعة والثلث ، فكان على أن أغادر منزلى بالدق في وقت مبكر جداً واضطرت إلى أخذ تاكسى من أقرب محطة إلى ، وأدركت المحطة في الساعة والعاشر ويمت إلى مكتب البرق القائم فيها فأصدرت برقية إلى رئيس الجلسة قلت فيها إني أتمس - نعم بهذا اللفظ - حجز القضية حتى أصل المحكمة . . ووصل القطار في موعده بعد ساعتين ، وأخذت عربة أبلغتني المحكمة بعد ثلاث دقائق ووجدت الهيئة في استراحة ؛ سألت كاتب الجلسة عن القضية فقال إن رقمها ١٧ في الرول ، وإنها قد حكم فيها حضورياً بالتأييد ؛ استأذنت على الهيئة ودخلت فلقيتني لقاءً حسناً ، وسألت عن القضية فقال الرئيس أنها قد فصل فيها بتأييد الحكم حضورياً لأن المتهم حضر .

- ولكنني أرسلت برقية أرجو فيها حجز القضية ريثما أصل .

- إن البرقية وصلت وهي موجودة في الملف وتستطيع أن تعمل بها نقضاً .

- ومن أدرانا أن هذا الأمر سبب مقبول للنقض ؟ وكيف يكون موقف

الحامى حين يضطر إلى هذا المخرج كله في غير ضرورة ؟

- إن موعد الجلسة هو الساعة الثامنة .

- نعم ، ولكن الجلسة ما زالت مستمرة حتى الآن ، وها أنتم أولاء في

استراحة ، فكان من الممكن حجز القضية ريثما أحضر ، فإن انتهت القضايا

كلها قبل حضوري فقد لزمتمى الحجة .

- أنا متأسف ، ولا حيلة لي بعد نطق الحكم .

- لا أقل من أن تأذنوا بإثبات حضوري هنا بعد نظر القضية .

- كلا ، فقد انتهت القضية بصدور الحكم فيها ، ولا مسئولية عليك ما دامت

البرقية موجودة ، وما دام أن المتهم لم يقل لنا إن له محامياً وإنه يطلب انتظاره .

— ولكن البرقية لا تثبت أنى حضرت إلى شبين الكوم فعلا ، فلا أقدم إليكم ورقة أطلب فيها لإثبات هذا الحضور ، ولكم أن تسجلوا عليها ما تشاؤون ..  
— كلا .

— إذن أنا مضطر أن أبرق اليك بهذا .

وكان الرئيس قد استحضر فنجالة من القهوة اعتذرت عنها ، فنظر نظرة العتاب والتأثر ! فاحتسيت منها قليلا خلال الحديث ، ولما انتهى عندما تقدم يمت وجهي شطر مكتب البرق فأبرقت إلى رئيس الجلسة أسجل عليه حضوري ورفضه إثباته وأطلب إيداع البرقية في ملف الدعوى ، وأبرقت إلى وزير العدل أنهى إليه القصة . . . . . وعدت إلى حجرة المحامين بالمحكمة لا أكاد أجد نفسى من الألم الشديد الممض والمهم المختلف الألوان : ألم الضمير الذى يزعم أنى لم أؤد واجبي على وجهه ، ولست ادرى ماذا كنت أستطيع أن أفعل فوق ما فعلت ، وألم الكبراء من تصرف المحكمة أو تصرف رئيس الدائرة الذى يكشف استهتارا عجيبا بالمحامية ، أو بالمحامى على الأقل إن لم أقل بهما وبحقوق المتهم ، فإنى لا أرى عذرا يبرر صنيعه مطلقا ؛ لقد وصلته البرقية ، بداهة ، قبل أن يعقد جلسته ، وكان رقم القضية السابع عشر ، وكان عدد القضايا يناهز الثلاثين ، وقد بلغت المحكمة والدائرة لما تفرغ من قضاياها ففيم التعجل ؟ وفيم إهمال هذا الاتماس المتواضع ؟ إننى لأعرف قضاة تنتهى قضاياهم ولكنهم مع ذلك ينتظرون حضور الدفاع فى غرفة المداولة ويشغلون أنفسهم خلال ذلك بقراءة بعض القضايا المحجوزة للحكم . . . . . وإننى لا أعرف أن محكمة أهملت مثل هذه البرقية من قبل . . . بل إن أقل تصرف دأبت المحاكم عليه هو حجز القضايا للحكم مع مذكرات إذا لم يحضر المحامى أو إذا هى اضطرت إلى نظر القضية قبل حضوره . . .

ولكن هيئة اليوم قد نظرت القضية وقد كان لها أن تؤجل النطق بالحكم إلى حين مع السماح بتقديم مذكرات خصوصا أن المتهم غير محبوس فإن الحكم الابتدائى إنما قضى بتفريمه عشرين جنيا ؛ بل كان للمحكمة أن تؤجل النطق بالحكم

إلى آخر الجلسة فإذا وصلت والجلسة قائمة استطعت أن أترافع ولم يفتنى شيء ! . .  
ولكنها سمعت التلخيص ونطقت بالحكم فوراً وللمتهم محامٍ قد قطع نومه وحمل  
العبارة في هذا الطريق المرهق ليصل وينحني ويؤدى واجبه ويضع عن نفسه  
مسئولته ! . .

مهنة العبودية والمذلة . . مهنة المسؤولية في غير حرية . . أى مجد أجد اليوم فيك ؟

\* \* \*

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ! . . هكذا أسماك كوكب لامع في سمائك ،  
هكذا ناداك مصطفى مرعى وهو يقدم بين يديك كتابه عن المسؤولية المدنية بهذه  
العبارة الكريمة :

« إلى المحاماة ، مهنة الكرامة والكفاح والمجد : ذكرى أيام كريمة بين  
رفقة أعزاء » .

كانت حنين القاضى إلى عهده المترافع ، كانت تحية الوسام الأخضر للروب  
الأسود . . .

ولكن موقعة اليوم ما بالها قد أنجحت عن انكسارك وكشفت ذلتك وفضحت  
ضعفك ؟ ما بال ردائك قد مُزقت مهابته وما بال هذا الوسام قد كبر عليه الاعتراف  
بمحض وجودك ؟

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ؟

كلا ! إن هذا الثوب فضفاض ، إنه من شدة اتساعه يثبت أنه ثوب مخلوق  
غيرك . . . حسبك أن تُردى إلى القناعة ، حسبك من الاسم ثلثه ، حسبك  
منه هذا اللفظ الفذ وحده . . مهنة الكفاح والكفاح فقط . . . وليس الكفاح  
كله كريماً . . . وليس المجد يحظ الكفاح دائماً . . .

\* \* \*

القاهرة في ١٦ مايو ١٩٤٠

أنا منذ اليوم محامٍ شرعى ! . .

ما فكرت أن أكونه يوماً ولكن هأنذا قد صرته . . .  
وكنت اعتزمت يوماً أن أزاول المحاماة المختلطة ، ولكن ذلك الذى اعتزمته  
حين ظفرت بإجازة البكالوريا لم يتحقق ومن المؤكد ، بإذن الله ، أنه لن يتحقق .  
ما أشد ما تلهو الأقدار بنا وتهزأ الأحداث ! . . كان اتجاهى الذى أقره أبى  
حين فرغت من الدراسة القانونية أن أنطلق إلى فرنسا فأنال إجازة القانون منها ثم  
أعود إلى وطنى فأزاول المحاماة المختلطة ، ولكن ترددى المضحك عدل بى عن هذا  
الطريق ، وكان لا بد لى يتم همهم القدر وتُسْتَوَى صورة التناقض والمفارقة  
وتنقلب أوضاع الأمور ، كان لا بد من أن يتربص بى الزمن إلى اليوم حيث تقرر  
لجنة قبول المحامين الشرعيين درج اسمى فى جدول المحامين تحت التمرين ! . . .  
كان البرلمان ينظر مشروع قانون لتنظيم مهنة المحاماة الشرعية ورأيت بين  
مواده مادة تَقْصِرُ حق مزاوتها على المتخرجين فى كلية الشريعة بالأزهر الشريف ؛  
إذن فالبدارَ البدارَ قبل أن يمسى المشروع قانوناً ، وهذه رخصة لم لا نفيذ منها  
قبل ألا تكون ؟ ومن يدرى ؟ لعل خصومة أهلية تكون فى مكتبك أن تُسَلِّمَكَ  
إلى خصومة شرعية . . .

وسألت عن إجراءات الطلب : قالوا شهادة من موظفين من عمال الدولة مرتب  
كل منهما لا يقل فى الشهر الواحد عن عشرة جنيهات (!) بأنك حسن السير  
والسلوك وبأنك لم تدخل خدمة الحكومة المصرية من قبل وبأنك مقيم بالديار  
المصرية (!) ثم إجازة الليسانس ! . . .  
قلت ولكنى محام أهلى وهذه الصفة تفيد ضرورة أنى نلت ليسانس الحقوق ! . . .  
قالوا هكذا اجراء اتنا . . .

استسلمت ، وللمرة الأولى أخذت فى البحث عن هذه الإجازة ، والحق أنى  
لم أعرف لها مستقراً وانتهيت إلى السؤال عنها فى كلية الحقوق فإذا بها ثابوية فيها  
لم تتحرك فسجبتها ثم أخذت فى تدبير الطلبات الأخرى ولم أستطع إلا أن أعبط  
موظفى الدولة وأرثى لمحامى الدولة فإن شهادة اثنين من أولئك الموظفين الذين تُظَلِّمهم

الدرجة الثامنة أو السابعة بظلمها الوارف المديد تغنى حيث لا تغنى شهادة نقابة المحامين الأهلين كلها على جلال قدرها وقدر نقبائها وأعضاء مجالسها . . .

\* \* \*

أصبحت إذن محامياً شرعياً ، وقد أدت الاشتراك فترتب لى حق الحصول على مجلة النقابة . . . وأخذت أقلب الأعداد فاسترعى نظرى للوهلة الأولى محاولة تقليد مجلة « المحاماة » وقد أَرْضَى هذا كبريأى المهنى ولكنى لم أسترح إليه فإنى أكره التقليد ، أكرهه لنفسى ولغيرى . المرء المقلد هو عندى امرؤ ممسوخ ، قد مسح شخصيته وألغى وجوده واقتسر طبيعته على أن تنحرف عن جادتها ، وهو فى الوقت عينه مبدد يستبدل بحياة نسخة أو تمثلاً لحياة أخرى . وهذه الحياة التى بددها ليست ملكه وحده ، إنها ملك الجماعة وملك الوطن . . !

وأبعدت فى القراءة نوعاً فإذا البحث الافتتاحى منطوق على كثير من الأخطاء اللغوية وإذا صاحبه غير كفؤ لموضوعه : إنه محام شرعى لم يجد فى الفقه ما يعنيه عن الكلام فى « المحاماة قديماً وحديثاً » وأنه كيعرض لمركز المحامى عند الرومان ، وإنه ليندكر أن الملك أنطيموس أصدر قانوناً سَوَّى به بين رجال المحاماة ورجال الجيش لأنه أدرك « أن لافرق بين من يحم ( كذا ) الذمار ويصد عن البلاد غوائل العدو وبين المحامين الذين يدافعون عن المظلومين ويستردون إليهم حقوقهم » . . ! نعم ، ولكن المحامين فيما يظهر ليس من عملهم أن يحموا ذمار اللغة العربية ولو كانوا محامين شرعيين وهكذا اغتيلت ياء « يحمى » ظناً أنها مجزومة بـ « من » السابقة عليها ! . . وهكذا حلت الياء محل الألف فى فعل « بدا » مرتين فى ذلك المقال ، وهكذا أدالت الذال الرشيقة لنفسها من الظاء الغليظة فى كلمة « الحظر » بمعنى المنع ! .. أخطاء أشبه بأخطاء الإملاء فهل الأمر كذلك ؟ هل عميد الباحث إلى إملاء بجمته على كاتب ضعيف فكان الخطأ المذكور ؟ حتى هذا الفرض لا يمنع الانتقاد فقد كان على مصصح المجلة أن يؤدي عمله ، أن « يصحح » . .

\* \* \*



كفى ولننتقل إلى أحكام المحاكم :

أخذ نظري في العدد الثاني قرار صادر عن هيئة التصرفات الابتدائية يحمل تاريخ ١١ يونية ١٩٣٩ . في هذا القرار الذي أيد استثنائياً ذوق قضائي جميل وتصرف فقهي حسن .

وقف المرحوم محمد عزيز هيراتي الشهير بالهندي بعض أعيانه وشرط في وقفه خمسين جنيهاً مصرياً تصرف سنوياً من ريع الوقف لجمعية مؤساسة العميان الكائن من كزها بالزيتون ؛ ولكن هذه الجمعية قد انفضت في عام ١٩٣٤ وحل محلها بالاتفاق معها « الجمعية المصرية لرعاية العميان » وتسلمت جميع من كانت الجمعية القديمة ترعاهم كما تسلمت معهدها الكائن بالزيتون وأدواته ونهضت مكانها فعلاً في أعمالها وأغراضها ، ولكن المستحقين في وقف الهندي قد أبوا عليها أن تستولى على الحصة المرصودة في الوقف لجمعية مؤساسة العميان فتقدم معالي الأستاذ النقراشي باشا بوصفه رئيساً للجمعية الجديدة إلى هيئة التصرفات الشرعية بمحكمة مصر الابتدائية يطلب منها الإذن بصرف المبالغ المستحقة إلى جمعيته . أجابته الهيئة إلى ما طلب وقالت بين أسبابها ما يأتي :

« ومن حيث أن الواقفين الذين يقفون على الجمعيات يقفون في الواقع على جهات البر التي تباشرها تلك الجمعيات لأن الجمعية باعتبارها أشخاصاً مجتمعين غير معينين لا معنى للوقف عليهم وليسوا جهة من جهات البر التي يقصدها الواقفون وإنما جهة البر هي الأعمال التي تقوم بها من إدارة ملاجئ أو مدارس أو توزيع صدقات أو مواساة طائفة من الناس المحتاجين للمواساة ، واختيار الجمعية لجعل الوقف باسمها إنما هو كاختيار من يعهد إليه الواقف بتنفيذ وقفه . . . وليس الحال فيها كالحال في الوقف على مسجد معين أو حوض معين قد يكون مقصوداً للواقف فيه تعيين تلك الجهة نفسها مصرفاً لوقفه لا مجرد ما تؤديه من بر . - ومن حيث أنه ظاهر مع هذا أيضاً أن الجمعيات في النظم الحديثة إنما هي أشخاص معنوية تقوم بعمل

معين ويمثلها رؤساؤها أو بعض أعضائها حسب نظامها ولا تتغير شخصيتها بتغير من يمثلها . . . » .

أما الهيئة الاستئنافية فقد أيدت القرار ولكنها أضافت إلى أسبابه « أن المنصوص عليه شرعاً أن للقاضي أن يصرف ما هو موقوف على المسجد أو الحوض إلى مسجد آخر أو حوض آخر إذا تخرّب ولا يُحتاج إليه لتفرّق الناس عنه ، ولا فرق بين الموقوف على المسجد أو الحوض والموقوف على جهة خيرية تعذر الصرف عليها في أن للقاضي أن يأذن بالصرف إلى جهة أخرى » .

أعجبنى هذا القياس الأخير المختصر وبداءى - على قلة إحاطتى بهذه البحوث الشرعية - قياساً معقولاً وفاصلاً وأعجبنى أن تحتاط الهيئة الاستئنافية فلا تجعل تأييد القرار مطلقاً بغير أسباب حتى لا يؤخذ من ذلك أنها توافق على ما جاء في القرار الابتدائى بشأن الوقف على المسجد والحوض .

هذا هو الذوق القضائى الحسن والاستدلال الفقهى المحقق للمصلحة الاجتماعية المرسلة والتدقيق القضائى فى تسييب الأحكام .

\*\*\*

### الفاخرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٠

فى أهرام اليوم فقرات من حكم أصدرته الدائرة المدنية لمحكمة النقض والابرار . هذا الحكم قد أعلن أن الإكراه البدنى الذى جعله المشرع جزاء للمحكوم عليه فى عقوبة بغرامة مالية لم يوفها ، وجعل المشرع حده الأقصى ثلاثة أشهر لا تزيد ، هذا الإكراه قد أعلن حكم النقض أن ذمة المحكوم عليه لا تبرا بتفنيده براءة نهائية ذلك أن مقدار الغرامة الذى تقابله مدة الإكراه المذكورة لا تبلغ تسعة جنهيات باعتبار عشرين قرشاً عن الأيام الثلاثة الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك ، فإن كانت الغرامة المحكوم بها على المتهم فوق المبلغ المذكور فإن للدولة أن تتنبعه فى أمواله تستأدى ما تسبق من الغرامة بعد خصم هذه الجنهيات التسع التى تقابل

أقصى مدة للاكراه البدني طبقاً « لتسعيرة » قانون تحقيق الجنايات ! . .  
هذا هو المبدأ الذي أعلنته محكمة النقض على خلاف ما قضت به محكمة  
استئناف أسيوط من أن الاكراه البدني ثلاثة أشهر تقوم مقام الغرامة كلها  
وتجيبها ولو كانت ألفاً من الجنيهات أو فوق ذلك .

ليس المبدأ القانوني هو وحده الذي استرعى اهتمامي وإنما استرعاه كذلك أسلوب  
المحكمة . . إنني أعتبط بنقائه وصحته وسلامة هذه العبارات الواردة في الحكم :

« وليس من شك في أن الأخذ بما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يؤدي إلى  
نتائج مزعجة بتسوية حال من وقعت منهم جرائم خطيرة استوجبت الحكم بغرامة  
فادحة بمن وقعت منهم جرائم هينة يتساق حساب مقاديرها مع حد الحبس المقدر  
للاكراه البدني وهو ما يتنزه عنه كل تشريع » .

إن الضد يظهر حسنه الضد . . ونحن حتى الآن نقرأ في بعض الأحكام لغة  
لا تليق بعصرنا مطلقاً . . نحن إلى الآن نصطدم بهذا التعبير الذي لا أدري وجهه :

« وحيث أن المحكمة ترى معرفة هل الدائن بتنفيذ تعهده من عدمه » .

« من عدمه » هذه تطل برأسها الزنجي العجيب حتى بين سطور ناصعة من  
قانون سليم أحياناً .

« من عدمه » وأخواتها أسرة آن أن تطارد وأن تلزم الإقامة في دواوين  
المساحة والصيافة حتى يأذن الله بانقضائها منها أيضاً فتبرأ منها اللغة والأوراق  
براءة كاملة .

\*\*\*

### الفاهرة في أول يونيو ١٩٤٠

كتبت وأودعت ، منذ أيام ، مذكرتي في قضية أرض مصلحة الأملاك .  
القد استهللتها بقولي :

« للمدعى طلبات أصلية وأخرى احتياطية . . . ولكن للمصلحة العامة رجاء

نضعه بين يدي القضاء نلتمس تحقيقه مهما يكن الحكم الذي يصدر في الدعوى :  
ذلك هو أن تعلن الهيئة الموقرة رأيها في هذا التصرف الذي صدر عن مصلحة  
الأملاك وكان الباعث لهذا النزاع ؛ لقد أتيح للسلطة القضائية مكان سامٍ منيع  
لا تهبط منه الأحكام في الخصومات بحسب وإنما يهبط منه أيضاً الكليم الطيب ،  
تهبط منه الموعظة الحسنة ، تهبط منه الإشارة الهادئة الحكيمة درساً لمن يُثبتون  
بتصرفاتهم افتقارهم إلى الدروس .

ومن هذا المكان العالى أيضاً يساق التوجيه للمشرع حين يرى مطبقو التشريع  
نقصه أو غموضه ، ومن هذا المكان العالى أيضاً يُرَجَى التنبيه إلى السلطة التنفيذية  
عسى أن تصحح بوسائلها الخاصة ما لا يستطيع القضاء تصحيحه .

ولتاريخ القضاء في مصر أن يفخر بما سجّل من سوابق في هذا الشأن :  
أعلنت بعض أحكامه أن في باب التزوير نقصاً لا يسمح بعقاب من يستحقون العقاب  
لأفعال تتصل بالكذب في عقود الزواج فبادر المشرع إلى ملء هذا الفراغ .

ونبّهت بعض أسبابه إلى قصور القانون المدني الذي لا يعرف المسؤولية الشيعية  
عن انصاف العمال الذين يصابون بغير خطأ من مخدومهم فخفّ المشرع إلى  
تكملة نقصه .

وإلى وحي القضاء انصاعت الحكومة فاستصدرت العفو الجزئي بالقياس إلى  
بعض الأحكام .

ثم قلت بعد استعراض الوقائع :

« هذه هي الوقائع مظلمة محزنة قد كشفت لنا تصرفاً شاذاً لا مبرر له ولا عذر  
يُعتذر به عنه ، فلننتقل من هذه الوقائع إلى مناقشة هذه التُّسكّاة القانونية التي  
اتكأت عليها المصلحة في تصرفها حاسبةً أنها تنجها من نتائج العقد ، هذا هو  
قولها إن البيع تم على مقتضى أحكام لأئحة ١٨٦٦ ؛ فإذا تقول هذه اللائحة ؟ إنها  
تقرر أن للمصلحة أو لوزارة المالية الحق في قبول أو رفض أي عطاء . إذن فلنناقش  
هذا الشرط لنرى هل هو شرط مشروع واجب الاحترام أو أنه غير ذلك ، ثم

الترى — إذا سلمنا جدلاً بوجوب احترامه — كيف يكون تطبيقه .  
إن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إرادياً كان شرطاً باطلاً يبطل وحده وينفذ  
العقد ، وإذا اعتبر شرطاً في عقد من عقود الإذعان وجب أن نهتدى في فهمه  
وتطبيقه بقول الأستاذ سالى :

« إن تفسير العقد الإذاعى وتحديد الالتزامات التى يولدها يجب أن يكون فى  
ظل هذه الاعتبارات ، فيفسر العقد كما يفسر القانون ، لا باعتبار أنه وليد إرادة  
الأفراد فنُسنَى بتفسير هذه الإرادة ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع  
الأفراد الذين يخضعون له ، فنطبق هذا القانون التعاقدى تطبيقاً يراعى فيه مقتضيات  
العدالة وحسن النية ، وننظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التى وضع  
لتنظيمها » . ( نظرية العقد للأستاذ السهورى بك ص ٢٨٤ ) .

ولا نزاع أن مقتضيات العدالة وحسن النية تقضى باحترام نتيجة المزاو وتمنع  
نزع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن ، وبدون طرحها مرة أخرى  
فى المزاو ، لمزاو آخر رفض الشراء أولاً بنصف هذا الثمن ، وكان للمدعى الفضل  
فى إبلاغ قيمة الأرض إلى ما بلغته ؛ فإن استبعدنا فكرة العقد وقلنا إنا أمام  
قانون من القوانين ، وجب أن نطبق القاعدة المتقدمة من باب أولى ، وهذا هو  
الأستاذ سالى يقول إن العقد يجب أن يفسر كما يفسر القانون ، أى أن من المسلم  
به تفسير القانون فى ضوء الاعتبارات التى ذكرها فى عبارته المقتبسة آنفاً ؛  
والأستاذ Jèze من أئمة القانون العام يقرر أن السلطة العامة تخرق قواعد المزاو  
إن هى عقدت صفقة بالممارسة دون سبب قوى جدى تبرر به رفضها الموافقة على  
نتيجة المزاو .

.....

« والواقع أن التأمل فى بنود اللائحة التى تستند إليها المصلحة يسقط دفاعها  
فإن البنود المذكورة — فضلاً عن أن تفسيرها يجب أن يكون على ضوء اعتبارات  
العدالة والمصلحة العامة وحسن النية التى ذكرها « سالى » ، وكل هذه العوامل

تقضى باحترام حق المدعى واحترام حجية المزداد، واحترام كرامة اللجان الحكومية ووصون أوقاتها وأوقات المتزايدين عن العيب، إذ لا معنى لإجراء مزاد تعترم إهمال نتيجته فيما بعد — نقول أن بنود اللائحة، فضلاً عما تقدم بيانه، يجب أن تؤخذ باعتبارها وحدة لا تتجزأ، ونحن نقرأ من بين أحكامها المادة ١٥ التي تجرى هكذا: «تقل جلسات المزداد بموجب محاضر تعمل بمعرفة قومسيون البيوع ولا تقبل أية زيادة بعد قفل جلسة المزداد، لا بالمديريات أو المحافظات ولا بنظارة المالية» ومعنى هذا أن اللائحة افترضت لقرار إرساء المزداد حجية احترامتها، حتى نضحت في سبيلها بالصلحة المادية للخزانة العامة، ورفضت تقديم أى زيادة.

والمادة ١٣ قضت بإجراء القرعة بين المتزايدين الذين يعرضون سعراً واحداً — في حالة المظاريف كما هو المعقول — وهذا يبين حرص المشرع على تحقيق العدالة والمساواة بين المتزايدين، ويُظهر أن تفضيل أحدهما على الآخر لا يجوز تركه لهوى الصلحة فيحكم فيه الحظ والافتراء! .  
ثم قلت في ختام المذكرة:

في غرفة حضرة صاحب العزة مستشار التحضير علقت لوحة نقشت عليها هذه الآية الكريمة: «يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود» .  
لسنا نملك إلا أن نتوجه بهذا الأمر الإلهي إلى الحكومة المهيمنة على القانون والراعية للعدل والكافلة للحقوق والمذكّرة بالعهد والنادبة إلى الوفاء بالعقود؛ إن القدوة في الخير والشر تهبط من أعلى إلى أسفل، فلتحرص الحكومة على أن تضرب للمحكومين مثلاً طيباً . ولئن تجاوزها الصواب ويفسّتها أن تضرب هذا المثل، فإن فوقها قضاءً من حقه ومن واجبه أن يقول لها: إنك أخطأت، وإنني أراك مرغمةً إلى الصواب، وإنك اعوججت، وهذا دوري لأقوم الاعوجاج . وهذا هو العدل» .

هذه أجزاء قليلة من مذكرتي، فإذا قال الحكم بشأنها؟ إنه لم يذهب مذهبنا لافي الرأي ولا في التوسع، وقد استعرض بعض ما قلنا ورد على النحو الآتي:

« وحيث أن مشار النزاع في الدعوى أن الشرط الوارد في قأمة المزاد من أن للمصلحة الحق في قبول أو رفض أى عطاء هو شرط مشروع واجب الاحترام من عدمه .

وحيث أن وكيل المدعى أورد في مذكرته ص ٦ أن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إرادياً كان شرطاً باطلاً يبطل وحده وينفذ العقد ، وإذا اعتبر شرطاً في عقد من عقود الإذعان فواجب تفسيره لا باعتبار أنه وليد إرادة الأفراد ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع الأفراد الذين يخضعون له ، فيراعى فيه مقتضيات العدالة وحسن النية ، وينظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التي وضع لتنظيمها ، وأن المقتضيات المذكورة وحسن النية تقضى باحترام المزاد وتمتع من نزع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن لمزايد آخر كان قد رفض الشراء .

.....

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الشرط الوارد في قأمة المزاد هو شرط صحيح مشروع ليس فيه مخالفة للقانون وليس هو شرطاً إرادياً فيبطل وينفذ العقد ، وإنما هو عقد احتفظ فيه البائع ، وهو أحد طرفيه ، بشرط خيار القبول أو الرفض بغير أن يقيده نفسه بأى قيد ، فله أن يستعمل حقه في الرفض في أى وقت شاء ، وقد كان واجباً على المدعى إذا كان يخشى تمسك المصلحة بهذا الشرط أن يقتضى منها قبولاً صريحاً ، وأن يكون هذا القبول متضمناً تنازلها عن خيار القبول ، وهو ما لم يحصل .

كان الموكل قد اطلع على هذه المذكرات حين أرسلتها لتعلن إلى خصمه بواسطة المحضرين ، فأرسل يشكر ويثنى على « النتيجة » المقدمة منى للمحكمة ! .. النتيجة ، فهذا أحد المعانى لكلمة Conclusion الفرنسية ولهذا الكلمة الفرنسية معنى آخر هو المذكرة ! .. ولقد عرفت فيما بعد أن هذا اللفظ كان لغة الجليل الماضى من المحامين ! ..

صدر الحكم فلم أر من الرجل جحوداً ، بل رأيتهُ يُقبل على مكثي ويسلطني على الاستئناف إن نصحته به أمته وإلا طويته . . . قلت للرجل إنه صاحب حق لا شك فيه ، ولكن الحق قد يصطدم مع القانون ، وهذه الأسباب التي اعتمدها الدائرة السابعة بمحكمة مصر قد تعتمدها محكمة الاستئناف ، خصوصاً أني اطلعت على حكم للنقض لم يصدر في هذا الشأن وإنما صدر في خصومة بين أفراد وأفراد ، شهراً الأول مزاد تأجير أطيانهم فرسا على الآخرين ، ولكن الملاك رفضوا التأجير متعللين بما قالوا في إعلان المزاد من أن لهم الحق في رفض أو قبول أى عطاء بدون إبداء الأسباب ! . . كان الرجل يسمع فيرضى عقله ويكره شعوره ، فإنه يتشوق إلى أن يسمع منى عبارة التأميل ليبادر إلى الاستئناف ؛ ولكني لا أقبل أن أحمل ذمتي هذا الحمل رغم شدة ميلى في الواقع إلى إجراء الاستئناف ، فقد كان ميلاً يستند إلى أكثر من باعث : يستند إلى ما تبينته من شذوذ التصرف نفسه ، ويستند إلى لذة البحث القانونى والرغبة في المغامرة لمعرفة رأى القضاء الأعلى ، كما يستند إلى العطف على الرجل وهو المظلوم في موقفه من خصومه ، والكيس الطريف في موقفه من محاميه .

ولم أكد أسمع منه أن خصمه الذى اشترى الأرض بدلا منه يبغي أن يصالحه حتى سمعت صوتي يعلو ليفطى على أصوات التردد ومغريات الاستئناف ، سمعت صوتي يعلو ويقول : « خلاص ! وإن الصلح الأعرج خير من القضية الكاسية . . الكاسية ، فما بالك . . ؟ » .

لست أدري لماذا تستبقي الأمثال والحكم كل هذا التأثير حتى في توجيه تصرفاتنا ؟ لقد استوضح الرجل معنى هذا المثل فشرحت له أصله الفرنسى وترجمته العربية ، فاقنع وذهب « ليعرج » على خصومه أو مصالحيه !



### القاهرة في مساء ٤ يونيه ١٩٤٠

في غرفة المحامين بمحكمة عابدين الأهلية — ويجب أن أضيف هذه الصفة الأخيرة منذ أن ازدوجت شخصيتي فأصبحت محامياً شرعياً وأهلياً في آن واحد — دارت الأحاديث بين المحامين المنتظرين كما يجب أن تدور . . . وانتقل المحامون انتقالاً طبيعياً إلى الكلام في القضاة . . . أليس أصدقُ حكم على القاضي ، كما قال أحمد بك حلمي وكيل محكمة مصر ذات يوم ، هو حكم المحامي ؟

انطلق الزملاء يروون من مواقفهم ونواديرهم : عرض اسم (م . و) وهو اليوم في المعاش ؛ كان فيما قال المتحدثون حسن التقدير ولكنه كان مولعاً بالسرعة ولعاً غربياً : ولى قضاء كفر الشيخ وكان يسكن القاهرة فلا يلم بمحكمته إلا في منتصف العاشرة ، ثم هو حريص على أن يغادرها أسرع ما يستطيع في سيارة تقله إلى طنطا عوضاً عن انتظار قطار شرين البطيء . . .

نظر ذات يوم دعوى مدنية محالة إلى التحقيق ؛ أمر الحاجب أن ينادى الشهود فإذا شهود المدعى نحو عشرة نفر وإذا شهود خصمه مثل ذلك . . . أسقط في يد القاضي العَجَل وتصفح أوراق القضية فإذا موضوعها مطالبة بمائة قرش صاغ! .. لم يضع القاضي وقتاً واستدنى المدعى إليه فعرض عليه أن يتنازل عن دعواه لقاء خمسين قرشاً وقبل الرجلُ فأنقدها إياه من جيبه الخاص واشترى رأسه بهذه القروش الخمسين . . .

هو صلح قضائي ولكن من نوع جديد . . .

\*\*\*

### القاهرة في ٤ يونيه ١٩٤٠

في حوادث إصابات السيارات ينتقل مهندس ميكانيكي لفحص السيارة ويجرر تقريراً بحالتها يضم إلى ملف القضية . . .

هكذا جرى العمل . ولكن الذى لاحظته فى جميع ما عرض على من قضايا القاهرة أن هذا التقرير يكتب بالإنجليزية . . . فما السر فى هذا ؟ إن الموظف إنجليزى . . . ولكن ما السر فى هذا أيضاً ؟

إنه ليس شذوذاً سياسياً فقط ولكنه شذوذ قضائى أيضاً فإن القاعدة الثابتة فى المحاكم الأهلية هى أن جميع أوراق المرافعات يجب أن تكون باللغة العربية وما يكون منها بلغة أجنبية يجب ترجمته . . . ومن المحقق أن بعض قضائنا وبعض محاميننا لا يتقنون الإنجليزية . . . ولكن هذه التقارير لا تترجم . . . أو أنا على الأقل قد رأيت ملفات كثيرة خالية من الترجمة .  
آن الأوان للقضاء على هذا الشذوذ !

\*\*\*

### القاهرة فى مساء ٨ يونيو ١٩٤٠

هومت ، وظننت النوم من عيني جد قريب ؛ أسامت نفسى لمضجعى ، ولكن النوم أسلم للريح ساقيه . . .

فزعت إلى هذه المذكرات . . . أحسست كأنّ أوراقها البيض تطالب بحق وتستأدى واجباً . . . أحسست كأنها تذكر بدّين وتلوم وتعيب . . . أ كثير على عامل المصعد أن يظفر منك بسطور توافه ؟ إن موته قد أحزنك ، وإنك لتنسأه لتعود فتذكره كلما دخلت دولا ب المصعد فى طريقك إلى مكتبك . . . فما لك تكذب نفسك حين تغفل تقييد خاطر يلتصق بعملك وبمكتبك ؟

ذهب كأنما تحطّفه الموت ؛ انقطع عن العمل أياماً ثم أقبل وقيل برىء ، وأصعدك إلى مكتبك وأنت تسأله عن صحته فيجيب « الحمد لله » منكسر الطرف من مرض ، وكان دائماً منكسر الطرف من أدب . ثم انقطع أياماً وأخرى وسألت عنه فنبئت أنه هلك ! . . .

إذن فقد مضى إلى هذه الغاية التى تؤمن بها وترهبها وتكرهها لنفسك

ولغيرك . . . وإنه لشاب ما أحسبه تنصّف الحلقة الرابعة ، وإن له لزوجاً وبنين . . .  
وإنه قد سلخ ما سلخ من الحياة في العمل الدائب ، في هذه الحركة الآلية يدلّل هذا  
المصعد الشرس الحرون . . . كنت تسافر فتراه آخر من ترى ، وكنت تؤوب  
فتراه أول من ترى . . . تغادر المكتب في الصيف فإذا عدت في بعض أيام المهجير  
وجدته ، وإذا استأنفت راحتك ثم قطعتها من جديد وجدته في مكانه . . . وفي الشتاء  
تحد برودة الليل وتهبط من مكتبك في العاشرة أو نحوها فتجده مكوّمًا في صندوق  
المصعد يجمع في جلسته بين التأهب لأداء الواجب والفرار من سعار البرودة . . .  
قامت العمارة قبل أن يولد . . . وجعل فيها هذا المصعد الهرم ، هذا الشيخ  
المتصاني المدلّل ، وقد مضى عامله كما تمضى ملايين البشر والبيت قائم والمصعد  
يرتق ويهبط ويحسج ولكنه لا يموت . . . تتداول أرضه أوف الأقدام يلتمس  
بعضها الحصومة في مكتب من مكاتب المحامين وينشد بعضها البرء في عيادة من  
عيادات الأطباء ويسعى بعضها إلى ما يعرف الله أو ينكر ، ثم تمضى هذه الأقدام  
لتضرب في الأرض وتبلغ نهاية الشوط في هذا اليوم أو غده . . . والأحجار قائمة  
لا تزول والصخر ثابت لا يريم . . . والمصعد يهرم لتتنحله الشباب يدُ صانع من هؤلاء  
الصناع الذين يصلحون ويعملون في انتظار أن يلم الدور بهم فيمضوا عن الحياة  
في سكون . . .

يا عامل المصعد يرحمك الله . . .

ويأيتها المحامى . . . إنه لدور غير سعيد هذا الذى تلقاه . . . وإنه لافتتاح كئيب

لعملك اليومى . . .

\*\*\*

### الفاخرة في صباح ١٥ يولية ١٩٤٢

أنا عائد من المحكمة التجارية الجزئية ، كانت قضيتى الأولى ؛ دخل القاضى  
وجلس فما لبث أن طلب من الحاجب أن ينادى « الراجل اللى من غير كرافات

ده» وأشار إلى القعد الثاني فأقبل عليه كهل في نحو الخامسة والأربعين؛ سأله القاضي ما عمله فقال كاتب محام، فاستفسر «عند من من حضرات المحامين؟» فقال إنه يعمل وحده! قال القاضي: إذن لست كاتب محام ولكنك كاتب عمومي! ثم طرده قائلاً: اخرج وإلا حبستك أربعاً وعشرين ساعة أو ستة أشهر ثم نهره وقال للحاجب: إياك أن تدخله هنا مرة أخرى «ولاً ابق دخله يمكن رزقه كثير!». جميلة من القاضي وليتهم كلهم يصنعون!.. ولكن المهم ليس قاعة الجلسة، إن المهم هو أقلام الكتاب، بل لعل الأهم هو مكاتب حضرات المحامين أنفسهم!.. حضرات المحامين الذين يفسحون صدورهم لهذه الطبقة بل يحملون عليها عمادهم الأول في العمل!..

أيها القاضي لقد كنت محامياً فهل عانيتَ من هذه الطائفة وهذا «النظام»؟ إن كنت أردت وجه المحامين بعملك فهي مظاهرة لا أكثر ولكن ثق أن إصلاح الطائفة لن يكون من خارجها، إنه لن يكون إلا من الداخل، لن يكون إلا بإصلاح المحامين أنفسهم لأنفسهم!..

\*\*\*

### الفاخرة في ٢١ ديسمبر ١٩٤٠

مات الهلباوى بالأمس ودفن الهلباوى بالأمس، وشاءت الظروف ألا تعلم موته ودفنه إلا في المساء، نعاه إليك أستاذك الدكتور طه حسين وأنت تزوره في منزله فلما اتويت الانصراف إلى المأتم قال لك إن العزاء قصر على تشييع الجسد!.. إذن فهذا شيخ المحامين قد ذهب إلى غير رجوع، دون أن تتاح للمحامي فرصة السير في جنازه، ودون أن تتاح للمحامي فرصة الوقوف عند قبره!.. من كان يتوقع أن يمضي الهلباوى هذا المضي المتواضع؟ من كان يتوقع ألا يسير وراء نعشه تلامذته من المستشارين والألّ يلتحم الرداء الأسود بالرداء الأسود في وداعه؟ مات في يوم جمعة، واليوم عطلة للقاهرة من أجل مسير المحمل، هكذا راح والمحامون

لا يعلمون ، وصدرت صحف الصباح خالية من نبئه وحملته صحف المساء فلم يبلغ الأكثرين إلا بعد دفنه ، وفاتت المحامين فرصة المحاوره حول ارتداء الروب في الجناز أو عدم ارتدائه فقد قيل إنه لا يُلبس إلا في جناز النقيب العامل دون النقباء السابقين ! . .

حياة قد انتهت لست أنت الذى تنقدها وتحكم فيها ؛ حياة طويلة طويلة ، ممتلئة ، عنيفة حتى فى أخرياتها كعنفها فى أوائلها . وقد مضى صاحبها بعد أن نقش اسمه نقشاً حاداً على كثير من صفحات التاريخ السياسى ، وعلى أكثر من الكثير من صفحات التاريخ القضائى . إنك لن تستطيع - حتى فى موطن الرثاء - أن تتجاهل أنه جلاد دنشواى الذى تؤبنه . ولكنك من دنشواى جد بعيد ، إنك لا تصلح حكماً عليها ، ولقد قرأت دفاع الرجل عن نفسه فلم تستطع أن تتخذة عنصراً صالحاً للحكم ، ولكن سؤالاً بسيطاً يثب إلى أوراقتك : لنفرض أن الجلاد لم يتكلم ، لنفرض أن المي قام مقام الطلاقه والبكأ حل محل الفصاحة ، أرى كان الحكم يتغير فى كثير ؟ أراها كانت قضية من القضايا التى يؤثر فيها نوع أداء الاتهام ؟ إن الاتهام القوى ، فى بعض الظروف ، يستوى مع الاتهام الضعيف ، وإن قل أن يستوى الدفاع الضعيف مع الدفاع القوى ، ولكن حماس الوطنية المبارك لم يغفر للرجل مجرد موقفه ، وكيف يغفر له وهو الذى لم يغفر لفتحي زغلول أن يكون قاضياً من قضاة المتهمين ؟ إن كان عمل القضاء أن يفصل وكان موقف العدالة أن تبطش معصوبة العينين لا ترى عدواً ولا صديقاً ، ولا تعرف إلا وقائع وأدلة ، وكان القاضى مع ذلك قد باء باللوم والتثريب ولم يرح إلى موقفه حتى أخوه ، فما أولى أن يبوء بذلك محام حر يستطيع أن يتخير من يشتري فصاحته ! . .

لئن كان شوقى قد استباح ، فيما قيل ولا أحققه ، أن يرسل إلى مُكبرِّمى فتحي زغلول هذه الأبيات :

إذا ما جمعتم أمركم وهمتمو بتقديم شىء للوكيل ثمين

خذوا حبل مشنوق بغير جريرة وسروال مجلود وقيد سجين  
ولا تكتبوا شيئاً إليه فحسبه من الكتب حكم خطه يمين  
فإن حافظاً أظهر سبباً وأقوى حجة حين يخلد موقف الهلباوى بقوله :  
أنت جلادنا فلا تنس أنا قد لبسنا على يديك الحدادا !

مضى الشخص العام ، مضى المصرى يحكم عليه المصريون ، وبقي الشخص  
الخاص ، بقى الهلباوى الذى تطوع مشكوراً للدفاع فى قضية كوكب الشرق  
والسياسة سنة ١٩٣٤ ، فنافح عنك إذ نافح عن أستاذك الدكتور طه حسين وعن  
الدكتور هيكل باشا وحفى بك محمود .

بقى النقيب الذى كان يتأجج غضباً من أجل كرامتك ، إذ كان يرأس الجلسة  
التي نظرت فيها شكوى خسيصة يبتها أهل السوء والكيد ، وانتهى المجلس  
إلى إنذار المحامى الذى تقدم بها ضدك بعد أن أهوى عليه النقيب بلسان كلذع  
السياط ، وقال له إنه إنما يرأف بحاله لأنه حدث ناشئ .

أيها النقيب الراحل دعنى أتمس لك رحمة الله وغفرانه . لقد مضيت عن الحياة  
بعد أن أخطأت وبعد أن أصبت ، ولقد لقيت من حياتك عنتاً ، وظفرت من  
قومك بالتقدير ، وظفرت من قومك بالحرب ، واقتعد كراسى الوزارة من رجال  
حزبك من اقتعدها ، وقيل أين الهلباوى ؟ فقيل رجل أسنّ فما يقوى على جليل  
الأمر ! . . .

من المحقق أنك قد كفرت فى حياتك عن بعض أخطائك ، وأرجو أن  
يكون ما لقيت فيها كافياً للتكفير عنها جميعاً .

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة فى دارنا تذكر بالمحامى الشهم والنقيب  
الأول والمترافع الفذ .

وأما المحاماة فى الشرق فلن يفتح لها كتاب إلا كنت صفحة باهرة من صفحاته ! .

الفاخرة في ٥ يناير ١٩٤١

تلقيت خطاباً من العراق مرسلًا من « عميد كلية الحقوق - منير القاضي »  
هذا نصه :

« حضرة الأستاذ الفاضل السيد عبده حسن الزيات المحترم  
تحية : نشكر لكم تفضلكم بإهداء كتابكم (حكايات من الهند) إلى مكتبة  
الكلية مقدرين فيكم حرصكم على العلم والأدب غير متناسين ما أبدتكم في الماضي  
من جهود مشكورة لهذه الكلية .  
تفضلوا منا أذكى التحيات ووافر الامتنان » .

. . .

ترى لماذا سجلت هذا الخطاب في حين أنك لم تسجل خطاباً آخر أرسلته  
إليك المفوضية العراقية بمصر؟ حقٌّ إن ذلك الخطاب قد أرسل إليك قبل أن تعرف  
لليوميات بعض حقها فقد جاءك في أواخر عام ١٩٣٧ يتضمن شكراً رسمياً من  
حكومة العراق على جهودك وعملك في كلية بغداد ويشفع ذلك بدعوتك إلى  
الرجوع إليها لاستئناف عملك . . ولكن أيكفى هذا التفسير؟ أُنْجِلك أن تعترف  
بأنك تتبني كتبك وبحوثك وأنتك تسعد حين تُصغى إلى من يحدثك عنها كما  
يسعد الأبوان حين يحدثهما الناس عن أولادهما؟ فما بالك حين لا يكون لهذا الأب  
بنت ولا ولد إلا بنات أفكار في كتاب يؤلفه أو قصة « يستعيرها » من  
غيره ليترجمها؟

\*\*\*

الفاخرة في . . .

في مكتب صديق الأستاذ محمود المنجوري بوزارة الداخلية لقيت القاضي الأديب  
أ. ز : كان أحد أعضاء دائرة الجرح المستأنفة بمحكمة شين الكوم التي حكمت في

قضيتي قبل وصولي ! .. عرفت هذا القاضى الفاضل منذ عشرين عاماً وهو في مطلع حياته القضائية مساعد للنائب العام ؛ ليس هذا هو المهم بل المهم أنه عتب على كثير لأنى كنت شديداً معهم يوم القضية ! .. ترى أكان الرجل يعتقد حقاً ما يقول ؟ ما أشد إذن ما تختلف وجهات النظر ! .. أنا الذى كنت شديداً ! .. كنت شديداً بكلمات لا أندم عليها وبيرقية أردت بها إثبات واقعة .. أما « عمل » الدائرة ، أو إهمال الدائرة لشأني وشأن الدفاع ، وأما حوار الرئيس معي ، فكل ذلك خطرات النسيم العليل وكل ذلك الماء الفرات الزلال ! ..

ومع ذلك فإني « لم أجسر وراء » شكواي .. لقد أبرقت إلى وزير العدل من محطة شبين الكوم فلم أكد أبلغ القاهرة حتى نسيت أو تناسيت واكتفيت بأن أثبت هذه المذكرات الوافية شكواي ونجواي .. إن هذه المذكرات لا تشكو لأن أوضاع الأمور قد صارت إلى انقلاب فعلى أنا إذن أن أشكو مذكراتي إلى رب السماء ! ..

ليتنا انتفعنا كباراً ببعض ما حَفَّظناه في المحفوظات صفاراً .. ليت أن كلاً منا وضع هذه المادة في الباب الأول من أبواب دستوره : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » .

\*\*\*

### القاهرة في ٢٥ مارس ١٩٤١

كان من المحتم أن تكتمل ثلاثة أشهر ويزاد عليها أيام لكي تنفض عنك غبار الكسل وتحنو على هذه المذكرات بالتفاته . ومع ذلك فإن هذه المذكرات هي هي التي حنت عليك وهي هي التي تقبلتلك في صدرها واستمعت إلى هرائك وسخفك وأصغت إلى هزلك إصغاءها إلى جدك ! .. أتراك أنت أيضاً قد سرت إليك العدوى فأنت مدبر عمن يُقبل عليك مسيء إلى من يحسن إليك ؟ اللهم لا إساءة إلا إلى نفسي فما هذه المذكرات ..

\*\*\*



## الفاخرة في مساء ٣ أبريل ١٩٤١

اللهم لا إساءة إلا إلى نفسى فما هذه المذكرات . . . ثم ؟ ثم إن طارقا قطع عليك الكتابة فتركت الجملة بغير تكملة ودستت هذه المذكرات المسكينة في مكان ما لتظل الجملة حائرة تسعة أيام تنتظر الخبر ولتجىء الآن — حين لا تجد ما تعمله — فتذكر ما نسيت وتخرج المذكرات وتفتحها فلا تدري ماذا كنت ناوياً أن تقول . . . ومع ذلك فستكون جريئاً يوماً ما فتدعو هذا الذى تكتبه يوميات ! . . .

إن ما لا يدرك كله لا يترك جله نخذ في استدراك ما فات وابدأ بهذا الفقيد الكبير ، ابدأ بليب عطية ، بهذا الرجل الذى مضى في سكتة قلب من المحقق أنه لم يكن ككل القلوب ، في سكتة قلب فاضت عليه آماله وتدلت على جنباته مطامحه فكانت أكبر منه ولكنه هو لم يكن من القلوب الصغار .

رجل أثار الانتقاد وأثار التهم أحياناً ولكنى لا أحسبه أثار كثيراً من البغض . رجل أرتبه اليوم صادق الأسى على وفاته والله يعلم كيف وقع خبرها في نفسى . . . إن الموت رفع من صفحة الرجل السطور التى أثار الانتقاد وبدأت صفحاته الطيبة تتضخم وتكبر فحكمت حكماً سليماً لا زلت ثابتاً عليه بأن موته كان خسارة أصابت القضاء .

ذكرت للرجل نزاهة يده ، وذكرته له حزمه في معاملة أعضاء النيابة وأخذهم بمعايير شديدة في سلوكهم ، وذكرته له عنايته باللغة العربية ، ولئن كانت هذه العناية قد أصابها شيء من المغالاة فإن الصفقة — محملاً بعضها على بعض — هى كسب للغة ذلك أن مراعاة الأسلوب الصحيح ولو شابهها التكثر خير من الإسفاف اللغوى الذى يسود بعض الكتابات القضائية ، ولقد عني بالترافع عنايته بالأسلوب الكتابى وهو الذى دعا أعضاء النيابة إلى أن يتكلموا فيما أسماه « أدبيات الدعوى » .

لقد مضى ، مضى ولعل الموت كان آخر ما يفكر فيه ، فقد كان لتفكيره

ما يشغله ، كانت رياسة النقص نقطة محققة في تقديره وفي تقدير الناس فهو صغير السن وهو وكيل المحكمة وبين رئيسها وبين التقاعد أمد غير قصي ؛ ومن يدري ؟ لعله كان يفكر في السياسة والوزارة فقد قيل إنه أخذ من « ثروت » مثلاً يحتذيه ، ولأن ثروت ترفع بنفسه وهو نائب عام في قضية الورداني الذي اعتدى على رئيس الوزراء بطرس غالي ترفع لبيب عطية وهو نائب عام في قضية الفلال الذي شرع في الاعتداء على رئيس الوزراء اسماعيل صدق .

ولقد أحسست بشعور من الأسى يظلل نفسى حين ذكرت حملتى على الرجل وأنا رئيس لتحرير « كوكب الشرق » ثم لتحرير « الوادى » وذكرت مطالبتي بمحاكمته وهو نائب عام لأن عبارة نسبت إليه قد يؤخذ منها تعريضه — وهو المستشار المحفوظ بمنصبه — بإحدى دوائر الجنايات . يعلم الله أنى ما تحركت في حملتى بياعث شخصى وإنما هو تقديسى لقضائنا المصرى وغيرتى على سمعته وجزعى من أن تنشر الصحف عبارة منسوبة للنائب العام يُشتَم منها التعريض بهيئة من هيئات القضاء ولو كانت هذه الهيئة هى بالذات الهيئة التى قضت بإدانتى فى جريمة صحفية قبل أن يعرض لها النائب العام بما آخذته عليه وطلبت محاكمته من أجله .

ومع ذلك فإنه لم يكن إلا بشراً وأنا لم أكن إلا بشراً فلئن تجنبت عليه غير عامد — ورجائى ألا أكون قد فعلت — فهأنذا أفتح صفحة ضميرى راضياً بالحساب فازعاً إلى الله وإلى روح الرجل بالاستغفار الصادق القانت .

اللهم فلترحم هذا الفقيد ولتعوض هيئة القضاء خيراً ولتكتب لآمالنا النائرة شيئاً من الهدوء و شيئاً من الرأفة بها والرفق معها ، نحن الضعاف يارب أمام قوتك ! . . . ولتطمئن يارب من غلوائنا ولتخفف من حدة شهواتنا ، وأوزعنا يارب أن نقول مع القائلين : « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » .

## القاهرة في ١٤ يولييه ١٩٤٣

يوم ميلادى . .

أحتفل فيه بنفسى فى دائرة نفسى . . أقلب ذكرياتى ، وأقلب أوراق . .  
أخذت أنفض ما كتبت من مذكرات فى العراق . . كان من المصادفات أن  
يقع نظرى فيها على اسم السيد « رشيد على آل كيلانى » الذى تردد وما زال يتردد  
بشأن ثورته العسكرية الجريئة التى لم تلبث أن نجحت حتى أُحيطت ، ففر إلى ألمانيا  
يربط مصيره الشخصى بمصيرها . .

لم يكن فى هيئة الرجل ما يدل على بطش عسكري ، ولم يكن فى تعليمه أيضاً  
ما يؤهله لذلك : جسم نحيل ، وقامة ذات انحناء قليل ، وعينان مُجهدتان تستعيران  
بالمناظر ، وهو مؤلف فى قانون الجزاء ، أى العقوبات ، وهو أستاذ هذه المادة  
بكلية الحقوق ، وهو وزير للعدل وللداخلية يوم كنا بالعراق ، ومع ذلك فقد كان  
منتدباً لتدريس تلك المادة بالكلية ، وكان بهذه الصفة عضواً فى مجلسها . .

إننى أرى على طيف الذكريات منزله الواسع ، وأرى رسم المأدبة العامرة التى  
أقامها فيه تكريماً لبطلنا الاقتصادى الكبير « طلعت حرب » ، وأسمع الأبيات  
الخفيفة التى ألقاها « معروف الرصافى » ، معروف الذى قدّر لى أن أراه وأسمعه  
بعد أن حفظت فى السنة الأولى بالمدرسة الابتدائية قوله :

وقاطرة ترمى الفضاً بدخانها وتملأ بطن الأرض فى سيرها رعباً

\* \* \*

وقرأت فى يومياتى :

بغداد — فندق مود

صباح الجمعة ٢٤ أكتوبر ١٩٣٦

زارنى أمس الأول مساء رشيد بك على آل كيلانى ومحمد بك زكى : الأول  
وزير الداخلية والعدلية ورئيس وزراء سابق ، والثانى رئيس مجلس النواب حالا  
ووزير العدلية سابقاً .

كانت زيارتهما لى ردأ لزيارتى لهما بعد عودتى من مصر ، وقد تحدثنا فى مجلة « القضاء » لأنها رسميا تحت إشراف وزير الحقانبة ، وسألت الوزير عن وقع التعليقات التى أنشرها فيها على أحكام محكمة التمييز العراقية وغيرها من محاكم العراق فقال : « زَيْن » ؛ وقال زكى بك : « علق على الأحكام بما ترتأيه » ؛ قلت : « إذا عقلت فمن المؤكد أنى لن أعلق إلا بما أرتأيه ، ولكن هل فكرة التعليق فى ذاتها مقبولة ؟ » ، فأجاب وزير العدلية بلهجة حازمة : « فكرة التعليق مطلوبة ومستحبة . إنما إن لم تنفع للأحكام التى وقعت ، فهى تنفع لما يماثلها فى المستقبل » .

ه . ا

أما اليومية التالية مباشرة فقد سجلت ، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦ ، الانقلاب العسكرى المفاجئ الذى قام به بكر صدق فأسقط الوزارة الهاشمية التى كان زائرى من أقطابها وأقام وزارة حكمت سليمان . . . .  
فكم وكم من أحداث تستحق التعليقات ! . . . والتعليقات على الحوادث الجسام كالتعليقات على الأحكام ! . . .

\*\*\*

### مصر الجديدة فى ٥ يونيو ١٩٤٣

فى اعتكافى تلقيت اليوم هذا الخطاب من الأستاذ لطفى باشا السيد بعد يومين من إهدائى كتابى لسعادته :

هليوبوليس فى ٤ يونيو ١٩٤٣

إلى حضرة الأستاذ عبده حسن الزيات

سيدى الأستاذ

سرنى أن أهديتى كتابك « سعد زغلول من أفضيته » ، ولا شك فى أنى سأجد متعة لذيذة فى قراءته ، إذ أنك أنت كاتبه وصديق سعد زغلول موضوعه ، فهو بطرفيه غاية فى الإغراء بقراءته ، وإنى إذ أقدم لك شكرى على هذه الهدية

النفيسة ، أقدر حق تقديره عمك الطيب في دراسة هذا الرجل العظيم ، وعلى الخصوص من هذه الجهة . فتفضل يا سيدي الأستاذ بقبول شكري وخالص تحياتي .  
أحمد لطفى السيد .

إذا كنت طربت مرة لما تفضل به الأستاذ الكبير من عبارات رقيقة تخصني ، فإني قد طربت مرات وطربت طرباً عظيماً لما جاء في خطابه من إكرام وتكريم للرجل العظيم ، والزعيم العظيم ، والقاضي العظيم .

\*\*\*

### مصر الجديرة في صباح الخميس ١٠ يونيو ١٩٤٣

أمل ما يأتي على أخي عباس في الساعة الأولى من صباح الخميس ، فالليل ما يزال قائماً ، وإنما أمل لأخي مريض قد أزمّت الفراش .  
بعد ظهر أمس الأربعاء قبيل الساعة الواحدة ، أي منذ اثنتي عشر ساعة تقريباً ، زرت دولة أحمد زيور باشا في شقته بعارة شركة التأمين الإيطالية بشارع الملكة فريدة ، ويهمني أن أبادر بتسجيل ما سمعت منه خشية التحريف والنسيان .  
كنت يوم الثلاثاء ، أي أمس الأول ، قد ذهبت بنفسى إلى مسكنه ومعى نسخة من كتابي « سعد زغلول من أفضيته » كتبت عليها الإهداء لدولته وأرقت بها خطاباً ضمنته بعض أسئلة عن بعض القضايا التي عالجتها في كتابي وعن بعض القضاة الذين عرضت لهم ، وذلك لأن زيور باشا كان زميلاً لسعد في القضاء ، وطالما جلس عضواً يمين في دائرة سعد .

.....

وأقبل علىّ في بساطة وإيناس هاجماً مباشرة على الموضوع . . ودار الحوار :  
— وإنه ليهمنى بصفة خاصة أن أستوضح دولتكم بشأن جنابة رشيد التي أتهم فيها المدخوم ، والتي انتقل فيها سعد إلى رشيد والإسكندرية لإعادة التحقيق بنفسه ، وقد ورد الحديث عنها في كتابي من ص ٣٢١ إلى ٣٤١ .

- فكّرني حكماً فيها بإيه ، بتاع إيه ؟ جناية قتل ؟  
- نعم ، وحكمتم فيها بالإعدام ، وكان متهماً فيها أول الأمر ضابط سوداني  
ثم اتهم فيها آخر ، وكان معترفاً ولكنكم كنتم متشككين في اعترافه .  
- نعم نعم ، ووجدوا ورقة خاصة بالقتيل بتاع شركة تأمين إيطالية في  
بيت المتهم .

- نعم (وهمست في نفسي دهشاً من قوة هذه الذاكرة ، فإني قرأت هذه  
الواقعة في ملف الجناية) .

- وكان المتهم سائراً في جنازة القتيل يبكي .

- صحيح . (وزادت دهشتي فإني قرأت ذلك في الملف أيضاً ؛ إن الرجل إذن  
ما زال يذكر بعد خمسة وأربعين عاماً دقائق قضية كان فيها مستشاراً من خمسة  
مستشارين ؛ من هذا اطمأنت إلى ذاكرة الرجل وصدق حديثه) .  
- وإيه كان ؟

- جناية الجزيرة الشقراء ، وقد ورد الحديث عنها في الكتاب من ص  
٣٨٦ إلى ٣٨٩ ، وجناية هامة أخرى نشر المؤيد حكمها في عدد ١٠ يونية ١٩٠٢  
تحت عنوان : « كيف ترفع الدعوى العمومية بطلب إعدام الأبرياء » ، وقد ورد  
الحديث عنها في ص ٣٨٩ - ٣٩٣ ، ونلخصت له الأمر بأن ما يهمني هو أن الحكم  
تضمن حملة شديدة على رجال البوليس في أسلوب عنيف قوى العبارة ، فقال غير  
متردد : « نعم ، هو سعد كان شديد على رجال الإدارة » .

تلوت لدولته العبارة الآتية من ص ٣٩١ ، وهي جزء من أسباب الحكم  
الذي اشترك دولته في إصداره :

« وحيث أن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة إظهار الفاعل أو كشف  
الحقيقة أشد خطراً على النظام العام من خفاء الجاني أو تخليصه من العقاب ، لأنه  
لا شيء أسلب للأمن ، وأقلق للراحة ، وأزعج للنفوس ، من أن يعث بالنظام  
من عهد إليه حفظ النظام . وحيث أنه لا يصح أن تكون مثل هذه التصرفات

أساساً للحكم ، بل لا يصح غض النظر عن المؤاخذة عليها ، لأن ذلك مما يضر بالقضاء ويجعله عوناً للظلم ، بدلا من أن يكون نصيراً للعدالة .

فقال وهو يتتسم ابتسامته الصافية ويشير بإصبعه : « هذا كلام سعد ، والفرنسيون يقولون : « Le Style c'est l'homme » <sup>(١)</sup> .

وتلوت على دولته من حكم آخر اشترك فيه أيضاً : « لا يصح أن يُتخذ هذا الاعتراف أساساً للحكم ترأخ ذمة القضاء إليه مهما كانت صفة المهتم وسيرته » . فقال أن هذا كلام سعد .

.....

وسألته عن قضية الوقف المشار إليها في ص ٣ وقد كان هو عضو المين وطلعت عضو اليسار وسعد الرئيس ؛ تلوت عليه قول الحكم :

« من حيث أن الدفع يكون ورثة الناظر على وقف لا يلزمون بتقديم حساب عن مدة نظارته إذا مات مجهلاً ، لا يمكن قبوله لأن إجهال المورث تقصير لا يمكن أن يتحمل تبعته غير تركته ، وإذا صح هذا المبدأ يكون سحلاً للخونة من النظار على الغدر بالأوقاف التي تكون تحت نظارتهم ، وإرشاداً لهم للتخلص من عواقب غدرهم بواسطة الإجهال . ولا يصح لشريعة تحترم الوقف وتحافظ عليه أن تقرر مثل ذلك » .

فقال دولته بلهجة جازمة : « هذا كلام سعد ، هو كان يكتب كويس » . وكنت ذكرت لدولته قبل تلاوة هذه الفقرة أن الدائرة كانت مؤلفة من سعد ومن طلعت ومنه هو ، فعدت بعد تلاوة الفقرات أستوثق مرة أخرى بقولى : « إذن فليس هذا كلام دولتكم ولا كلام طلعت ؟ » فرد مؤكداً : « هذا كلام سعد » . وحصل مثل هذا تماماً بالنسبة للحكم المشار إليه في ص ٥ والخاص بالبربخ . ثم بدأت أسأل دولته عن قضية ذلك العهد مصريين وأجانب وبدأت بـ « ولور » فاعترض قائلاً : « لا ، لا ، لا ماتسألنيش عن أموات ؛ كلهم كانوا أصحابي » .

---

(١) الاسلوب هو الرجل .

قلت : « إنى لا أسأل عن شىء ممنوع ؛ هل صحيح أن « ولمور » قدم تقريراً يقترح فيه استعمال اللغة العامية فى المحاكم ؟ » فأجابنى : « هذا صحيح وهو شىء معروف ، وكل البلاد كانت ضده ، وغير معقول أن نقضى على لغة البلد » .

.....

وذكر الباشا من مزايا سعد قوة الذاكرة ، وقال إنه لم يكن يكتب تلخيصاً للقضية ، ومع ذلك كان يأتى فى الصباح وهو متذكر كل شىء . ثم أضاف : « كانت له Memoire Angélique ذاكرة ملائكية كما يقول الفرنسيون . وإنى أذكر أنه فى قضية ملوخية كان محامون كبار ، منهم نقولا توما والحسينى ، فمدحوا تلخيص سعد رغم أنه كان ضدهم ، وقالوا إنهم بعد هذا التلخيص فقدوا سلاحهم » . ثم قال : « إن سعداً قد وضع القضاة الإنجليز فى محلهم » فلما استوضحته قصده قال : « إنهم لم يكونوا يقرأون القضايا ، وكانوا يكتفون بقراءة ملخص بسيط يكتبه المترجم فآلزمهم أن يعملوا تقارير مستوفية » . ثم قال : « إن سعداً كان أحسن قاض فى المحاكم الأهلية » .

وسألت دولته عن حكاية تصحيح الحكم المذكورة فى الكتاب (ص ٣٩٤ - ٣٩٦) ، فقال إنه لا يذكر شيئاً يؤيدها أو ينفيها .

\*\*\*

### القاهرة فى مساء ٢٢ فبراير ١٩٤٤

زارنى فى المكتب هذا المساء الشيخ عبد القادر المغربى عضو مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة ونائب رئيس المجمع العلمى بدمشق . الشيخ سورى فاضل من أهل طرابلس . جاءنى من أجل نزاع بينه وبين صاحب مكتبة موضوعه نسخ من مؤلفات الشيخ تسلمها خصمه ؛ ليس هذا هو المهم . المهم أن الحديث تشعب فقال لى إنه زار سعد زغلول حوالى سنة ١٩٠٧ فى بيت الأمة وكان عنده الشيخ رشيد رضا ، وكان سعد يتحدث عن صحته ويردد كثيراً كلمة Regime فسأله



الشيخ معناها ووضحه سعد ، ثم استطرد من توضيحه إلى الكلام في التعريب . وكان من رأيه تجويزه ، أى قبول اللفظ الأجنبي اللازم مع إعطائه وزناً عربياً ، كأنْ يقال « الرجيم » بفتح الراء أو بكسرهما ؛ قال محدثى : وقد أعطانى سعد عدداً من الأفكار فى الموضوع وأوصانى أن أكتب فيه فى المؤيد ، فكتبت فيه عدة مقالات أعجبت الشيخ على يوسف فقال زدّها واجعلها كتاباً ، فنفذت فكرته ، وكانت ثمرة ذلك كتاب « الاشتقاق والتعريب » ، وهو أحد الكتب التى يدور النزاع بشأنها بينه وبين صاحب المكتبة !

قال محدثى : وكان سعد يعطف علىّ ، وأخذ يسئى لإيجاد عملٍ لى حين علم أن الشيخ محمد عبده هو الذى استقدمنى لأكون موظفاً فى دار الإفتاء ثم مات قبل وصولى فلم يمكن تعيينى ، وكان توظيفى صعباً لأن قانون رياض باشا لم يكن يسمح للأجنى أن يتجنس بالجنسية المصرية إلا بعد تمضية خمسة عشر عاماً فى مصر .

هكذا كان سعد موحياً لغيره ، خالقاً للأفكار وموجهاً للبحوث !

ولكن هل صحيح أنه كان فى هذه المسألة اللغوية يرى هذا الرأى ؟ وهل

يسلكه هذا فى سلك المحافظين ، أو المجددين ، أو المعتدلين ؟

إن هذا « التعريب » بهذا المعنى هو أمر — مهما يكن الرأى فيه — خالٍ من الإسراف والتطرف ، ففهومه أن اللفظ الأجنبي الذى لا يمكن إيجاد لفظ عربى يؤدى معناه تحتضنه اللغة العربية بعد سبكه فى مسبك أوزانها المعتمدة ، فأين هذا من الاقتراح العجيب الذى أقدم الأستاذ عبد العزيز باشا فهمى على إبدائه وهو استعمال الرسم اللاتينى ؟ ليس أعجب من هذا الاقتراح إلا أن المجمع ما زال يبحث فيه . . .

\*\*\*

الفاخرة فى ١٦ مارس ١٩٤٤

يرحمهما الله . . .

يرحم الله صديقي العزيز ، صديقي العزيز في لغة القلب لا في لغة النفاق ، يرحم  
الله صديقي عبد الحليم أباطة .

ويرحم الله زميلي في المكتب الأستاذ محمد أمين الرفاعي .  
كانت تملأها الآمال ، ومع ذلك فقد ذهبنا على غير انتظار . .  
تلفت ذات مساء فقرأت نعي الأول مات موت الفجاءة . .  
وتلفت ذات صباح فتلوت نعي الثاني ، مرض سبعة عشر يوماً ثم مضى . .  
مضى قبل أن يتم تمرينه في الحمامة ، وقد كان واسع الأمل في العيش ، كثير  
الاهتمام بالحياة . . .

في الحلم طالعت وجهيهما . . وفي الصباح مالت نفسي إلى ذكراهما . . رأيتني  
أذكر منكوبي قنا وأصوان . . قلت إن قليلاً من الصدقة قد ينفع جائعاً أو  
مُعْتَرّاً ، وليكن في عين الوقت ذكرى للصديق القديم وللزميل الصغير . .  
هكذا أرسلت إلى مبرة محمد علي عن طريق الأهرام مبلغاً قليلاً متواضعاً على  
روحيهما . . فليكن لهما ثوابه « والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه وَيُبَيِّن آيَاتِهِ  
لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » .

\*\*\*

### الإسكندرية في ٤ مايو ١٩٤٤

قدمت الإسكندرية من أجل تلك القضية الهامة التي تشغلني وتؤرقني . .  
رواية عجيبة تنتظر الكاتب الموهوب ، بل تنتظر الكاتب الواقعي الذي لا يطلب  
منه إلا أن يسجل ما يرى ويسمع ، فإن عجائب الواقع هنا فوق عجائب الخيال . .  
ليس من أجلها أسطر هذه السطور ، فإن مكانها الأسفار حين يقرّ أمرها  
وتقرّ النفوس ، ومكانها الآن خاطري وقلبي . . .

أسأل الله لصديقي السلامة من المكائد ، وأسأل لقلبه البرء من هذا  
الهوى العجيب ، من هذا المرض الذي يعيا به الطبيب ، ومن هذا الجرح الذي

يستعصى على مبضع الجراحين الأساءة ! . .

وفي الإسكندرية طالعتني خبر ذلك الوجيه . . إذن فقد مضى ، ومضى هو أيضاً أ أكثر ما يكون أملاً في عيشٍ ، وأحرص ما يكون على حياة . .

طافت بالنفس ذكرياته : فذلك إنذاره الذي كلفك أن تُعده باسمه لتعلن به وصياً سابقاً ، ولتعلن به وزير العدل مساءلةً عن تصرف قديم لمجلسٍ حسبي . .

وقرأت الأوراق فتبسمت حين رأيت أن قاضي المجلس قد أصبح هو الوزير الذي سيوجه إليه الإنذار . . إن القدر يتهمك ، ومن تهكمه ما يحلو وما يمر . .

وكتبت الإنذار بالفعل ، إنذاراً مطولاً قاسَ قلم الكتاب طولَه وعرضه ، فجعل عليه رسماً قدره مائة وثمانون قرشاً . . ورسم الإنذار فيما يتعارف الناس أربعون قرشاً . . ليت أن الوزير يقرأه . . سيجد متعة وراحة نفس حين يستعيد ذكريات

الشباب . . وسيسأل نفسه : أيهما كان أحب إليهما ، أن يسير في سلم القضاء إلى غايته ، أو أن يطفر من حياة القضاء وهدوئه إلى حياة السياسة وما فيها ؟ . .

واتصلت الذكريات . . دعاك هذا العين الراحل مع كثيرين « لتتناولوا الشاي بمنزله بحلول الحمامات احتفاءً بمقدم سعادة الدكتور أحمد ماهر » .

كان من حظك أن تستمع إلى الرجل ، إلى حديث أحمد ماهر الخصب الصريح المتدفق الهادئ ، وأقبل عليك يسألك : « ليه مابقيتش تكتب لنا القضايا التي

كنت بتكتبها ؟ » ، يريد سعادته سلسلة من المقالات كنت نشرتها في صحيفة الدستور وضممتها ما تبينته بنفسى عن كُثب في قضايا الطلبة الذين كانت الوزارة

النحاسية تلقى القبض عليهم وتدفع بهم إلى المحاكمات ؛ ضممتها ما تبينته خلال دفاعى في القضايا المذكورة من أمور تبكى وتضحك ، ولكنها لا تضحك إلا

لتبكى ! . . إن مذكراتى أضيق من أن تتسع لتلك الأحاديث ، وحسبى أنها أصبحت أحاديث مسجلة في تلك الجريدة ، ولكنى لا أستطيع إلا أن أثبت إلى

هذه المذكرات لواعج نفسى من أميرٍ أراه فوق الأمور : لقد أفسدوا الشباب الطاهر بالسياسة . . لقد شهد شاهد في إحدى القضايا بأن طالباً ينتمى إلى الوزارة

أغرى طالباً ثانياً أن يشهد ضد طالب ثالث من معارضى الوزارة ، ومنأه بالمجانبة إن يفعل ! . . لقد تحدثوا عن الأموال التى تشتري بها ضمائر الشباب ، لقد تقادفوا جميعاً بهذه التهم كأنهم يتقاذفون الكرة فى ملعب التنس . . آتهم الوفديون بها خصومهم ، وردد خصومهم عين الاتهام ! . . ليتهم جميعاً كاذبون . . كان الطالب فى الماضى لا يعرف إلا وطنه . . يتصل بالسياسة فيكون أقصى آماله الشخصية أن يعود إلى بيته سالمًا من الرصاص ، أو أن يستطيع إتمام دراسته فلا يفصل قبل الإتمام ! . .

كان الطالب ينطلق إلى الطريق وقد حمل روحه فوق كفيه ، فإن غاله الموت فلا عجب ولا أسف ، وإن نجا بنفسه فتلك أقصى منى النفس ، ولكن العود أحمد . واليوم ؟ ما لنا أصبحنا عبيد المال والمنافع ؟ ما لنا تسممنا هذا التسمم ؟ أين كان هذا المال من قبل ؟ وإلا فأينت هى نفوسنا اليوم ؟ إن المأساة لا توصف . . إن الشر قد استشرى . . أحق أن العدوى قد سرت حتى اقتحمت صفوف المحامين ؟ . . ألم يهمسوا ، بل ألم يتحدثوا بأن الأحزاب تنفق على المحامين فى انتخابات النقابة ؟ ألم يقولوا إن هذه الخزائن تفتح لدفع الاشتراكات المتأخرة ولدفع نفقات السفر من الريف إلى العاصمة ؟ ليت المتحدثين كاذبون مرجفون . . ليتته حديث الإفك والضلال . .

\* \* \*

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٤

قضية البنك الأهلى . . .

« . . . وجلس المتهم — فتحى سعيد — فى غرفة الصالون فى داخل المنزل — منزل الدعارة — وأخذ يعنى على الفقراء فقرهم ، وحمل على أولئك الذين يعيشون على التافه من الطعام فى حين أن الفلوس كثير ، ولا يتطلب الحصول عليها إلا شيئاً من الجسارة ، ثم أبدى دهشته ممن يقف الطعمية والعدس مع

وجود الفراه والديوك الرومي . . . وفي خلال مواجهة السائق بزميله المهتم روى أن المتهمين اليونانيين عند ما سلموا إليه نصيبه من المبلغ المسروق كانوا يقولون إن هذا الحادث باب جديد للثراء ، وإن أحدهما قال لفتحي بكره تبقى فتحي بك ! . عبارات مرت دون أن يُلقى أحد باله إليها ، ولست أدري هل يقف حكم المحكمة العليا عندها أو يمر بها مر الكرام ، ولكني رأيتها أهم ما في القضية . . . إن هذه الروح التي عبّر عنها المتهم فتحي هي أصل الشر كله ، وأن كثيراً منا ليغدّون هذا الأصل بحسن نية ، وإن كثيراً منا ومن غيرنا ليغدونه بسوء نية ، فأزالوا طمأنينة النفوس وهي حصن الأمان للفرد أولاً وللهجتماع ثانياً ! . . . وليتهم حين بذروا بذورهم حرصوا في الوقت عينه على أن يبذروا إلى جوارها معاني الأخلاق والدين والاستقامة . . . إنهم لم يفعلوا وهكذا تبلورت الأفكار في النفوس الجاهلة فكانت إجراماً وسطواً وقتلاً وحقداً اجتماعياً و « شيئاً من الجسارة » . . ثم ماذا .. ؟ هل أصلحوا البيت ؟ وأنفقوا على الأسرة ؟ ورعوا الأبت والولد ؟ وثقفوا النفس ؟ وجوّدوا العمل ؟ بل إنفاقاً في دور الدعارة ، وإقبال على المخدرات ، وإدمان للسينما لتلقّي دروس الإباحة والإجرام ، وهجران للمنزل ، وغدر بالزوجة الأولى ، وتحلّل في الوطنية ، وتقطيع لكل أسرة سامية من دين أو قومية أو قربي أو عمل . . . إن الديكة الرومية قد عاوت على إسقاط أمبراطورية الرومان حين فتح العربي المسلم ما فتح من أقطار العالم وهو يشدّ الحجر إلى بطنه من ألم الجوع ، فإن طعمهم فقبضة من التمر ، ولقيات من خبز الشعير . . . ومع ذلك فما يكره أحد أن يمتليء البلد بهذه الديكة من رومية وهندية وشرقية وغربية ، وأن يكون لكل مصري منها ما يشاء . . . ولكن السطو والإجرام والقتل والحدق الاجتماعي و « الجسارة » لا تحقق من هذا شيئاً . . . إننا نريد بلداً غنياً تفيض خيراته فتعم الجميع ، لا بلداً فقيراً يحدق بعضه على بعضه ويحاول فردّه أن ينتزع اللقمة من فردّه ، فإن اقتسموها جميعاً جاع الجميع . . . نريد مناوور ومطلات على الخارج تجلب النور الطبيعي وتأذن للهواء الطبيعي

النق ، ولا يزيد شمعات ذابلة تُنقل من ركن مظلم إلى ركن مظلم وهي بين ذلك تتأكل حتى تزول ، لا يزيد مروحة كهربائية في غرفة مغلقة تصدع رؤوسنا وتركم أنوفنا وتؤذى رئاتنا ، ولا تفعل إلا أن تحول الهواء الفاسد من الغرفة إلى الغرفة ، كأنها الساقية المشهورة في أقاصيص جحا المظلوم . . .

وسَّعوا آفاقكم أيها الناس ، واحرصوا على تنمية الثروة القومية بإتقان العمل وإحسان الاستغلال ، وترويج صناعاتكم في الداخل والخارج ، واعلموا أن مصر بلد فقير في حدود الواقع غني جداً في حدود الممكنات ، وأن هذا النشاط الذي نبذله في الهدم خليق أن يُبْلغنا جميعاً الثراء والرفاهية إن نحن وجهناه وجهة البناء . . .

\*\*\*

### القاهرة في . . . يونيو ١٩٤٤

وجه زميل نظري إلى أن مجلة المستمع العربي قد نشرت نص محاضرة للأستاذ سلامة موسى الكاتب المعروف ، أذاعها من راديو لندن وتحدث فيها عن طائفة من الكتب كان آخرها كتابي عن سعد ؛ تناوات العدد ، إنه الحادي والعشرون من السنة الرابعة ، والعجيب أن هذه المجلة تصلني بانتظام ولكني لم أظن لهذه الكلمة حتى وجهني إليها الزميل . إنني أثبتها هنا لأن فيها التفاتة قضائية تثير كثيراً من الخواطر وتتصل بمسلك القاضي أزاء القانون وبكتاب جديد لأحد المستشارين : « وأخيراً يجب ألا يفوتني ذكر كتاب قل أن يظهر مثله في اللغة العربية ، هو « سعد زغلول من أفضيته » للأستاذ عبده حسن الزيات . فإن شخصية سعد معروفة بمجملها عند عامة الشعب ، وبتفاصيلها عند أولئك الممتازين بالوجدان السياسي . ولكن حياة سعد في القضاء مجهولة عند الجميع تقريباً . وهذا الكتاب يشرح لنا المواقف القضائية لهذا القاضي الذي كان يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون . . . »

يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون ! . . . تعبير قوى جميل . . . وهذه هي القضية التي قلت إنها تثير كثيراً من الخواطر ، والتي ترد بي ارتداداً تلقائياً إلى قضية مصلحة الأملاك ، حيث رأينا صرامة القانون ، بل صرامة اللوائح العتيقة تغلب على صرامة الحق ! . . .

\* \* \*

ذكرت عند قراءة هذه الكلمة وما تضمنته من إشارة إلى صرامة الحق والقانون كتاباً جديداً اسمه « فن القضاء » أصدره أحد المستشارين الأهلين المتقاعدين ؛ الكتاب قسمان : قسم مترجم وقسم مؤلف ، وفي الاثنين الطريف والمفيد ، وفي الاثنين الأسلوب العربي السليم المتين . ولكنني فوجئت في ثناياه بحملة على كتاب « سعد زغلول من أفضيته » حملة في خصوص رأى قال المؤلف إنى بشرت به في الكتاب ، وهذا الرأى الذى نحلى إياه هو أن على القاضى أن يهمل النصوص ويطبق العدالة . . . لا أحسبني قلت هذا ، وإنما أثبتت على سعد لأن لسانه سبق إليه السهو فنطق بحبس متهمين تبين حين أخذ في إملاء الأسباب أنه حكم ببراءتهما لا بحبسهما ، فعمل على إطلاق سراحهما ولم يتقيد بسهو اللسان ، وأنا هنا أكرر ثنائى وإعجابى بهذا الموقف العظيم . . . وأحسب أن سهو اللسان شئ ، ونص القانون شئ آخر . . . أما القضية الكلية ، قضية العدالة والقانون والنسبة بينهما فقد عالجتها على وجه آخر في مقدمة الفصل الأول علاجاً لا أحسبه يؤيد الاتهام .

وعلى كل فإنى أشكر للمستشار الفاضل عنايته بكتابى ، وأشكر له قبل ذلك عنايته بالترجمة والتأليف ؛ ولئن شاء أن يكتبنى في التعريف بى بأنى « أحد نوابغ المحامين الشباب » فإنى أرى هذا الوصف خيراً من اسمى ، وأكرر شكرى وإعجابى بكتاب « فن القضاء » لحضرة صاحب العزة المستشار السابق الأستاذ « محمد بك رشدى » ! . . .

\* \* \*

## القاهرة في ١٩٤٤ . . .

كم جلسة؟ وكم صفحة؟ وكم محام؟

تلك هي الجناية العتيدة ، جناية الشروع في القتل الذي اتُّهم به سبعة نفر انتدب لهم من المحامين سبعة نفر . . ثم لم يترافع منهم محام واحد . . .

من جلسة إلى جلسة ، ومن دور إلى دور ، لأن محامياً غائب ، أو لأن متهماً غائب ، أو لأن النيابة تستكمل تحقيقاً سيُضم . . وأخيراً أفرجت محكمة الجنايات عن المتهمين وأجلت القضية إلى دور مقبل لأن « ممثل النيابة قال إن القضية مازالت لدى نيابة السويس لم تنته بعد ، ولذلك أُلتمس التأجيل » .

وجاء الدور المقبل ، وجاء التحقيق التكميلي ، وجاء المحامون السبعة ، ولكن أحداً من المتهمين السبعة لم يحضر . . إنهم لن يسعوا بأظلافهم إلى القفص . . هكذا أثبتنا حضورنا وانصرفنا في خزيٍ نجرجر « أروابنا » كأننا اجترمنا جرماً ونحن المجنى علينا . .

القضية كلها عجب ، إنها تصور نوعاً من حياتنا الاجتماعية . . إن المجنى عليه والمتهمين جميعاً قد « توجهوا - بتعبيرهم - للجهات البحرية للمعاش » . أما الجهات البحرية فهي السويس ، وأما المتوجهون فقد قدموا من « نجع دراو تبع الأوسط قولاً مركز قوص » .

لم تؤلّف الغربة ، ولم تؤلّف الحاجة ، ولم يؤلّف الخبز والملح بين قلوبهم ، فيها هو ذا أحد المتهمين يُسأل أيننه وبين المجنى عليه شيء؟ فيقول : « عيلتهم كانت ضربت واحد منا ومات » . . .

ووقفت أمام عريضة غربية ، عريضة قدمها أخ للمجنى عليه إلى مأمور قوص ، إن أسلوبها فريد :

« يا صاحب العزة : قتلوه وسلبوه ودفنوه وعاد حيا بعد ستة أشهر ، ومن عجب هذا . من هو القتل ؟ هو شحات محمود أحمد الجبل من نجع دراو تبع



الأوسط قول . من هو القاتل ؟ هو . . . و . . . الخ . . . وما سلبوه ؟ سلبوا منه ٤ جنيه وعدد ٣٣ أذرع قماش البيض . لماذا قتلوه ؟ أخذاً في ثأر عادلي بهلول موسى الذى قتل بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ وهو أخ حسان بهلول المتهم الأول .

وإن القتل شحات محمود بعد أن تركوه من الحياة ، والقاتلين حضروا واعترفوا بأخذ الثأر وذبحوا كعادة العرب ، ومضى على ذلك ستة أشهر إلا وصل المقتول ماشى على قدميه ولم يبق موضع في وجهه ورأسه وجسده إلا أخذ نصيبه من أنواع القتل والعذاب . لذلك بادرت بتقديم هذا لعزتك لضبط هذه الواقعة الغريبة التي لم ينظر مثلها في التاريخ ، وقد أخطرنا النائب العام تفرافيا ووكيل النيابة بقوص أفندم .

ملحوظة : نرجو سرعة سؤال المقتول لأنه في حالة الموت من كثرة وشدة الإصابات .

دخلنا الجلسة والمجنى عليه يشهد أمام المحكمة . . كان المستشارون يسمعون بالكاد كلامه من ضعف صوته من ضعف بدنه . . فإذا تبينوا الألفاظ لم يستبينوا المعنى من غموض التعبير وغمابة اللهجة . . كان شبحاً يتكلم ، ففغرت لأخيه مبالغاته ، لأنى رأيت ميتاً يتحرك ، وهذا هو الميت الذى يقول أخوه إنه سقى على قدميه ، بل على بوصتيه ، من السويس إلى دراو .

ومع ذلك فقد قالوا إن مصر بلاد غنية . . سيتعلم هؤلاء الناس الكتابة والقراءة . . فعلّموهم قبل ذلك الدين والأخلاق . . نظّفوا قلوبهم من الإجرام ، وطهروا صدورهم من الثأر ، واملأوا أفئدتهم بالدين ، وخوّفوهم بالنار ومنّوهم بالجنة ، وافتحوا لهم المزارع والمصانع ، واصرفوهم عن غرائزهم الدنيا بالعمل ، فإنه هو العاصم من الفساد ، كما قال ذلك المرنبى الإنجليزى ، وتمعّنوا يا قوم كثيراً وكثيراً فى تلك الكلمة الكبرى التى أجرتّها الحكمة على لسان زعيمكم سعد منذ ثلاثين عاماً حين هتف فى الجمعية التشريعية : « لسنا فى حاجة إلى كثير من

العلم ، ولكننا في حاجة إلى كثير من الأخلاق » .

\*\*\*

### مصر الجديدة في ٢٤ يونيو ١٩٤٤

خرجت مع والدى لاستشارة طبيب جلدى ، جلسنا بعد الاستشارة في شرفة مقهى ، نقيت به الدكتور محمود عزمى مستشار الضرائب فأبدت له ألى مما يلقاه قانون استعمال اللغة العربية من عقبات ، فكاد وهو القانون الجديد يصبح قانوناً غير مستعمل أو حرفاً ميتاً كما يقولون ، مع أنا لم نكد نستريح من ضجيج التفاخر به والدعاية باسمه والطنطنة حوله . . . وانصل الحديث فرويت له أنى لاحظت في أواسط شهر ديسمبر حملة صحفية من بعض الصحف الأجنبية المحلية ترمى إلى طلب مهلة جديدة للتجار الأجانب ، أى وقف تنفيذ القانون مهلة أخرى استناداً إلى مبررات تستتبع في الواقع لا مجرد التأجيل ، بل الإلغاء ، وهو الغرض الخفى ، فبادرت إلى كتابة مقال طويل رداً على كل حجة أثارها الصحف المذكورة ، وبعثت إلى بعض صحفنا العربية بردى ترافقه نسخة من الصحيفة الأجنبية التى ترعمت الحركة وطلبت نشره ليؤخذ الطريق على محاولة التأجيل ، ولكن الصحيفة لم تنشر مقالى ولم تشر إليه بحرف ، بل لم تعتذر إلى أقل اعتذار . . . فلم أر تفسيراً لمسلكتها إلا أن إدارة الإعلان حريصة على مجاملة المعلنين الأجانب أو أن الرقابة منعت نشر مقالى ، ولكنه فرض لا ينهض ، فلو كان حقاً لأعلمتنى به الصحيفة . . .

وجدت عند جليسى من أبناء هذا القانون أكثر مما عندى . . . وأخطر مما عندى . . . وعلمت أن بعض الرؤساء قد طلبوا إلى بعض الرؤوسين أن يكتبوا منشورات لا يكون تنفيذها إلا إلغاءً للقانون من سلطة لا تملك الإلغاء . . . ما أشد ما يتناقض فينا الظاهر والباطن ، وما أقسى حكمنا على أنفسنا حين نقنع من الإصلاح بالإعلان ، ومن التشريع بـ « قال فلان ، وصنع فلان » ! . . .

\*\*\*

## القاهرة في ٢٥ يونيو ١٩٤٤

كنت وزميلتي نتحدث عما يترخص بعض الزملاء لأنفسهم ، من تحريف للوقائع في المرافعات والمذكرات تحريفاً متعمداً في بعض الأحيان ، و بريئاً — لأنه نتيجة لأقوال الموكلين -- في أحيان أخرى ... وكنا نتحدث في حيرة المحامي أزاء هذا ، فلا هو مستطيع أن يكشف زميله هذا الكشف الدامي ، ولا هو مستطيع أن يهمل مصلحة موكله . .

هنا ذكرت ما سبق أن قرأته في كتاب « الأيام المائة » الذي وضعه الدكتور محمود عزمي وكرّسه لفترة من حياة علي ماهر باشا ؛ عدت إلى الكتاب وقرأت فيه ما يأتي مروياً عن علي ماهر المحامي :

« جاء يوماً محام يبلغه في الجلسة أنه قد تم التفاهم بين موكليهما الذين يتكون منهما طرفا الخصومة على التأجيل إلى ما بعد فصل الإجازات ، وطلب إليه أن يتقدم معه إلى القاضى بهذا الطلب فقبل . ثم اتضح له أنه لم يكن هناك اتفاق على شيء مما أخبره به زميله فعاد إليه ملاحظاً فلم يكن إلا أن أجاب : الذنب ذنبك ، ليه صدقتي . ثم حدث أن وقف محامي خصوم موكلي علي ماهر يطلب التأجيل ويقول إن هناك مستندات جديدة تستدعي هذا التأجيل ، ويمد يده بأوراق يقول أنها تتضمن هذه المستندات ، وكان علي ماهر يعرف أن ليست هناك مستندات غير التي أودعت من قبل ، وكان قد تلقى درساً عن خلق الزملاء من ذلك الحادث الأول ، فنهض وأمسك يد الزميل وطلب إلى المحكمة أن تتسلم منها المستندات ، وأخذت المحكمة الأوراق التي كان المحامي يمد يده بها فوجدتها بيضاء ، ونطق القاضى بالتأجيل ، فاحتج علي ماهر على هذا التصرف وانسحب من الجلسة صائحاً : « أعجب لمحام يكذب ، وأعجب لقاض يصادق على الكذب » . فلم ير القاضى بدأً من رفع الجلسة برهة أعادها بعد انقضائها ، وفتح باب المرافعة في القضية دون تأجيل . »

منذا الذى يتردد فى الثناء على هذا الموقف ، ومنذا الذى لا يطالع فيه معانى  
الحزم والاستقامة والانتفاع بالتجارب ؟ إننا نثنى ونقدر وإن صرفنا الضعف للزمالة  
والمجاملة للقضاء عن مثل هذا العنف الشريف الكريم . .

\*\*\*

### الفاخرة فى مساء ١٩ بولية ١٩٤٤

منذ نصف ساعة كان يزورنى زميلى الأستاذ الهلباوى . كان معه شخص  
مهنى اسمه حامد أفندى قال إنه قريب له . تحدث الإثنين وذكرا المرحوم إبراهيم  
بك الهلباوى وقالوا إنه كان قد شرع بالفعل قبيل وفاته فى طبع مذكراته وقد  
طبع بالفعل ملزمتان . قال حامد إنه كان ملازماً له فى أخريات حياته يجالسه من  
الرابعة بعد الظهر إلى الحادية عشرة ؛ قال : وكان المرحوم الأستاذ فؤاد حمودة  
المحامى يتلو المذكرات على الهلباوى بك لتتقيحها قبل طبعها ، فوجد فيها كلاماً  
عن قضية فيليبيدس جاء بين سطوره أن الهلباوى ترفع فيها بعد تنحى الأستاذ  
ع . بك . ف . إجابة لإيماز السلطان حسين الذى كان يبغض فيليبيدس ، وشفع  
صاحب المذكرات هذا بأن انتقد موقف زميله من وجهة نظر المهنة والفن . قال  
محدثى : « واقترح الأستاذ حمودة حذف اسم الزميل المنتحى فوافق الهلباوى »  
وسألت عن هذه المذكرات ما مصيرها ، فقالوا إنها فى دار الكتب مع أحد  
النساخين أو المصححين وقد حجز الورثة عليها تحت يد هذا الشخص ! . .  
نحن فقراء فى المذكرات ، فلا تريدونا فقراً على فقر !

\*\*\*

### عالية فى مساء ٢١ أغسطس ١٩٤٤

فى مساء ٢١ أو فى صباح ٢٢ فأغلب الظن أن الليل قد انتصف وأنى الآن  
جغرافياً فى صباح يوم جديد . . . لست أدرى أهو هذا الارتفاع قد أرفه

أعصابي وفرَّق النوم عن عيني أو هي مشاغل البال وهذا المخزون الضخم الذي يعمر  
صدرى من حوادث المؤتمر ، وملابسات المؤتمر ؟ لو أننى كتبت وكتبت وكتبت  
لما فرغ هذا المخزون ولبقيت المرارة تشيع في هذا الصدر المسكين ...

أزرت الحجره وأخذت هذا الكتيب العظيم : « كلمات لقاسم بك أمين »  
. . قرأتها كلها . . وهل لى فى إتمامها فخر ، وهى التى تقودنى من زمامى بحلاوتها  
وطلاوتها ، وصدقها ودقمتها ، بعظمتها التى لا أستطيع وصفها ولا أستطيع إلا أن  
أسير فى ركابها حتى تنتهى فتطلق سراحي لأظل مع ذلك متأثراً بها مفكراً فيها ؟  
« وجدت السآمة غالباً فى الاجتماعات وما شعرت بها فى الوحدة . أشتاق إلى  
الناس فإذا اختلطت بهم رأيت وسمعت ما يهدنى فيهم فأفر منهم وأرجع ملتجئاً  
إلى نفسى فأجد فيها الراحة والسكون » .

هذه هى كلمات الرجل العظيم . . قرأتها فى الصفحة العشرين فكانت بلسماً  
لفؤادى . . بلسماً لم يلتئم به جرح وإنما تحقّق به عزاء ، فهذا هو القلب الكبير  
يصور بعض ما بى . . ولكنى مع ذلك انعس منه حظاً : إنه يفر من الناس  
ويرجع ملتجئاً إلى نفسه فيجد عندها الراحة والسكون . . أما أنا فأفر من الناس  
وأرجع ملتجئاً إلى نفسى فلا أجد معها راحة ولا سكوناً . .

هذا هو الفرق بينه وبينى ؛ كان له قلب كبير ونفس صافية وحياة مرضية  
فوجد عند ذلك راحته وسكونه ، أما أنا ففقرت من الناس إلى نفسى فكنت  
المستجير من الرمضاء بالنار . .

\* \* \*

الناس ! ! ماذا لقيت من هؤلاء الناس ؟

.....  
.....

هأنذا قد شددت الزحالى إلى المؤتمر بعد أن أعددت محاضرتى فى « مسلك  
الحامى » . . . . . ولكنى أصل فأفاجأ بلفظ أفهم منه أن محاضرتى قد استبعدت

بعد أن نشرت بعض الصحف في مصر بياناً يكاد يكون رسمياً بالمحاضرات وأسماء المحاضرين مشتتلاً على محاضرتي واسمى . . . . لفظ غريب أذكرني بما سمعته قبل السفر من أن إذن الخروج سيقصر على آحاد لست منهم . . . ويسألني إخواني العراقيون والسوريون واللبنانيون والأردنيون متى موعد محاضرتي فأخرج وأخجل ولا أستطيع أن أتكلم ويحك في صدري قول الشاعر :

قومي هو قتلوا أميم أخي فإذا رميت بصيبي سهمي !

وأخيراً . . أعلن بأني سأحاضر في صباح الخميس . . ولكنني ألقى عرضاً من يجبرني أني سأحاضر عصر الأربعاء . . ولو لم ألقه لما عرفت ولكن محتملاً أن ينادى اسمي لأحاضر فأكون غائباً عن المؤتمر . .

في عصرية قائظة إذن بعد ظهر يوم ١٦ أغسطس بين مأدبة غداء دسمة أقامها نقيب العراق للمؤتمرين ومأدبة عشاء سيقمها لهم وزير العدل المصري . . ومن الإباحة ما يشبه المنع والحرمان . . . ولكن بعض الظن إنهم فلا تجعلني يارب من الآثمين . .

وألقيت المحاضرة والحمد لله أولاً وآخراً . .

\* \* \*

آيتها الاحقاد رفقاً بي . .

بل دعيني أقول : أيها الإخلاص في العمل مالك تلاحقني بالشرين وتؤذيني الأذيين : أرهق نفسي بالعمل أولاً على حساب قلبي وأعصابي ، فإذا نجح وظهر أثر الجهود كان هذا النجاح سبباً لإثارة الأحقاد على من العدو ومن الصديق على سواء ؟ . .

إلى أية نتيجة سأنتهي ؟ . .

\* \* \*

حسبك يانفسي واستطردى في حديث أقل مرارة . . فعلى هامش هذه

المحاضرة أسجل أن بعض ما ذكرت فيها قد حرك في بعض الزملاء ذكريات أو خواطر حدثوني بها :

قال الأستاذ الكبير م. على مائدة الطعام إن الحكاية التي رويتها عن سعد زغلول — وهي أن عيناً متهما بالتزوير طلب إليه الدفاع عنه فلم يقبل إلا بعد أن أقر له بالتزوير واستكتبته تنازلاً عن العقد المزور ليكون تحت تصرف المجني عليهم بعد الحكم بالبراءة<sup>(١)</sup> — قال إن هذه الحكاية لم يكن يجمُل ذكرها لأنه لا يُشرّف المحامي أن يترافع عن متهم تأكد من إجرامه قبل أن يقبل الوكالة عنه ؛ واستطرد محدثي فقال عن نفسه إنه في حياته الطويلة لم يترافع في قضايا جنائية إلا نحو خمس قضايا وإن إحدى هذه الخمس قد سببت له أزمة نفسية هائلة :

طلب إليه بعض معارفه أن يدافع عن متهم بقتل أبيه ، وقيل له إن القضية لا دليل فيها إلا شهادة صبي دون الحُلم قد تناقض في شهادته وإلا قرأت ضعيفة منها أن هذا المتهم سبق أن زور على أبيه عقوداً ثم ساعه أبوه . . . وقرأ الملف فلم يجد دليلاً مثبتاً للإدانة إلا ماتقدم وإلا العثور في مكان الجريمة على نعل أنكر المتهم أنه له . . . ولكنه مع ذلك ظل يسأل نفسه : إن لم يكن المتهم هو القاتل فمن الذي قتل إذن ؟ قال : وجاءني المتهم ليلة الجلسة ، فقد كان مطلق السراح لأن قاضي الإحالة أفرج عنه لضعف الأدلة ، وسألني عن مركز القضية فقلت له إن مركزها حسن ولكني لا أضمن شيئاً وشفعت قولي بأن نقطة الضعف هي هذا السؤال : من الذي قتل القاتل ؟ هنا أطرق المتهم شيئاً ثم قال : إذا كان الحكم لغاية ١٥ سنة فلا بأس ! . . .

قال الزميل : فارتعت وداخلتني الحيرة فما هو ذا المتهم قد اعترف أو كاد فكيف أصنع إذن ؟ هل أذهب إلى الجلسة فأتنازل عن التوكيل ؟ إن هذا يسئ

(١) هذه القصة مأخوذة من كتاب « سعد زغلول » للعقاد ص ٧٥

إلى مركز المتهم ! .. هل أطلب التأجيل للاستعداد؟ إن القضية صغيرة وأنا لم أبلغ المحكمة طلب التأجيل قبل أن تقرأها ، والرئيس مصطفى باشا فتحنى معروف بالشدة وبالشدّة في رفض التأجيل أيضاً . . . أخذتني الحيرة حتى استسلمت قائلاً : « إنك أنت ياربّ الذي تدبر فاصنع ما تريد . . . » ، وذهبت في الصباح . . ونودي الشاهد الصغير فدخل يتلفت إلى مكان المتهم . . . واستدناه الرئيس إلى حرم المحكمة وأمر بكرسى فأجلسه عليه وهدأ روعه وأخذ يناقشه في تناقضه حتى قال الولد إن أهل المتهم هددوه وأخذ يروي واقعة القتل كما رآها مؤكداً أنه شاهد المتهم يطلق النار على أبيه ثم يجرى . .

وقال الرئيس للمحامى : عاوز تقول إيه ؟ فقال المحامى إنه لم يترافع ! .. قال الرئيس : دع كل شيء فهل تستطيع أن تقول من الذي قتل القتييل ؟ قال إني لست مكلفاً بهذا فإنى برىء حتى تثبت النيابة أنى أنا قاتله ؛ قال له وهو يكتب : قل لك كلمتين ! .. وقال الكلمتين . . . والحكم آخر الجلسة . . . وإرسال الأوراق إلى المفتى ! ..

قال محدثي : « فكأنما أقتذنى الحكم من غمرتى فلو حكم بالبراءة لما استطعت أن أهدأ أمام ضميرى . . . وظل صديقى م . يعايرنى بها قائلاً : تجيء إلى طنطا عشر دقائق فتشنىق الرجل وتعود ! . . . »

\* \* \*

أذكرنى حديث الزميل الفاضل ما قرره بهذا الشأن الأستاذ « هنرى رويير » النقيب الفرنسى فى كتاب « المحامى » تحت عنوان : « مشكلة متعلقة بالضمير » ؛ قال النقيب إن المتهم قلما يعترف لمحاميه بالجرمة . . فإن اعترف بها فإن للمحامى أن يقول للمحكمة إنه لم يعد يملك حرية الضمير التى تساعد على الدفاع ثم ينسحب فيرضى ضميره ويرضى سر المهنة فى وقت واحد ! ..

والنقيب مخطئ فى هذا الرأى فإن مجرد الانسحاب يؤذى مركز المتهم ويملى للمحكمة أن تعتقد أنه اعترف لمحاميه بالجرمة أو أن محاميه وجد مركزه غير صالح



للدفاع ؛ وفي هذا يتفق رأى مع رأى محدثى ولكنى أخالفه فيما رآه بالنسبة لقضية سعد : فإن تصرف المحامى فيها قد يعترض عليه بأنه تضمن تعطيلاً للجزاء الجنائى الذى ارتضته الجماعة زاجراً للمجرم ورادعاً لغيره . . . ولكننا فى الوقت نفسه يجب أن نقدر أموراً كثيرة منها أن التزوير العرفى يكاد يكون جريمة مدنية بحتة وهذه الجريمة قد أزال سعد أثرها بالكتابة التى استصدرها من المتهم ورددبها للمجنى عليهم أموالهم ؛ ولولم يفعل لقد كان جائزاً أن يبرأ المتهم بدفاع محام آخر أو بفكرة تستقر فى نفوس قضاة من تلقاها فينجو من العقاب ويحتفظ فى الوقت نفسه بثمرة جريمته . . . هذا إلى أن العين المتهم قد لا تنفعه العقوبة بقدر ما تنفعه النجاة منها ومن المصلحة الاجتماعية ألا تقضى على شرف رجل وشرف بيت ، وما أروع ما قرأته هذه الليلة أيضاً فى كلمات قاض عظيم وصديق لسعد هو قائم أمين :

« الفضيلة والرزيلة يتنازعان السلطة على نفس الإنسان فى جميع أدوار حياته فتارة تخضع للأولى وتارة تنقلب عليها الثانية . ولا يوجد رجل مهما بلغ من التربية والعلم يكون آمناً من السقوط يوماً فى الرذيلة كما لا يوجد رجل مهما أحاطت به الرذيلة إلا وفيه استعداد لأن يأتى يوماً بأفضل الأعمال . وحقيقة الأمر أن أخلاق الإنسان ليست شيئاً يتم دفعة واحدة وليس لها حد تقف عنده ، إنما هى تحليل وتركيب ، فى تكون مستمر ، يعترىها الأبحال زماً وتعود بعده إلى التماسك » .

وحدثنى الأستاذ عباس العزاوى المحامى العراقى ونحن خارجان من الجلسة بعد محاضرتى فقال إنه لا يوافق مطلقاً على رأى « روبر » الذى سمعنى أنسبه إليه يريد جواز انسحاب المحامى من القضية بعد اعتراف المتهم له بالإجرام وروى حادثاً يعرفه بنفسه يتلخص فى أن محامياً انسحب لسبب غير الاعتراف فوهم القضاة أن المتهم اعترف له بالإجرام وأدانوه وهو فى الحقيقة برى ! . . .

وقال لى أيضاً - تعليقا على ما سمعته فى محاضرتى من أن المحامى الفرنسى الشهير « لاشو » كان يأبى الدفاع عن المدعى بالحق المدنى - إنه هو ، أى محدثى ،

لم يحضر في حياته عن مدعى مدنى قط ! . .

وكان يرافقنا في السير محام لبنانى نسيت اسمه مع الاسف فقال تعقيباً على هذه المشكلة التى عرضت لها المحاضرة إنه اصطدم بحادث أزعج ضميره يتلخص فى أن شاباً أحب راقصة إسرائيلية وفى غمرة الهوى كتب كل من الحبيين لحبيبه سنداً بألف جنيه ليكون مانعاً من التفكير فى الهجر . . وسُم الفتاة واعتزم أمره فطلب إليها ذات يوم أن يمزق السندان فإن ما بينهما من الحب قد أصبح أقوى من ذلك الخوف حتى ليجرحه معنى الشك القائم فى السند . . ورضيت الفتاة وقدمت إليه سندها ، أما سندها الذى عليها فاستبقاه لديه وقدم إليها سنداً غيره لتمرّقه فمزقته غير فطنة إلى الخديعة ! . وعهد إلى الزميل أن يتخذ إجراءات المطالبة فاستصدر له حجراً تحفظياً نفذ على كل شىء حتى على أثار الراقصة . . ولجّت بالفتى شهوة التشفى والإيلام فألح على محاميه أن يسهر معاً فى الملهى الذى ترقص فيه الغانية ! . . ورضى المحامى - بعد تمتع فيما قال لى - وعبّ الفتى من الخمر حتى سكر فأخذ يهرف بل أخذ يعترف . . وثار وجدان المحامى وقال إنى لا أطعم أهلى من هذا الطعام . . إنها تبيع جسدها لتعيش فنجىء نحن نقتنص منها هذا المال الذى اشترته بأعلى الأثمان ؟ . . قال : وكانت الدعوى الجنائية التى حرّكتها الراقصة ضد الفتى من قبل قد انتهت إلى الفشل ، أما الدعوى المدنية فكانت ما تزال منظورة لمّا يفصل فيها ومثلت أمام المحكمة فقلت إنى أطلب ترك الدعوى ؛ فقال القاضى : هل عندك توكيل بهذا ؟ قلت إن الموكل موجود وإن عليه أن يتنازل وأسرت إلى القاضى بجملة الأمر وتنازل الموكل عن الدعوى . .

وحدثنى قاضٍ عراقى فاضل فأشار إلى ماروبت فى المحاضرة من حكاية المحامى الذى تخرج ابنه من كلية الحقوق والتحق بمكتب أبيه فدفع إليه بقضية ضخمة مزمنة لأنها أصلح لتمرينه بما فيها من إجراءات مختلفة ومذكرات متعددة وأحكام متوافقة ومتضاربة فأقبل الشاب عليها بنشاط الشباب وحماسه وذهب فترافع وحصل على حكم لمصلحة الموكل وعاد إلى والده يكاد يقفز من الفرح الذى يفعم نفسه والفرح

الذى سيملاً به صدر أبيه وأنهى إليه الخبر فاذا بالوالد يتجههم ويحزن وبعباب ولده  
قائلاً : ألا تعلم أن هذه هي القضية التي ربيتك منها فكيف أربي اخوتك من بعد ؟  
قال محدثي : إنكم أوردتم هذه القصة على أنها نكتة رضية لاحقيقة ، أما أنا  
فأروى لكم حقيقة هي أني عينت قاضياً في إحدى المحاكم فوجدت قضية مزمنة  
تقدمت عليها السنون فقرأتها وأعددت حكماً فيها فاذا بمحامها يرجوني  
تأجيلها ويصارحني بأنه يعتمد عليها في عيشه وأنه كان يخال تأجيلها أمراً محققاً  
لأن القضاة يستصعبون الفصل فيها . . . ولكن محدثي لم يشفق على التماس الزميل  
فقسمها فكانه حطم الدجاجة التي كانت تبيض للمحامي كل جلسة بيضة ذهباً ! . .  
وردد الأستاذ سعيد الغزى المحامي والنائب الدمشقي شكواي من قضية  
السامرة ومن انحطاط الأتعاب وقال لي لقد تعبنا في هذين الأمرين اللذين عرضت  
لهما حتى فكرنا في تقسيم المحامين درجات يكون لكل درجة حد أدنى من  
الأتعاب ! . .

\* \* \*

وفي قاعة الفندق دنا مني زميل لبناني مسن يرافقه ولده وهو زميل كذلك ..  
وقال المحامي الأب إن حديثي عن علاقة القضاء بالحماة ومعاملة المحامي في الجلسة  
يغيره بأن يستأنس برأيي في أمر يتصل به : ذلك أن أخاه كان محامياً وأنه جابه المحكمة  
في بعض مذكراته بأقوال رأت أن تحاكمه من أجلها فلما مثل المحاكمة جالساً في  
مقاعد المحامين انتهره الرئيس وطلب إليه أن يقف شأن التهمين بالإجرام ، فكبر  
الأمر على أخيه وانتابته صدمة قلبية كانت القاضية على حياته ؛ والزميل يسأل  
سؤاله : هل القضاة وهل الدولة مسئولون عما حدث ؟

\* \* \*

بهذا وبغيره وجدت صدى محاضرتي فقلت حسبي أن تكون أثارت تفكيراً  
وأثارت ملاحظات . . . إنها إذن لم تكن كلاماً فارغاً ولم تكن كلاماً مزوراً ولم  
تكن صياحاً وتشنجاً ولم تكن تبالغاً غير مفهوم ولا تلاوة في لوح غير محفوظ . .

وهكذا أرسل الله عزاءه فاللهم لك الحمد . . اللهم إني أسألك أن تجنّبني كيد غيري وكيد نفسي وأن تحمّيني من اليأس وتحمّيني من الزهو والغرور والآآ تجعلني ممن عنيت بقولك الكريم : « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليئوس كفور ، ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مستته ليقولنّ ذهب السيئات عني إنه لفرحٌ نخور » .

\* \* \*

بافا في ٢٨ أغسطس ١٩٤٤

رأيتها عام ١٩٣٠ ! . . ما أسرع ما يعدو الزمن ! . . أربعة عشر عاماً قد تقصّصت فويلي من حساب النفس بل ويلي من إهمال حساب النفس ! . . ماذا صنعت في هذا الزمن كله لوطنك وماذا صنعت لنفسك ؟ إن الجمار يتقدم ، إن هذه المدينة كانت دون ما ترى الآن جمالاً . . . كانت مسافة الخلف بينها وبين جارتها « تل أبيب » خطوات في المكان ودقائق في الزمان وأحقاباً طويلة في العمران ، فإذا بالمدينة المتخلفة تتقدم وتتقدم وتبدو لك اليوم مشرقة حية . . . وستُغدُّ السير لتضيق مسافة الخلف . . .

أما أنت فإنك قد تقهقرت وليتك تنتهي إلى جمود لا تحس معه بمعنى التأخر أو التقدم ، ليتك تصل إلى هذه الحال المريحة ، ولكنك ما زلت مستيقظ النفس على الأقل لنفسك ، وما زلت شديد الإحساس بالنقص ، بيئد أنه إحساس لا يدفع إلى عمل ولا يغري بكّال ! . .

إن هذه النفس التي بين جنبيك لا تمثّل معك إلا دور الصديق فليتها كانت لك عدواً مينا ! . . ليتها كانت لك خصماً سافراً فإنك ما مُنيتَ بالشر إلا من صديق ، ولا سعى لهدمك إلا صديق ، ولا أكل الحقد عليك إلا نفس صديق ، ولا أهلك عن عمالك إلا شيطان صديق ، فيا نفس كوني لي عدواً أعرفه وأتقيه ، ولا تكوني صديقاً يخدعني فأصطفيه . . .

\* \* \*

سرت في المدينة فانشرح صدرى لهذه الأسماء المصرية ، سينا فاروق وبوفيه  
فاروق وفندق رمسيس ولافتة على بعض الأبواب تحمل عبارة « الجمعية المصرية » .  
تداعت المعاني في نفسى ، وأشعت مصر المشرقة الخالدة في أركانها الدكناء  
فأذهبت عنها الظلام والحزن وذكرت مع الغبطة أجزاء من محاضرتى استقبلها  
أعضاء المؤتمر أحسن ما يكون الاستقبال : ذكرت تصفيقهم الشديد حين عرضت  
لواجب المحامى فى معونة القضاء على إنجاز القضايا ليستطيع القضاء أن يلبوا مثل  
هذه النصيحة التى وجهها إليهم جلالة الملك فاروق فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٠ فقال لهم :  
« انه خير ما أُرصبكم به هو الفصل فى المصومات بالسرعة مع العدل ، فانه تأخير  
« الحقوق عنه مستحقها يفسد النفوس ويضاعف المنازعات ، كما أُرصبكم أنه  
« نحاسبوا أنفسكم باللبل على ما فعلتم بالنهار حتى يقل الخطأ ويغلب الصواب » .  
كان التصفيق تحية المؤتمرين للملك اقترن اسمه باسم العدل منذ أيام عمر ! . .  
وكان تحية للكلمة الكبيرة والنصيحة الملكية ، بقدر ما كان تحية لمُهدى  
النصيحة العظيم . .

\* \* \*

ولست أنسى العناية الفائقة التى تتبّع السامعون بها حديثى عن المحامى سعد  
زغلول . . كانت الأعناق تشرّب له ، فبارك الله فى نفوس كريمة تهفو إلى ذكرى  
محام كريم ، بل إلى حديث الزعيم المصرى الذى اقترن عمله وأثره ومثله بجهد  
العرب فى سبيل أكرم المعانى وأشرف الغايات . .  
كيف لا تهش نفسى إذاً إلى ما رأيت وما ذكرت ؟ وكيف لا أردد كلمة  
مصطفى كامل : « لو لم أكن مصرى لوددت أن أكون مصرىا » ؟

\* \* \*

القاهرة فى مساء ٤ سبتمبر ١٩٤٤

بالأمس انشرح صدرى . .

ذهبت إلى صيوان الملك في بيت الملك لأسمع كلام الله يرسل ترتيلاً ، ولأرى  
رعايا الملك من عباد الله يسعون إلى البيت الكريم خيفاً مطمئنين كأنهم يسرون  
في بيوتهم بغير كلفة ولا تحرز ، ليجلسوا وليطلبوا الماء الثلج وليسمعوا قول الله  
فيناجوا : « الله » ! . .

يا لها من فكرة بدیعة رائمة ! . .

يا له من ملك بدیع رائع ! . .

فتح البيت الأول في البلد بعد أن أقفلت بيوت كثيرة كان دأبها أن تفتح  
طوال رمضان ليدكر فيها اسم الله ، وليخفف إليها الناس إخواناً في غير كلفة ولا  
دعوة ، قشتمد الأواصر بين الناس والناس ، وقشتمد الأواصر بين الناس والله ! .  
عادة أوشكت مع الأسف الشديد على الانقراض ! . . فجاء الملك يحبي  
العرف الكريم ويوحى بإحياه النبيل ، فليستمع الشعب وليعُد الأعيان والسراة  
ورجال الدين إلى ما ألف آباؤهم من قديم ! . .  
يا أهل مصر ، ويا أهل البلاد العربية ، ويا معشر المسلمين ، هذه إحياء الملك  
فليكن الناس على دين ملوكهم ! . .

\*\*\*

الزقازيق في ١٤ سبتمبر ١٩٤٤

قطار رأس البر

العالم يا فُستق ! . .

إذن فقد بلغنا الزقازيق . .

نبتني هذه النعمة التي أصبحت في خاطري عالماً على الزقازيق ؛ هذا النداء  
بعينه من هذا البائع بعينه بهذه النعمة بعينها ، تلك علامة لمحطة الزقازيق لا تحوجك  
إلى أن تقرأ اللافتة . . هي على الأقل علامتها عندي منذ أن مررت بها لأول مرة  
في حياتي إلى الآن . .

وكانت النعمة في أول الأمر محايدةً بالنسبة إلى لا تثير في نفسى إلا العجب من ثباتها واتساق شطريها أو مصرعيها ، رغم أن اللفظ الأول يُنطق بالإطالة أما الثاني فيخطف خطفاً سريعاً . .

ولكنها أصبحت بعد ذلك نعمةً محبوبةً تهفو إليها نفس فقيرة إلى العطف متعطشة إلى الود ، وجدت بعض حاجتها في صدر صديق يقيم بهذه المدينة وتؤدي إليه هذه المحطة وتذكر به هذه النعمة . . بذل لك ودّه في أول الأمر فنفرت من ظاهره الخشن ، ثم قابلت لإقباله بالتحفظ ، ثم عرفته فإذا النفس الصافية ، والرجولة الوافية ، والمروءة مع النفس ومع الغير .

وقدم القاهرة ذات يوم وخاطبك بالهاتفون يداعبك بروحه الحلوة ، وكنت ضيق الصدر مثقلاً ببعض همومك ، فاعتذرت واختصرت حديثه . .

ثم رأيته وأنت في عربة الأومنبوس يمشى ويبدأ حوالى الثالثة بعد الظهر في شارع فؤاد بالقاهرة كمنتظر يترقب . . . كان يخطو وحيداً مفكراً مطرقاً فهممت أن تنزل لتلقاه ولكنك كنت منطلقاً لتشييع جناز بالذقي أو شك موعده أن يفوت فلزمت مقعدك وأنت تقول : لا بأس فسأراه مساءً أو أراه ضحى الغد فحسبى أنه موجود بالقاهرة ومن المحقق إذن أن يسمى إلى أو أسمى إليه ! . .

وعدنا من الجنازة فسألت عنه في فندقه ومقهاه فقبل سافر عشاء . .

وأقبلت مع المساء صحف المساء فتناولت إحداها فإذا بعينيك تتأرجحان أمام

السطور كأنما وضعت فيهما قطرا شديدا لا ذعا . . .

إنك إنما تقرأ عنه . . إنك تقرأ خبره هو . . وإن خبره هو أنه قد مات ! . . مات ؟ وتعلقت بالأمل الأخير أن يكون الخبر دعابة أو مكيدة ! . . ولم لا ؟ ألم تقع لمثل هذا الوهم سوابق ؟ وأردت أن تسافر في المساء لتحضر المآتم في ليلته الأولى واتصلت ببعض أصدقائه الذين طالما أنسوا به وأنس بهم واستضافوه واستضافهم فاستمهلوك إلى اليوم التالى ليصبحوك ولتلهوا معا بالقبر في النهار فتذرفوا عليه دموع تخفف لواعج الشجن . . ولكن اليوم التالى قد أسفر صبحه

وقد حلّ ميعادكم فإذا هم لا ينجزون .. لا لأن أمراً طارئاً شديداً قد حال بينهم وبين زيارة الصديق العزيز الراحل ولكن لأن هذا الصديق لم يعد أكثر من صديق عزيز راحل ولأن الشاعر الإنجليزي قد يئس أن يظفر في الحياة بثلاث هُنَّ الحب والصدقة وحجر الفلاسفة ولأن أبا العلاء قد أُنذرنا: «وكذبت النادية ما للبيت من صديق» ..

سافرت وحدك وبلغت المحطة في المساء في ذلك الشتاء القاتم الكئيب واستقبلتك النعمة المعهودة ولكنها لم تعد النعمة المعهودة ... إنها اليوم نعمة كريهة كثيية ... إن الفستق قد عاش قشره ولبّسه ، وبائع الفستق ينتهي في المحطة رزق الله ، والنعمة تتردد كما هي بطيئة مائلة في شطرها الأول مشددة مخلوطة في شطرها الثاني ولكن صديقك «عبد الحليم أباطة» قد رحل عن هذه الحياة ... لن تراه هذه المحطة كما كانت تراه عشرات المرات كل شهر ولن يداعب بنفسه السمحة العاطفة هذا البائع الشيخ ، ولن يهجم على فستقه يقذف به قذفاً إلى معدته الطيبة الراضية ثم يخلفه ضاحك الأسارى ممتورد الوجه ضاربا فوق الرصيف بجسمه القوى الشديد مصاخفاً هذا بكلمة وضاعظا على يد الآخر ضعطة شديدة يظهر بها فضل الله عليه وليقهقه حين يصرخ مصاخفه من شدة الألم ! ..

وأخذت عربة وسأت السائق عن الحادث وكيف وقع ، وقال السائق في نعمة المؤمن المستسلم : جاء من القاهرة أمس الأول في سيارة وفي الصباح لبس ثيابه ثم خاطب مكتبته بالتليفون يخبره أنه سيشتغل بتحضير حفلة تقام تمجيداً لبعض الذكريات الدينية ، ثم أحسّ بالم بسيط فتمدد بشيابه فوق السرير واستدعى الطبيب فلما وصل كان سرُّ الله قد خرج ! ..

استرد الله سره .. وأخذ الحق حقه ومضى عبد الحليم أباطة ...

أقسم لقد تمنيت لو استطيع أن أحدثه ولو مرة واحدة لأقول له إنى لم أكن أعرف في حياتى مقدار إعزازى له فعرفت ذلك متأخراً ، متأخراً جداً .. وددت لو أكله مرة واحدة لأعتذر إليه من خشونة الحديث الذى شاء القدر أن يكون



خاتمة الأحاديث . . . وددت أن أترود منه زاداً لبعض طريقى إليه . . . إنه طريق لن يكون فيما أحس طويلاً وسألتىق بك يا عبد الحليم فى ساحة رب كريم كنت تهجده وتلو على من آيه تلاوة العابد القانت قد خشع قلبه وتمكّن منه إيمانه . . .

ذهبت بالفجاءة ، بسكتة القلب يا صديق . . . أتراه عين مصيرى ؟ أما أنا فإن المقدمات والدلائل تهدينى لأعلم أمرى وأعيش مع موتى أتعرف إليه وآنس به حتى لا يكون اللقاء لقاء المفاجآت ، وأما أنت فلست أدرى أأخذت على غير انتظار؟ والكنى أدرى أن الإيمان الذى عمر صدرك قد اطمأن بك إلى أن توقن أن الأعمار بيد الله وأن لكل أجل كتابا فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

\* \* \*

خاطبنى أخوك وأخى الأستاذ عادل يونس . . . كان محتاجاً إلىّ كما كنت محتاجاً إليه . . . وسألنى فى أسى عن هذا النبأ وعتب علىّ أنى لم أنبئه فى رافقنى وتواعدنا على أن نسافر مرة أخرى لنزور معاً جدث الصديق . . . وتعطرّ الجو بذكره فروى لى ما أكبرته فىك يا عبد الحليم :

« كنت ما أزال فى النياية الأهلية لم أنقل إلى المختلط ، وعينت فى الرّقازيق مساعداً للنياية ولم أكن أعرف فى المدينة أحداً ولا أهتدى لمقر فبذل لى من إكرامه كل مستطاع ويسّر لى مقامى كصديق . . . ولكنه كان يتحاشى أن يحضر تحقيقتاً أتولاه فإن اضطر إلى ذلك اضطراراً لا حيلة فيه أقبل على حجرتى ، وهو أخى وصديق القديم ، كما يقبل الغرب المتحفظ وخاطبنى أمام الناس خطاب الكلفة والتوقير لوظيفتى وشخصى بلهجة تشعّر السامع والرأى أنا غريبان لا يصل بيننا إلا أنه محام وأنى محقق . . . »

هكذا كان فى رجولته فكيف لا أكبر هذا الخلق وكيف لا أزداد له إكباراً حين أوازن فعله بفعل الآخرين الذين يمتثلون الصلوات اختلاقاً ليبتزوا على أساسها دراهم الناس أو الذين يستغلونها أقبح استغلال أو الذين يضطهدون حياء معارفهم

ليتجروا بهذا الحياء أو الذين يصفون أنفسهم على لافتات مكاتبهم بأنهم « قضاة سابقون » ؟

لقد مضى كما تمضى أطيب مسراتنا . . . تحركت شفتاي بالفاتحة حين سمعت نداء البائع في المحطة . . . كانت الفاتحة رحمةً أرسلتُها إليه ورحمة ابتغيها لنفسى . .  
ألا بذكر الله تطمئن القلوب .

\*\*\*

رمباط في ١٨ سبتمبر ١٩٤٤

أول أيام العيد .

ذهبت مع والدي في الصباح أزور قبر جدتي . . . هذا أول عيد لا أقبل فيه يدها إن استنثيت عيدين أو ثلاثاً قضيتها خارج مصر . .

قرأت لها الفاتحة . . خيل إلى أنها تبسم لي . . راعني وأنا اقترب من القبر أن أرى وأسمع جلبة العيد في عنفوانها . . الأطفال والأراجيح والضجة والخيول الخشبية . . كل ذلك على مقربة بل على حدود بل في قلوب الأموات . . أترام يؤنسونه في وحشتهم ؟ فما أشد غرور الأحياء حين يؤنسون من لجأوا إلى جانب الله ! . . أترام يذكرون اللاهين بأن حياتهم حياة الغرور وأنهم عن قريب يرجعون ؟ فما أشد قسوة الأحياء وخبالهم حين ينفصون على أنفسهم وعلى ذويهم سويعات السرور !

ولكننا في موسم أبي العلاء فلنسأل سؤاله الخالد :

أبكت تلكمو الحمامة أم غنت على فرع غصنها المياد ؟

ثم لنترك هذا السؤالى لنناجي أهلنا الراحلين بما ناجاهم :

« يا معشر أهلنا الصالحين ، بئس القوم نحن ! لم نوفكم الواجب من الوفاء ، شربنا بعدكم البارد ، ولبسنا ناعم الثياب ، وأظلمتنا الجدد وأفنية الدور ! لو كنا

أهل حِفاظِ عِفتنا بعدكم النطف العِذاب .  
وكذبت النادية ما لعيت من صديق . .  
وصيح بالأرض اقبلي رهنك ، وبالزئيل فاغدرى ، وحيزَ المال ونُسيَ  
العهد واجتوى عن الإنسان انيسهُ ذو الود القديم !  
يا أرض ، لا قرض عندك ولا فرض ، أُودِعَتِ المال فرددته سالمًا ، والخليلَ  
فأكتبه راعمًا ، ليتك أكلت المال ورددت الخليل . »

\* \* \*

### رمباط في ١٩ سبتمبر ١٩٤٤

حدثني والدى فقال انه سمع ولم يتحقق أن بدالا فقيراً قد أتهم ببيع زجاجة  
مصباح بسعر يزيد مليمين فوق السعر الجبرى وأن أخاه وهو موظف ذو نفوذ حاول  
أن يقنعه بالانكار فأبى وقال : إني رجل صائم فلا اكذب ، وهكذا اعترف في  
التحقيق واعترف في المحكمة . . ولكنه قد ظفر بالبراءة . .

وسألني والدى : هل يستطيع القاضى أن يبرئه لأن الفرق تافه ؟ قلت كلا ؛  
إن هذا هو السبب الذى يقوله القاضى في ضميره بينه وبين نفسه تعززه الموازنات  
المختلفة التى يقيمها بين هذا الحادث وغيره ويعززه موقف الصدق الذى لزمه  
المتهم ، ولكنه ليصل إلى البراءة لا بد أن يبحث عن أسباب أخرى في صميم القضية ،  
أسباب في القانون أو في الموضوع ! . .

وبلغ الحديث قاضياً مارس القضاء العسكرى زمناً فحدثني قائلاً : لقد نظرتُ  
قضية أزعجت ضميرى ؛ كان أحد القرويين يمارس مهنة تبييض النحاس في قريته  
وفي القرى المجاورة ولم يكن يتقاضى أجره نقداً بل عيناً شأنه شأن الحلاقين في القرى  
فاذا كان الموسم ركب سماره وألمَّ بمملائه فحَمَلوه أجره السنوى من قح وأذرة  
وشعير وما يصلح طعاماً له ولأهله أو علفاً لشريكه في مهنته ! . .

ومثل أمانى هذا الفقير تهمه النيابة العسكرية بأنه قد نقل قحاً من مديرية

إلى مديرية مجاورة بغير إذن ، والعقوبة حبس لا يقل عن ثلاثة أشهر مع غرامة لا تنقص عن خمسين جنيها ، وتبين لى من أوراق الدعوى أن بلدة الرجل تقع على حدود المديريتين وأن عملاءه منتشرون فيهما وهو القروى الذى لا يستطيع أن يميز هل تقع هذه القرية فى زمام هذه المديرية أو تلك ! . .

وقلت فى نفسى : لئن حكمت على هذا الرجل ليعتقدنَّ أن القضاة جهال أو ظلمة فان عقليته لا تسمح له مطلقاً بأن يعتقد أنه قد أجرم ولا تسمح له مطلقاً أن يميز فى التبعية بين المديريتين المتآخيتين ! . . واستخرت الله فألهمنى البراءة فطلت أنبش عن أسبابها هنا وهناك ، تلمست أسبابها فبرأته وأنا مرتاح الضمير ! .

\* \* \*

لئن تحدث هنرى رويير عن « مشكلة تتعلق بالضمير » حين يعترف المتهم لمحاميهِ بإجرامه فلا يدري المحامى أيستمر فى الدفاع أم يتخلى عنه ، فإن مشكلات الضمير عند القضاة أدق وأخطر لأن المحامى لا ينطق بالحكم فلا يتحمل مسؤوليته ، أما القاضى فهو المسئول وهو الذى وُكِّل إليه أن يفصل فى الشرف والحريات والأموال بل فى الموت والحياة أحيانا ! . . والمحامى يستطيع — فى رأى رويير على الأقل — أن يتخلى ، يستطيع أن يقول إنه « لم يعد يملك حرية الضمير ليرافع » أما القاضى فلا يستطيع بل إنه ليرتكب جريمة الامتناع عن الحكم إن فعَل ! . . والقانون بصرامته قد يقف عدواً للعدل وللرحمة بل للمصلحة الاجتماعية التى أقيم خادماً لها . . فإذا يصنع القاضى حين تصدمه الوقائع بمثل هذا الموقف الصعب ؟ إن أهون مما يصنع هو أن يتحايل ، هو أن يتلمس أسباب البراءة . .

ليت أن القضاة ينفضون لنا ذات نفوسهم وقرارة ضمائرهم . . ليتهم يحدوثونا عما أزعج هذه الضمائر قبل الأحكام وبعد الأحكام ! . . ولكنهم لا يستطيعون . . وإنها لكثيرة وخطيرة ومفهومة تلك الاعتبارات العامة التى تلزمهم الصمت الرهيب . . . فهل يستطيعون أن يوفقوا بين هذه الاعتبارات وبين ما تريد ؟ هل

يستطيعون على الأقل أن يرمزوا ويهجووا ويصرخوا صرخة الصدق والاستغفار  
حين يعجزون عن إرضاء الضمير . . .

إن هذه الصرخة قد تكون بوحاً . . . وقد تكون إصلاحاً . . .

\*\*\*

القاهرة في مساء ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤

الدين العاملة ! الدين العاملة ! علموهم هذا وأفهموهم . . .

كرهت هذه الذقون وعفت هؤلاء الحجاج . . .

انصرف منذ دقائق الحاج . . . ذو الذقن المرسل في وقار . . . رجل يزعم أن  
كلمته واحدة لا تتغير ثم يأتي أن يسجل هذه الكلمة في ورقة . . . لماذا ؟ لأنه  
ينوى كما اتضح من مناقشته أن يتلاعب فيما بعد . . . فإذا أقسمت له — لكي اقطع  
إلحاحه الثقيلة — أني لن أرجع عن رأيي تمخضت عقليته الصالحة عن حل طريف  
فقال : لك أن تجعل الكاتب يفعل بدلاً منك فلا تحث يمينك ! . . .

وكان يستشيرني من قبل في بعض الأمور ، واقترح اصطناع حيلة تنيله  
ما يريد ، فقلت إليه وأنا أثنيه : إن لخصومك أن يوجهوا إليك اليمين لتقول الحق  
فإذا يكون موقفك ؟ قال إنه سيحلف بما يشاء ناوياً في ضميره أمراً آخر غير  
موضوع الخصومة ! . . . قلت له : ولكن الله « علم بذات الصدور » وهو لا تجوز  
عليه سبحانه حيل « الحجاج » من عباده الصالحين . . .

وهأنذا الآن في انتظار حاج آخر . . . حاج أوفر صلاحاً وأعمق فقهاً ،  
فإنه قد جاور في المعهد كما أنبأني عشرين مرة وهو يتباهى بالفصحى ويرتفع  
أمام منصتي . . .

كلفتي أن أقيم له دعوى يطالب فيها بمبلغ غير ذي بال ؛ ولأنني أردت إغراء  
خصومه بالتصالح معه والإسراع في التسوية طالبت في الدعوى من تلقاء نفسي  
بفوائد ذلك المبلغ . . .

ولم يصطلحوا ، وحكم لنا بطلباتنا كلها متضمنة الفوائد ، وحان حين تنفيذ الحكم وصارت الفوائد رقماً لا بأس به ، فناهزت جنهات خمسة ، فسألت الرجل ما موقفه بشأنها ؟ فإذا بالحاج يتلعق الربا ، وأجاده فيقول إن الرقم لا يمثل الربا وإنما يمثل ما عاد عليه من ضرر . . .

مرحى مرحى ! . . هكذا انتفع المجاور القديم من دروسه . . .

وكيف لا وقد بلغنى في هذا العيد أن واعظاً كان يعظ الناس فقال : إنك إذا اقترضت من امرى عشرة جنهات ثم أعدتها إليه أحد عشر فلا تثرى عليك لأنك إنما دفعت له ثمن المروءة ! . .

أرجو أن تكون الرواية دعابة محدث أو تهكم راوية . . .

أما أنا فلا أدري أيهما الأفضل : أن نقيم الربا على نظرية الحاج أم نقيمه على نظرية الواعظ ؟ ! . .

بُعداً لك أيها المال بل قريباً ! . . إنك لقادر على أن تفعل كل شيء . . .  
وتخلق كل شيء ، حتى الفقه والفقهاء .

\* \* \*

### القاهرة في عين المساء

حضر حاجتى الأخير محلل الفوائد . . . ناقشته مرة أخرى في استجلائها فإن الحكم قد نفذ والمبلغ تحت يدي ، وعرضت عليه أن يتبرع بالفائدة لبعض جهات الخير تطهيراً لذمته وتركياً لماله ، فأبى وتمسك بنظرية الضرر . .

قلت له : ولكنى أحس في ضميرى ثقلاً ، فإنك لم تكلفنى أن أطلب الفائدة فكأننى أنا الذى مهدت لك طريق الحرام ، وكأنى أنا الذى أوقعتك فيما تأبى الخروج منه . . . قال : لا عليك ، فإنك محام مهمتك رسم الطريق الصحيح وقد رسمته كما يجب فطالبت بالفوائد ، وإلا فلماذا يلجأ الناس إلى المحامين ؟ . .

الطريق الصحيح . . .

وقعت الكلمة على المحامي كحجر طأطأ له رأسه ، وعلم أن من العبث الاسترسال في هذا الإقناع ، فناول الرجل نقوده كما هي مشتملة على « التعويض » ، وكان نصيبه هو أن يحمل هذا الوزر وأن يقيد على نفسه هذا الأمر في عداد السيئات .

\* \* \*

### الفاخرة في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٤

وصل العدد الأخير من صحيفة المحاكم المختلطة ؛ أنه يتضمن عرضاً لوقائع قضية خطيرة تحت عنوان : « الضابط القاتل » .

تفتتح الصحيفة عرضها بقولها : « مثل أمام محكمة الجنايات منعقدة في بورفؤاد يوم ٢٤ يونية الماضي ، يوسف استروكلات الضابط الملحق بقوة الطيران اليوغسلافية الملكية .

وكانت حالته من حالات الخطورة القصوى : فقد اتهم بتهمتي قتل عمد وبثلاث تهم شروع في قتل فتساءل الناس هل يحكم محكمة الجنايات المختلطة بالإعدام للمرة الأولى ؟ ولكن المتهم قد استفاد من بعض ظروف مخففة نخرج من المحاكمة بالأشغال عشر سنين » .

ثم أخذت الصحيفة في عرض الوقائع ؛ تبين منها أن النائب العام مستر هولمز قد سافر للمرافعة بنفسه وقد أبدى نشاطاً كبيراً في الرد على كل نقطة أثارها الدفاع وأخذ يعرض الوقائع فعملت منها أن المتهم قتل في الإسماعيلية في دقائق متلاحقة بطرس برسوم ثم محمد على عطية ثم طعن بعين السكين عبد المجيد تمام يونس ومحمد صبحي محمد يوسف وجابر السيد على الذين كانوا أحسن حظاً من الأول والثاني فمعلجوا ولم يموتوا . . . وطلب النائب العام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ورجا المحكمة أن تكون قاسية في الحكم ثم حدد العقوبة التي يطلبها فقال إنه يرجو أن يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة اثني عشر عاماً لأن حالته تسكره تسمح للمحكمة بتطبيق مادة التخفيف أي المادة ١٧ من قانون العقوبات

قالت الصحيفة المختلطة بعد الانتهاء من عرض القضية وتلخيص الدفاع وإيراد الحكم — الذى لم يخفص من طلبات النيابة إلا عامين فقط — قالت الصحيفة إنها تحتفظ بتحليل لهذا الحكم تنشره فى عدد قريب .

وإنى لأتربص لهذا التحليل ، وفى الانتظار لا أقلّ من أحتفظ بحق التفكير الطويل والتأمل العميق ، وأن أراجع المادتين المطلوب تطبيقهما فأقرأ فى الأولى : « . . . ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة » . وواضح أن صدر هذه الفقرة أى جزءها الأول هو المنطبق .

أما المادة ١٧ فإنها تقول : « يجوز فى مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتى :

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وهذه الأشغال المؤقتة لا تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد فوق خمس عشرة سنة . .

\*\*\*

### القاهرة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤

تسلمت عدد جريدة المحاكم المختلطة فاذا بها تعرض الحكم نقطة نقطة عرضاً نعرف منه أن المحكمة استيقنت أن التهم هو المرتكب لجميع الجرائم المعزوة إليه ؛ ونعرف منه أيضاً أن المحكمة قد رفضت ما قاله الدفاع من أن موت القتيلين إنما ترتب على سوء العلاج لا على مجرد الطعنيتين ، مقررة أن الوقائع تنفي حصول أى إهمال ، واستطردت فقالت إنها حتى لو سلمت جدلاً بحصول الإهمال الزعوم ، فإن من المحقق أن مسئولية القتل مرتبطة بفعل التهم منشىء الظرف الأول الذى نتج عنه الموت .



“Qui aurait produit la condition primitive dont la mort est résultée”.

ثم ردت على ما أناره الدفاع من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي فأدحضته وفنّده .

وأخيراً وقفت عند حالة السكر فقالت إن الدفاع مسلم بأن المتهم تناول الخمر باختياره ، وأنه لهذا لا يمكن أن يستفيد من المادة الثانية والستين التي تجعله غير مسئول عن أفعاله وتستتبع تبرئته ، ولكن الدفاع طلب اعتبار الواقعة — أو الوقائع ! — جنح قتل بغير عمد وإصابات خطأ ، لأن المتهم كان في حالة سكر تام أفقده الشعور بما يفعل .

تناولت المحكمة هذا الدفاع فقالت إن المتهم كان في الواقع من الأمر قد احتسى خمرًا ، ولكننا لا نعلم إلى أي مدى بلغ سكره حين مقارفة الجرائم ، فإنه لم يثبت مطلقاً أنه أفقده الشعور إفقاداً تاماً ، والشهود أنفسهم لم يلاحظوا على المتهم حالة السكر ؛ ولئن كان حقاً أنه لم يكذب يضبط ، بعد مرور وقت على جرائمه ، حتى استغرق في غيبوبة مطلقة جعلت من المتعذر استجوابه ثم أجهش في بكاء مر ، فإن هذه الحالة قد تفسّر جزئياً بأنه من جهة قد استبان خطورة آثامه ، وأن ضميره من جهة ثانية قد ناله بوخزاته .

وانتهى الحكم إلى تقرير مسؤولية المتهم عن أفعاله .

ثم أخذ بالرافة استجابة لداعي النيابة العامة نفسها ، ولكن النيابة طلبت اثني عشر عاماً فحكم القضاء بعشرة ليس غير ، وهل غريب أن يكون القضاء أرحم من سلطة الاتهام ؟

تداعت في نفسى معانٍ كثيرة ، واستحيى الحكم ذكرياً شتى .

هل كانت الرأفة لثبوت حالة السكر الجزئي ؟

ارتددت إلى ما قبل اثني عشر عاماً ، إلى أيام معهد العلوم الجنائية ، وفتحت مذكرات الأستاذ « ألبرت شيرون » فوجده يقول إن تطبيق النص بحرفيته

لا يسمح بالبراءة ما دام أن المتهم قد تناول المسكر باختياره وعلمه « ومع ذلك فإن المحاكم لسكيلا تنطق بعقوبة غير متناسبة مع رعونته المتهم تقضى البراءة في حالة السكر الكامل وتستعمل الرأفة في حالة السكر الجزئي » .

ولكن هذا الرأي ليس رأى الجميع . . . هأنذا قد لخصت على هامش تلك المذكرات ما أورده « جارو » و « جرانمولان » في هذا الشأن : أما جارو فإنه يورد في المسألة رأيين ، يتمسك أولهما بأن المسؤولية تسقط في حالة فقدان الشعور فقداناً تاماً ، ولا يسمح ثانيهما للمتهم ببراءة ولا رأفة ، « فإن من التناقض أن نعتبر السكر في حد ذاته جريمة ثم نسمح للمتهم باتخاذها ظرفاً مخففاً » .

أما « جرانمولان » الذي قام بالتدريس في مصر ، والذي حضرت عليه ساعتين أو ثلاثاً في أخريات أيامه ، والذي وضع كتابه عن قانون العقوبات المصرى لا الفرنسى ، فإنه يقرر وكأنه يوصى ، ويوصى وكأنه يقرر « أن القاضى يكون ميالاً إلى مشاركة الحد الأقصى للعقوبة إذا كان السكر متممداً أو متعوداً » (١) .

وتداعت المعانى أيضاً بالنسبة للنقطة القانونية الأخرى ، أعنى ما أناره الدفاع من أن الموت لم يكن نتيجة الإصابة بل كان نتيجة الإهمال في العلاج ؛ ذكرت أنى أثرت هذا البحث في جنابة ضرب أفضى إلى موت ، أحضرت ملفها ، إنها الجناية الرقيمة ٣٥٤ سنة ١٩٤٣ طوخ ؛ رأيتنى قد دونت ملاحظات بآراء الفقه والقضاء : هذا الأستاذ « ألبرت شيرون » قد عرض في مذكراته (ص ١٦٥) لهذه المسألة فتساءل : إذا أهمل المجنى عليه العلاج فاضطروا إلى بتر العضو هل يسأل المتهم عن الجرح فقط أو عن العاهة المستديمة ؟ ثم أجاب بأن الحل الأخف ، أى المسؤولية عن الجرح فقط هو الرأى الصواب دون غيره ؛ أما الأستاذ على بك بدوى فقد نقلت عن كتابه (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) قوله : « والرأى السائد في فرنسا أن الجرح إذا كان خفيفاً ولكنه أصبح مميتاً ، أو ترتبت عليه عاهة

(١) Si elle est premeditée ou habituelle, le juge sera plutôt porté à se rapprocher du maximum de la peine

بسبب إهمال المصاب معالجة نفسه أو بسبب إهمال الطبيب في المعالجة ، فإن الصلة السببية تزول بين الجرح وبين الموت أو العاهة ، وقد أخذت بذلك محكمة الاستئناف في قضائها القديم ، غير أن محكمة النقض (يريد المصرية) قد استقرت في أحكامها الحديثة على أن الصلة باقية رغم ذلك وأن المتهم مسئول عن النتيجة ، وعلى الأخص لأن عدم الاعتناء بالعلاج الطبي عادة غالبية بين عامة الأهالي .

أما إذا ساءت نتيجة الجرح الخفيف بتدخل عامل جديد مستقل عن الفعل المنسوب إلى الجاني فلا يسأل عن النتيجة لانقطاع صلته بها ، كحرض وبأى أو حادث طبيعى أو إجرامى أو بخطأ المجنى عليه في معالجة نفسه بنفسه بأن يفتح المصاب جرحه بيده وينشأ عن ذلك وساخة تسبب عنها غرغرينة انتهت بموت أو بعاهة ، أو يمتنع عن قبول العملية التي يرجح معها إزالة هذه العاهة ، وغير ذلك مما لا يمكن للجاني أو يجب عليه أن يتوقعه .

الويل لى ! . . . هاأنذا أقيم على هامش تلك المسألة بل تلك المأسى لجأجاً فقهيّاً  
تفكره الدماء البريئة ، وبأباه الذوق السليم ! . . .

فعدرة إليك يا أرواح الضحايا وهدوءاً وحُسن مآب . . . مآبٍ إلى حياة  
أخرى غير هذه الحياة ، لايسفك فيها دم ولا يسمع فيها فقه ولا تأثيم . . . وامضوا  
كما مضت قبلكم على الأعواد أرواح آخر . . . كان قتيلاً واحداً فأخذ الكثير  
بالواحد دون حاجة إلى أن تصدّع الرؤوس بالفقه ، فإن حبل الجلاد كان هناك  
يداوى رأس من يشكو الصداع ، وينتقم مما يُسبب الصداع ! . . .

\*\*\*

الفاخرة في ٤ أكتوبر ١٩٤٤

وصل العدد الثالث من السنة الثالثة من مجلة « القضاء » التي تصدرها الآن  
نقابة المحامين في بغداد .

هذه هي المجلة التي كانت تصدرها سابقاً وزارة العدل العراقية ، وكانت قد

وَكَلَّتْ أمرها ، إذ كنا في بغداد ، إلى لجنة وليتُ سكرتيريتها . أصبح شأن هذه المجلة إذن شأن « المحاماة » عندنا ، ولكن طابع الفقه والبحث أغلب فيها من طابع القضاء والأحكام . إنها تنشر بحوثاً طيبة مدروسة .

راجعت فهرست هذا العدد ، أخذ نظري عنوان مقال عن « لغة القضاء » ؛ راجعته فإذا به مقتبس عن مجلة نقابة المحامين في دمشق ومُنشئه الأستاذ نبيه الغزى قاضي الصلح بدمشق ؛ قرأت المقال فأعجبني فكرته وأعجبني ما فيه من بحث : إنه يستهله ببيان هدفه فيقول : « موضوع كلمتي اللغة والقضاء ، وهو يتناول البحث في ضرورة نصره اللغة من حيث الكرامة القومية وكرامة القضاء ومصالحة الناس » ، ثم يسترسل : « نخذُ إليك مثلاً قضاة العرب في أيامهم الذهبية ، إنهم بلغوا الغاية في معرفة العربية وأحكموا علمها . . . وهذه تراجمهم بين أيدينا تدل عليهم ، وتلك تأليفهم من أكبر الشواهد منتشرة في مكاتب الجهات كلها ، فقد ذكروا عن القاضي أبي يوسف أنه كان بارعاً في اللغة ، وأن أقل علومه الفقه ، وذكروا عن القاضي أحمد بن أبي دؤاد أنه كان فصيحاً مفوهاً شاعراً ، وقد ذكره دعبل في طبقات الشعراء ، وقد قال الذهبي عن القاضي ابن خلكان صاحب وفيات الأعيان إنه كان بصيراً بالعربية ، علامة في الأدب والشعر » .

وانتقل الباحث إلى كتاب المحاكم فقال : « إن مما يعد جزء متصل بالقضاة كتابهم وهؤلاء أشبهوا قضاة اليوم في معرفة اللغة وأحكام الكتابة فقد قل منهم من يتقن إملاء ما يمل عليه من الكلام الموافق لقواعدها وليس الإملاء هو كل واجب كتاب القضاة فإن الكتابة والترسل من أهم تبعاتهم فكاتب القاضي يحتاج إلى الاختصار والحذف من كلام الطرفين في مرافعاتهم الشفهية لتدوينها في مضبطه وفي تلخيص القضايا . . . وقد روى لنا التاريخ أن كتاب القضاة كانوا في الزمن الأول من العلماء حتى تولى بعضهم منصب القضاء بعد القاضي الذي كان يكتب له كما حصل ذلك لكاتب توبة بن نمر الحضرمي قاضي مصر فإنه عندما استعفى من القضاء قيل له أشر علينا فقال كاتبه خبير بن نعيم فولى خير فلم يزل حتى صرف عن

القضاء وقيل له أيضاً أشر علينا فقال كاتبي غوث بن سليمان فولى غوث القضاء .  
وجعل الباحث ختام بحثه أن اقترح على وزير العدل « أن يشترط فيمن يدخل  
بين القضاة وكتابهم من جديد العناصر أن يكون متقنا معرفة اللغة قبل أن يجوز  
الشروط الأخرى فيصلح هذا النقص وتعمز الكرامة العربية ويعتز القضاء وتستقيم  
المصلحة نفسها » .

كلمة طيبة من كل وجه . . وإن صدورها من قاضٍ ينفي عنها شبهة التحامل  
أو مظنة الجهل بالأمور فإنه قاضٍ يتحدث عن طائفته ويتحدث عن كتابهم  
وليس محامياً ينتقد كما انتقدت في بعض يومياتي لغة القضاء ولغة الكتاب .

ولقد وقفت عند إشارته إلى الكتاب الذين ولوا القضاء وقات في نفسى : هذه  
هى السياسة التى تأخذ بها المحاكم الشرعية اليوم فى مصر ولكننا نرجو أن يكون  
كتابها من هذا النوع الذى ذكره القاضى الدمشقى ، أن يكونوا على غرار خير  
بن نعيم الذى لا يذكر اسمه حتى أذكر قصته المثالية التى قرأتها فى بعض المراجع ،  
حتى أذكر أنه لم يكذب على القضاء حتى استندى زوجه إليه وسألها : أى زوج كنت  
لك ؟ قالت خير زوج وأبره ! قال فإنك طالق ان أنت عرضت لى بمحدث يتصل  
بقضائى ! . . قالوا فكانت دواته تفرغ من المداد فلا تمدّها الزوجة خشية أن  
يدخل على الرجل فى يمينه شىء ! . .

إن حاجة الناس إلى حكام مثل خير بن نعيم أقل من حاجتهم إلى أن يكون  
لحكامهم زوجات من هذا الطراز ! . .

\* \* \*

الفاخرة فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

فى « بلاغ » الأمس وصف إعدام من يسمى « عبد العزيز عفيفى لقتله مخدومه  
السيدة فانورا وهى إسرائيلية عجوز كانت قد استخدمته لحراسة العبارة التى

تملكها بدائرة باب الشعرية إلى جانب القيام بخدمتها « فقتلها غيلة وسرق متاعها وما لها . .

سأله مفتش السجنون ماذا يريد قبل أن يودع الحياة فأجاب : « أنا كرهت الدنيا وطلقتها ، والموت ده كأس داير على الدنيا كلها وكل الناس رايحة تشرب الكاس ده وربنا يتوب علينا وعليكم ويففر لنا ولكم » .

« واقتيد إلى الغرفة السوداء فلقته واعظ السجن الشهادتين فرددها بصوت مرتفع وأضاف قوله : « تبنا إلى الله ورجعنا إلى الله وندمنا على ما فعلنا وعزمنا على ألا نعود » ! . .

عزم على ألا يعود ! . . أراه قالها بحكم العادة وجرياً مع الصيغة المألوفة بغير وعى ، أم قالها شاعراً بمعناها ؟ . . متى يعود ، ومتى لا يعود ؟ إن حياتك قد انتهت أيها الشقي فهل تؤمن بالتناسخ ؟ فإنك لا تحملك الوعد عن نسختك المستقبله ! . . أو تعني بوعدك الحياة الأخرى ؟ فإنها حياة فاضلة لا تتسع لجرائمك ولا تأبه بوعدك ! . . أو هو بصيص أخير من الأمل في الحياة ؟ فان الغرفة السوداء لا تسمح لهذا البصيص بظهور ولا مرور ! . .

ولكنني في الواقع لم أتأثر بفلسفته في الموت ودوران كأسه على كل حي ، ولم أتأثر لهذه التوبة التي تتعلق بفضل من الأمل في الثانية الأخيرة . . لم أتأثر بهذا أو بذلك مقدار ما تأثرت بتوديع الرجل أباه حين زاره في السجن زورة الختام : « إوع تزعل يابا وافرض إني كنت ماشي معاك في طريق فصدمني أو تومبيل وقبطني ، وكلنا لها » ! . .

إن المجرم قد استبق في نفسه عاطفة الشفقة على أبيه . . إنه يشفق على حزنه وعلى شيخوخته . . إن ضميره يخزّه لأنه هو مسبب هذه الأحزان والجاني على تلك الشيخوخة . . وإنه في يأسه ليندفع إلى منطق قوى في الظاهر . . ولكنها قوة لا تثبت للجدل : في صدمة السيارة يبقى للأب عزاء حين يتعلق بالقضاء والقدر ولا يرى لابنه يداً في مصرعه . . وفي حبل المشنقة تبقى الوخزة المريرة : لولا

الشيطان ولولا سعار المال . . إنه قد نسج بيده اليسرى كفننا لنفسه حين نسج باليمين كفن سيده . . إنه في نظر أبيه قاتل نفسه . . كان يستطيع إذن أن يصون حياته . . إن القضاء والقدر المباشرين اللذين يمثّلان للنظرة القريبة غائبان فعزّأوهما غير موجود . .

« . . . كان يتلو القرآن في السجن بصوت رخيم عدة مرات في اليوم كما كان يؤذن عند فجر كل يوم ويدعو المساجين إلى الصلاة بصوت مرتفع قائلاً إن الصلاة خير من النوم » . . . فهل تلا من آل عمران : « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض » ؟

هكذا ترسّب في سواد النفوس نقطة بيضاء ، ويبقى في خرائب الضمير ركن يحتفى فيه لإحساس الدين هارباً من شياطين الشر حين تتكاثر عليه حتى إذا ما انهزمت أمام صولة الجزء خرج الإحساس المهارب من مكمنه . .

ليته لم يهرب . . ليتنا دعمناه بعوامل القوة وعناصر التمكين . . ليتنا صببنا الدين صبباً في هذه النفوس قبل أن ندفع بها إلى أنوار المدينة وظلام المدينة وإجرام المدينة . . ليتنا حصّنا هذه الأرواح الرخوة بمبادئ الدين الخلقى بدلاً من أن ندفعها إلى السيئنا تلتقط جرائمها وإلى المدينة تبهرها بملادّها وتغريها أن تقترف أخطر الجرائم في سبيل مال تتطلبه هذه الملاذ . .

ليتنا أشفقنا على هذه الأعصان اللدنة فلم ننشر لها في كبرى مجلاتنا أحاديث صحفينا مع البوابين الذين ربجوا في سباق الخيل مزدانة بصورهم الكريمة كأنهم أصبحوا نجاة ، وبقدرة حصان قادر ، بعض العلماء العالميين أو القواد الفاتحين . . ليتنا عرفنا ما في هذا وأمثاله من ايحاء مسيء آسر فقلنا للناس حسناً . .

ليتنا اقتصدنا في إيغار صدورهم على المجتمع وحميناهم من حماسنا ومن إسرافنا في القول والوصف فلم نسود في أعينهم الحياة وهي بيضاء ، ولم نندبهم وهم أحياء ، ولم نلقنهم ونكر عليهم أنهم الضحايا التعساء . . ظنّنا واهمين أننا ننفعهم ونحن نؤذيهم فلا نحن أنصفنا الحق ولا نحن أنصفناهم ولا نحن أنصفنا غيرهم من الطبقات ولا نحن أنصفنا

الوطن العاني الذي يجب أن يظل طبقة واحدة متماسكة لا تأكله حرب الطبقات ولا ينخر سفينته سوس المنازعات . .

أيها المتهم المسكين ! . . هذا دفاعي عنك بل هذا رأئي لك . . ولئن لم تحظ من ظروف الرافة القانونية بما يسمح للنيابة أن تطلب لك الأشغال الشاقة مكان الموت فليكن عزائك لنفسك أن تتلو من آي ربك كما كنت تتلو في السجن بصوت رخيم : ولستم في القصاص حياة يا أولى الألباب .

\*\*\*

بور سعيد في ١٠ أكتوبر ١٩٤٤

قدِمْتُها أمس ، بلغتها عصرآ ، قدمتها كثيراً وهي البلد الحبيب إلى نفسي ، الأثير في ذكرياتي . . . قدمتها كثيراً لأنني قادم في وداع . . في وداع شقيق محمد الذي شاء أن يركب البحر ليقوم ببعض دراساته العليا وراء البحار . . . حاولت جاهداً أن أثنيه عن هذا العزم فاستعصى واستعصم برغبته ، وها هو ذا قد ركب تلك الباخرة وأقلعت به في حماية الله فجر اليوم . . . قلت له وأنا أودعه في البحر : « صحتك ، ودينك ، ووطنك » .

قليل من الأمور ما أقطع فيه بغير تردد ، برأيٍ فذِّ لا ثاني له ، وبين هذه الأمور كانت فكرة هذا السفر : ضقت بها من كل وجه ، لم أر وجهاً واحداً يشفع لها ، ومع ذلك فما بي أن أفرض آرائي على الناس فرضاً ، وإن من حقهم أن يقولوا ولو في أنفسهم : « وماذا صنع هو لنفسه بأرائه الحصيفة ، أم تراه يأبى إلا أن نمشي بمثل فشهله ؟ » .

إن قصيراً لن يطاع له أمر . .

ومع ذلك فإني أرسل دعائي حاراً إلى هذه السماء الصافية المنيرة ، أن يوفر الله لأخي السعادة والتوفيق ، وأرفع إليه سبحانه دعاء العامة الصادق البريء أن « يجعل له في كل خطوة سلامة ! » . . .

الوداع وإلى اللقاء في خير . . .

\*\*\*



## القاهرة في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

منذ أيام قرأنا أن الوزارة السورية ، وزارة دولة السيد سعد الله الجابري ، قد استقالت . . ثم قرأنا أن الأستاذ فارس الخوري رئيس مجلس النواب قد أُلْف الوزارة الجديدة . . .

شهدت الرجلين في مؤتمر المحامين وجالستهما سويعات قليلة . . جلست مع رئيس الوزارة وأنا لا أعرف اسمه ولا صفته . . إنهم لا يعبأون كثيراً بالشكليات . . دخلت الفندق أتناول العشاء فدعاني الأستاذ ساطع الحصري إلى مأدبة كان يجلس عليها مع آخرين منهم المجاهد الفلسطيني الأستاذ عوني عبد الهادي ، وبعد قليل دخل رئيس الوزراء . . . جلس إلى يمين المائدة يتناول عشاءه ، فإنه يقيم في الفندق عينه ، وأرسل نفسه على سجيئتها حتى عرفت من الحديث أنه رئيس الوزراء . . . وقال لي مداعباً : إياك أن تتخذ منا موضوعاً لكتاب جديد ! . . قلت كلا ، ولكني سأدون ما أسمعُه هنا في يومياتي فإن كان لديكم ما تكتُمونه عن اليوميات فلا تقولوه أمامي . . قال : نحن هنا لا نقاوم الكتابة ، فاكتبه في اليوميات بل انشره أيضاً ! . . .

وذكر بعض الجالسين كتاب « سعد زغلول من أقصيته » وجاملني الرجل فرأيت إهداء نسخة إليه ، فتلقيت منه خطاباً هذا نصه :

« تلقيت بسرور مؤلفكم « سعد زغلول من أقصيته » الذي ينطق اسمه بما احتوى من ذخر ونفاسة ، وإذا كان لي من رجاء فهو أن تتاح لي فرصة قريبة لمطالعتة وتقديره التقدير اللائق به ، وإني لأغتم المناسبة لأشكر لكم هذه الهدية النفيسة لتقترن الفائدة بالشكر الوافر ، ودمتم محترمين » .

دمشق في ٢٧ شعبان ١٣٦٣ و ١٦ آب ١٩٤٤

« سعد الله الجابري »

أما خلفه فقد سمعته يخطب في إحدى مآدب المؤتمر . . كان يرتجل وكان طلق

العبارة ، وقد فاجأ المؤتمرين باقتراح عقد مؤتمر برلماني عربي لقبول الاقتراح باستحسان كبير . . .

أسأل الله التوفيق لنا ولإخواننا العرب في كل خطوة .

\*\*\*

### الفاخرة في ١٨ أكتوبر ١٩٤٤

قرأت في « بلاغ » اليوم كلمة قيمة للأستاذ عبد الرحمن جمعي بعنوان : « الكتابة العربية والحروف اللاتينية — رجوع لما قيل منذ أربعين عاماً » . من هذه الكلمة نعلم أن القاضي الإنجليزي « ويلمور » أصدر ، لنحو أربعين عاماً مضت ، كتاباً أشار فيه « باستعمال اللغة المحكية في مصر مكان الفصحى لتكون لغة الكلام والكتابة معاً ، واقترح أيضاً كتابتها بالحروف الرومانية أي اللاتينية مضيفاً إليها بعض العلامات لتدل على الحروف العربية التي لا مثيل لها في اللاتينية تماماً مثل اقتراح اليوم المقدم إلى المجمع اللغوي » .

والذي دعاني إلى الاهتمام بما تقدم هو ارتباطه بما دونته في يومية ١٠ يونية ١٩٤٣ ، فقد جاء فيها أني سألت دولة أحمد باشا زبور : أصحیح أن مستر ويلمور قدم تقريراً طلب فيه استعمال اللغة العامية في المحاكم مكان اللغة العربية ؟ فأجاب دولته : هذا صحيح وهو شيء معروف ، وكل البلد كانت ضده ، وغير معقول أن نقضى على لغة البلد »

لم يكن الأمر إذن تقريراً لحسب ، ولكنه كان كتاباً كتبه المستشار الإنجليزي ويلمور ووضع مقدمته الأستاذ « سايس » يبيد أن الكاتب لم يقف عند اقتراح استعمال اللغة العامية في المحاكم ، بل طلب إحلالها مكان العربية في كل مكان ، كما أضاف اقتراحاً آخر هو استعمال الحروف اللاتينية ! . . .

ترجع عنايتي بذلك السؤال ، في الأصل ، إلى ما احتجت إليه وأنا أولف كتاب « سعد زغلول من أفضيته » من تحقيق كفايات وصفات ومميزات القضاة

الذين اشتركوا مع سعد في الحكم وقد كان مستر ويلمور أحدهم؛ وترجع كذلك إلى ما سمعته وأثبتته في الكتاب من أن سعداً كان شديد الضيق بزميله « ويلمور » ضيقاً يرد إلى أسباب منها اقتراح العامية المذكور . . . .  
من واجبي إذن أن أسجل هذه اليومية لأنها تكمل ما سبقها وتجعله . . . .  
ولعلها تجلو شيئاً آخر وتثير سؤالاً آخر . . . . فيها نحن أولاء نرى الزمن يدور دورته ليُشهدنا سعداً في أقصى اليمين إلى جوار الفصحى يحمى ذمارها ، ويُشهدنا عبد العزيز فهمى في أقصى اليسار يتقدم باقتراحه اللاتيني العجيب . . . . أتراه « تَعَاكُسُ الخواطر » بين سعد وعبد العزيز فهمى أم تُراه « توارد الخواطر » بين المستشار المصرى والمستشار الإنجليزى ؟ قلْ عَلِمَهُ عند ربى وما أوتيتُ من العلم إلا قليلاً .

\*\*\*

### الفاخرة في ١٩ أكتوبر ١٩٤٤

في الأهرام كلمة قصيرة يذكرنا فيها الأستاذ محمد محمود جلال بالزعيم المثالى محمد بك فريد . . . إن الكاتب يتساءل ماذا انتويننا أن نصنع لتخليد ذكراه؟  
أنا أيضاً أكرر هذا السؤال وأرى أن الوقت الحاضر هو خير الأوقات للتفكير في هذه الشخصية الفدائية النزيهة . . . عند ما ترين المادية والكليبية والوصولية والانتهازية والنفاق على النفوس وتدمغها بطابعها الأسود الثقيل ، يحتاج الشعب إلى قصة البطولة والفداء ويفتقر إلى الدرس العملى فى الإيثار بعد أن ملَّ الدروس النظرية ولم يعد يصدق فى الأخلاق السامية محدثاً ولا حديثاً . . .  
لو لم يكن محمد فريد حقيقة واقعة لاحتجنا إلى اصطناع « محمد فريد » خرافى نسنجه بقوة الخيال على غرار هذه الصفات العلوية ثم نكذب على الشعب ونقول له :  
لقد عاش فى مصر منذ أحقاب طويلة رجل باع الوطن نفسه ، واستنزف فى سبيل الوطن دماءه ، واستصفى فى سبيل الوطن ثروة طائلة خلفها له الآباء والأجداد

فلا تصدق أيها الشعب ما يقوله لك الكليبيون والمتكالبون من أن الإيثار حديث خرافة وأن السياسة حانوت تجارة يدخله المفلسون فيثرون ، ثم لا يستحون أن ينفخوا بدعاوى الفضيلة والتضحية أوداجهم حين ينفخون بمال الشعب جيوبهم . . . هذا وقته . هذا وقت محمد فريد ، هذه روحه تطل علينا لتؤدى للوطن عملاً جليلاً يتوج أعمال البطل في حياته . . . وليس أجل من أن نتشل النفوس الشريفة من اليأس ونعيد إلى الشباب قسطاً من الإيمان بالهـُئُل وبالفضيلة وحظاً من الإيمان بعدالة الشعب وبقظة وجدانه أو استيقاظه . . .

فإلى واجبك أيها الشعب ، إنه واجبك نحو وجودك بالذات لا نحو رجل .

\*\*\*

القاهرة - مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٤٤

أنا عائد من زيارة أستاذي الدكتور طه بك حسين بالزمالك ؛ رأيت آخر مرة في أبريل الماضي ونحن نشيع جنازة أخٍ للأستاذ لطفى باشا السيد .

قال لي اليوم خلال الحديث الهادى كهدوء الزمالك وسط كتبه وتمثاله النصف الصغير : « أنت قديم بالرغم من سنك » ... لم أنكر التهمة ، بل هأنذا أقول ما قاله سعد لجورج لويد في أزمة زيارات المندوب للأقاليم : « هذه تهمة لا أدفعها وشرف لا ادعيه » بل لعلى أن أزيد فأقول : « هذه تهمة لا أدفعها وشرف ارتجيه » ! . . .

وتحدثت في كثير الا السياسة ؛ تحدثت عن مؤتمر أبي العلاء وجاء ذكر الأستاذين المازنى وعزام .. قلت لى لم أكن أتوقع أن أرى الأستاذ عزاما الهادى عنيفاً كما رأيت في رده على عبد العزيز باشا فهمى بشأن الحروف اللاتينية وإن كنت لم أستسغ مطلقاً فكرة الباشا ؛ قال الدكتور : « ولا أنا ؛ لقد قلت لعبد العزيز باشا لى أوافقك كل الموافقة فى شىء وأخالفه كل المخالفة فى شىء ؛ أوافقك فى أن الكتابة العربية ذات صعوبات وأخالفه فى أن تكون معالجة هذه

الصعوبات بالكتابة اللاتينية . . إننا لم نياس من معالجتها بالوسائل الأخرى فإذا  
يُسنا فن الجائر عندئذ أن ندرس مسألة اللاتينية . .

قلت معقباً : ومع ذلك فآية لغة تخلو من الصعوبات ؟ وكم من التلامذة المصريين  
انقطعوا عن التعليم بعد أن رسبوا مرة واثنين لأنهم كتبوا All What وهو تعبير  
صحيح طبقاً للقاعدة وإن كان خطأ طبقاً للمعارف في الإنجليزية ولم يكتبوا All That  
وهو التعبير الوحيد الجائر طبقاً للسمع والمقرر ، أو لأنهم كتبوا He Write ناسين  
أن يضعوا حرف الS في ذيل الفعل ؟ . .

قال الدكتور في شبه تأمين : إن الذين يعرفون كيف تتكون اللغات وبأية  
مراحل صعبة تعبر ومن أية لهجات غريبة تتطور بحمد الله على أن نصل إلى لغة  
متأسكة مفهومة . .

هكذا قد سجلت أنا « القديم » فوزاً لبعض آرائى القديمة والله مع الصابرين ..

\*\*\*

القاهرة في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤

أقبل هذا الشيخ المرح على حجرة المحامين فداعب الكهول بأنهم آباؤه  
وخطب الشباب على أنهم أخوته . .

لمادا يهमे أن ينتحل شباب السن وهو عامر بشباب النفس ؟ وهل الشباب  
والشيخوخة أعداد وحساب أو هما استجابة وشعور ونسبة معينة من الحيوية  
والمرح والعمل والحياة ؟

واسترسل الشيخ في مرحة فإنه يفيض عن نفسه ؛ ووسط حديثه الجياش  
التمواج استطعت أن أستخلص هذه النادرة : ضاق محام شرعى بمذهب أبى حنيفة  
لأن هذا المذهب إذا نفعه في قضية أخرجته في قضية أخرى ، فلم يكدر رزق بنتاً  
حتى رزق معها فكرة عبقرية : إنه سيسمها حنيفة وله بعد ذلك أن يدلى في  
الحكمة بما يشاء من مبادئ وأن يؤكد غير كاذب أنه قول أبى حنيفة ! . .

ذكر المحدث اسم المحامى الشرعى ، ومع ذلك فما هى إلا نادرة يجب أن تؤخذ

على أنها دعاية ودعاية فحسب ، فإنها بطبيعتها لا تحتمل المناقشة لأن فقهه أبي حنيفة ليس ذخراً مكنوناً في صدر الشيخ وحده ولكنه علم مبذول يعرفه القضاة ويعرفه خصومه المحامون ، هذا إلى أن قول « أبي حنيفة » ليس هو السائد دائماً وإنما تطبق المحاكم « أرجح الأقوال من مذهبه » وهذا الأرجح قد يكون قولاً لأحد تلامذته على عكس قوله . . .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤

تفضل بزيارتي هذا المساء الأستاذ محمد محمود جلال . . . راقني منه حديث طلي زاحراً بالمعلومات والآراء . . . اتصل الكلام برحلته إلى أعلى السودان فقال إنه زار المحكمة الأهلية في « ملاً كال » فوجد أمام القاضي مصحفاً للمسلمين وإنجيلاً للمسيحيين وحرية للوثنيين . . . إنما يعبدون الحربة لأنها مصدر حياتهم وأداة دفاعهم ، بها يصطادون الأسماك الضخام فقد حرمت عليهم لحوم البقر ، وبها يحتشون من الوحش والعدو والمغير . قال محدثي الفاضل : ونظرت أمانى قضية : كان المدعى وثنياً من أهل البلاد ، وكان المدعى عليه مصرياً من أهل الصعيد يعمل متعهداً في بعض شئون الجيش ؛ طالبه الأول بالتعويض لأنه أصيب بسيارته ، وشهد اليهود من أهل المدعى وقومه فقرروا الحق على وليهم . . . قالوا إنه هو المخطيء ، هو الذي تأخر في ركوب السيارة مع زملائه العمال ، فلما تحرك أراد أن يثب إليها دون تنبيه فكانت الإصابة . . . هو خطأ المجنى عليه إذن ، وهكذا خسر دعواه .. قال زائري : وقد أعجبت بهذه الأمانة من عبدة الأوثان وقيدتها عندي .

قلت في نفسي : وأنا لن أحرم هذه اليوميات من ذكرى اخواننا السودانيين ..

\*\*\*

القاهرة في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤

الوصايا العشر للترافع . .

هذا هو العنوان الذي طالعى في صدر « جريدة المحاكم المختلطة » التي أسماها

إلى بريد الأمس . . .

إنها تشير إلى محاضرة ألقاها بنيويورك ، في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠ ، المحامي الأمريكي الكبير جون ديفز ، وتقتبس منها ما تجمله مطلعاً لكلمتها : « إن المحامين أصبحوا يترافعون وإحدى العينين ترقب ساعة الحائط ، كما أصبحوا يكتبون بقلم عتُلّ متناقل »

إنه ، بكلمات أخرى ، ينتقد الإسهاب في المرافعات ، إنه لا يتحمس لتلك المرافعات التي تتصل أحياناً عدة أيام في المحاكم الإنجليزية ؛ وهو كذلك يستهجن الإكثار من تمييز بعض الفقرات والألفاظ في المذكرات ، إما باستعمال الشريط الأحمر في المِكتاب وإما باستعمال الحروف الكبرى أو الحروف المائلة « الإيتالية » ويحذر من الاعتماد على المظهر لتغطية الضعف في الجوهر .

وترى الصحيفة المختلطة أن توازن بين الحالة التي انتقدها المحامي الأمريكي والحالة لدى المحامين المختلطين : إن هؤلاء ، فيما تقول ، قد أتقنوا فن استعمال الشريط الأحمر وحروف التاج إن صحَّ هذا التعريب ؛ وهم ، فيما تقول أيضاً ، قد وقعوا أحياناً في الإسراف غير منتهين إلى أن الذي يجسّم كل عبارة ويضع الخطوط تحت كل سطر يصبح كمن لم يضع خطأ واحداً تحت أى سطر ! . .

ولكن الصحيفة ، مع ذلك ، لا تنكر ولا تستطيع أن تنكر أن وضوح الكتابة في المذكرات أمر مندوب إليه ، بل أمر لا غنى عنه ، فهي تقرر هذا كما تقرر أن المرافعات الشفوية ليست سوى الوسيلة التي تكفل تقريب الدعوى إلى القاضى وتعبيد طريقه إلى الملف ، ذلك الملف الذى يظل في النهاية الضمانة الأساسية للمتقاضين . وهي حتى في هذا الاستدراك لا تخالف المحاضر الأمريكي ، فقد اقتبست عنه قوله إن المحكمة العليا تستطيع أن تقتصد كثيراً من الوقت الذى تنفقه في

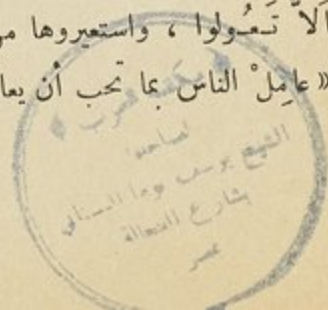
فخص الملفات بطريق المناقشة الشفوية التي تطوَّع لها أن تخلص ، في سرعة ،  
اللباب من القشور .

وأخيراً يضع المحاضر وصاياها العشر للمترافعين :

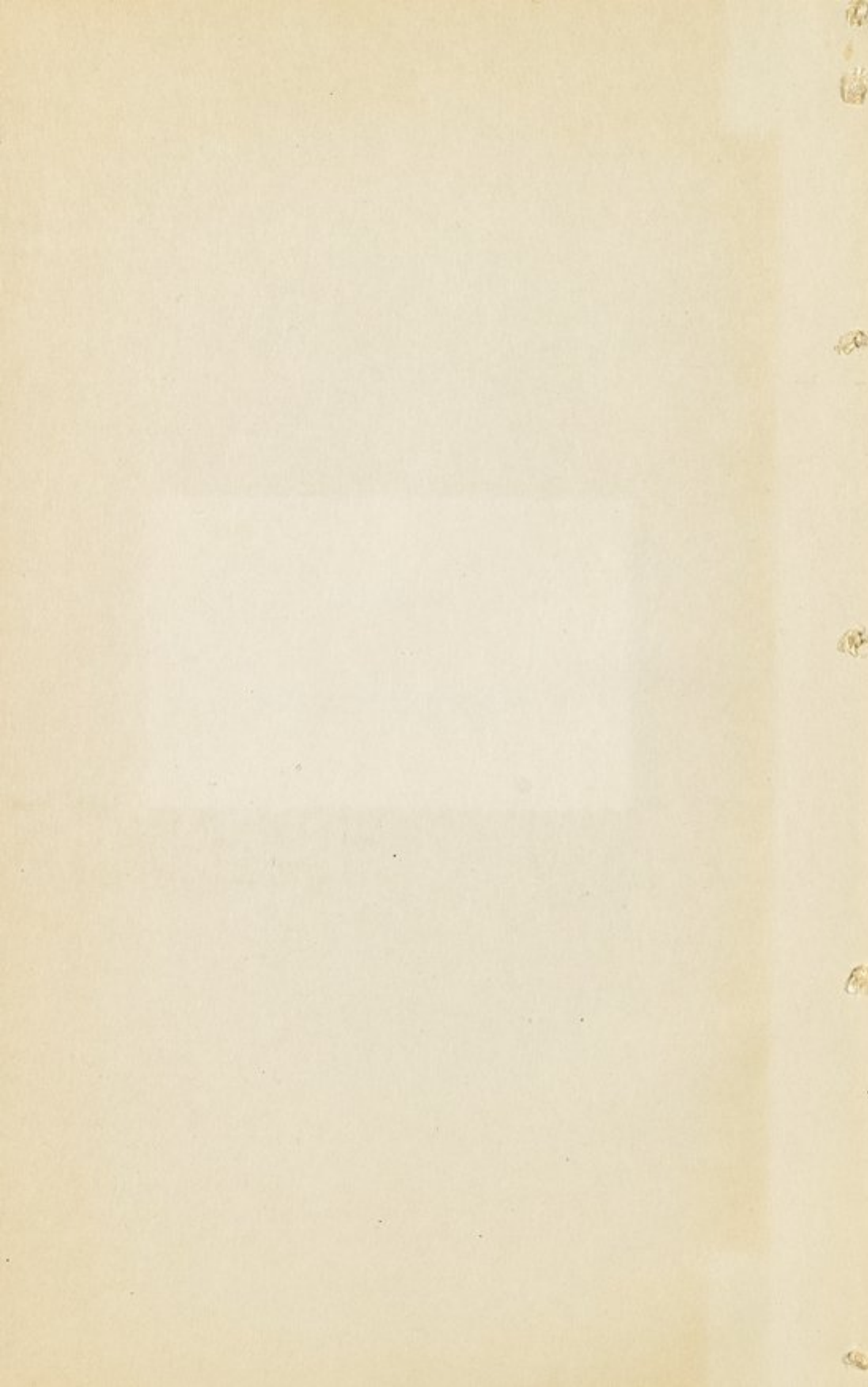
- ١ - ضموا أنفسكم مكان القضاة .
- ٢ - بينوا قبل كل شيء بماذا تتعلق القضية ، وخلصوا ما أوجدها من الظروف
- ٣ - اعرضوا الوقائع .
- ٤ - عينوا بعد ذلك نصوص القانون التي تعتمدون عليها .
- ٥ - اتجهوا دائماً نحو الشريان الرئيسي .
- ٦ - ابتهجوا حين توجه المحكمة أسئلة .
- ٧ - لا تتلوا إلا استثناءً وإلا حين لا مفر من التلاوة .
- ٨ - تجنبوا الشخصيات
- ٩ - اعرفوا ملفكم من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة .
- ١٠ - انتهوا .

\* \* \*

ما أشبه هذه الشكاوى بأمراض الأغنياء ، إنها أمراض التخمة ، إنها  
الشكاوى من اتصال المرافعات أياماً عدداً ، والشكاوى من التأنق في المذكرات  
وتوشية العبارات بالأحمر وتمييز الكلمات بحروف التاج . . . فأين من يشكو  
انعدام المرافعات ، وأين من يندب « حالة » المذكرات التي لا تزدان بالخطوط  
الجرأ ، وإنما تخلو من كل نظافة ومن كل معنى لتمتليء بالعبارات النكراء  
والجل الجوفاء ؟ . . . حقاً إن التفريط كالإفراط ، فما أشد حاجتنا إلى فلسفة  
الاعتدال ونظرية « الأوساط » ! . . . فلا تغلُّ في أمر من الأمور واقتصاد . . .  
اقتصادوا حتى في الوصية واجعلوا فيها لغير المحامين نصيباً ذلك أدنى  
الآلَ تَمُولُوا ، واستعبروها من عليّ وصية فذة تنتظم الجميع محامين وقضاة :  
« عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » .









LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 071970485

(NEC)  
KRM110  
.Z39  
A3  
1944